الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران

كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية

قسم التاريخ وعلم الآثار

الثّورة التّحريرية في جلسات المجلس الجزائري (1954 – 1956)

مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

من إنجاز الطالبة :
قاسم عابدية

تحت إشراف:
أ.د.رابح لونيسي

لجنة المناقشة :

أ.د . بلقاسمي بوعلام: رئيسا
أ.د. رابح لونيسي: مشرفا
أ.د.خليفي عبد القادر : مناقشا
أ.د.موفق محمد: مناقشا
أ.د.فتيحة سيفو : مناقشا

السّنة الجامعية
2010 - 2009

شكر خاص

اتقدم بشكري الخاص و الامتناهي الى الاستاذ الفاضل الدكتور رابح لونيسي الذي كان له الفضل الكبير في تقديم المساعدة لي، للخوض في البحث منذ البداية وحتى النهاية، فلم يتأخر في الاجابة على اسئلتي وتوجيه النصائح العلمية لي، دليلا على مقامه العلمي الراقي و اخلاقه السامية.

كما لا يفوتني ان اتقدم بجزيل الشكر الى المسؤولين على مركز الارشيف الوطني بالجزائر العاصمة من المدير الى رئيس المصلحة وصولا الى الموظفين،

اضافة الى المشرفين على مصلحة الارشيف لولاية وهران و على راس قائمتهم الأستاذة فوزية خثير .

ولا انسى عمال المكتبات الوطنية العامة و الخاصة بمدينة وهران والجزائر العاصمة ومكتبات المملكة المغربية بالرباط و الدار البيضاء لتقديمهم لي المساعدة، بوضعهم تحت تصرفي الوثائق اللازمة، تقديرا منهم للبحث في تاريخ الثورة التحريرية .

بـاســـم الله الرحمـــــن الرحيـــــم

شكر و إهـــــــــداء

الحمد لله الذي أعطى فأكرم، وهدى فأنعم.

ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث بالإرشاد والبيان.

*إلى من قال فيهما الرحمن وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا إلى روح أمي الطاهرة، رحمها الله وإلى والدي الكريم شفاه الله وأطال في عمره.

*إلى من كان يصبو أن يرى هذا البحث منجزا إلى أساتذتي الكرام الأفاضل الذين سهروا على تأطير دفعة هذا المشروع، الأستاذ.د بلقاسمي بوعلام، أ.د غازي جاسم الشمري، أ.د بنعمية عبد المجيد، أ.د رابح لونيسي، أ.د معديد ابراهيم ، أ.د سيفو فتيحة و الأستاذة.د مقرنطة بختة. إلى كل من عمل على سير الإجراءات الإدارية و نجاحها على رأسهم الأستاذ.د موفق محمد و أ.د خليفي عبد القادر، أ صادق قاسم، و غيرهم ممن لم اذكر اسماءهم وإلى جميع أساتذتي الذين اشرفوا على تكويني العلمي سنوات الليسانس، من التاريخ القديم إلى الوسيط فالحديث ثمّ المعاصر.

* إلى كل من قدّم لي مساعدة من قريب أو من بعيد، إلى الأستاذة نصيرة طيطح و من كانت سندا لي و كان صدرها رحبا لعزلتي ووحدتي مع البحث، إلى قرة عيني، إبنتي أسماء.

مقدمـــــة :

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أدركت حكومة الجمهورية الرابعة ضرورة منح الجزائر قانونا إداريا خاصا لتسيير شؤونها الداخلية، لتحديد نوع العلاقة التي تربط الجزائر بفرنسا، وأقرّت لذلك قانون **20** سبتمبر **1947**.

بموجب هذا القانون، تمّ اعتماد مجلس جزائري يتكوّن من **120** ممثلا، لإدارة شؤون الجزائر الدّاخلية، في حين بقيت الشؤون الخارجية والجيش، من اختصاصات السلطات الفرنسية في باريس.

جرت أول انتخابات عامة و مباشرة في هيئتين انتخابيتين، بين **4**–**8** شهر أفريل **1948** في ظروف خلّفتها أحداث ماي **1945**، ثمّ تلتها دورتين انتخابيتين، ثانية سنة **1951** و ثالثة سنة **1954**، لاختيار ممثّلين عن الشريحتين المشكّلتين للمجتمع الجزائري، الجزائرية و الأوروبية، إضافة إلى انتخابات جزئية أخرى، كان المجلس الجزائري يقوم بها، لتعيين المقاعد التي توفّي، استقال أو أقيل أصحابها من مناصبهم، آخرها كان في شهر نوفمبر **1954**.

منذ اندلاع ثورة نوفمبر **1954**، اهتم المجلس الجزائري بمناقشة أحداث ثورة، ليلة أول نوفمبر **1954**، تمحورت حول أسبابها ، الجهة المسؤولة عنها و المتسبّب فيها، و الحلول الممكنة للمشاكل التي خلّفتها.

من خلال هذه المناقشات، تبينت الأوضاع التي كان يعاني منها الشعب الجزائري، اجتماعيا، اقتصاديا و سياسيا، في غياب مراقبة السّلطات العليا، على مستوى الحكومة الفرنسية في باريس. كما أدّت إلى صدامات، كشفت عن الخلافات و الاختلافات السائدة بين أعضاء المجلس الجزائري، عكست نوع العلاقة التي كانت تجمع بين مختلف ممثّليه في الهيئتين الانتخابيتين الأولى والثانية، وأثرها على اتّخاذ القرار، و أكّدت فاعلية هذا ألأخير في إيجاد حلول للأوضاع المستجدة.

في ظلّ هذه المعطيات، قرّرت الحكومة الفرنسية إلغاء المجلس الجزائري يوم **12** أفريل **1956**، و أوكلت جميع مهامه للحاكم العام **Robert Lacoste**، بصفته وزيرا مقيما، في انتظار إجراء انتخابات عامة و موحّدة [1]، ينبثق عنها مجلس جزائري جديد، ينظر بجدّية في الأزمة الجزائرية، التي خلّفتها الثورة، لإيجاد حلول مناسبة لها، فأعطى ذلك منحا جديدا و مغايرا لمسار الثورة الجزائرية ولعلاقة القوى الوطنية والاستعمارية على مستوى القمّة والقاعدة، وبالتّالي على علاقة فرنسا بالجزائر.

من خلال تصفّحي لبعض الكتابات، الكثير منها، عاصر أصحابها مرحلة الثورة الجزائرية **(1954-1962)و** عايشوا الأحداث بصفة مباشرة و غير مباشرة، وكتابات أخرى متأخّرة، من مؤلفيها من شهد فترة الثورة ومنهم من لم يشهدها، لكنّ جميعهم يشتركون في الحديث عن أ هميّة الدّور الذي لعبته هذه الهيئة الإدارية، بلجانها الخمسة **(05)**[2]، التي أوكلت لها مهمّة الإشراف على شؤون الجزائر الاجتماعية والاقتصادية منذ تاريخ اعتمادها رسميا سنة **1948**، و إلى غاية إلغاء المجلس الجزائري سنة **1956**، بعد اندلاع الثورة التحريرية.

خلال هذه الفترة لعب المجلس الجزائري دورا هاما في تحريك الأحداث، المسألة التي لم تتطرّق لها الكتابات الأكاديميّة الجزائرية، إلا بطريقة عابرة، ما عدى عمل الأستاذ شنتوف طيّب في أطروحة دكتوراه، قدّمها بجامعة باريس بفرنسا والموسومة بـ-**L'assemblée algérienne 20 septembre 1947 12 Avril 1956**، أو مقال شارك به في أشغال الملتقى الدولي المنعقد في باريس سنة 1984 **بعنوان L'assemblée Algérienne et l'application**

(1) جاء قرار إلغاء الهيئتين الانتخابيتين على عهد حكومة إدغار فور.

(2) يتكون المجلس الجزائري من خمسة(05)، لجان تمثل الوزارات الخمسة بالحكومة الفرنسية: وزارة المالية، الفلاحة، الصحة العمومية، التربية الوطنية، الشؤون الداخلية والعمل.

des réformes prévues par le statut du 20 septembre 1947، تناول فيه الأسباب والظروف التي تم فيها اعتماد المجلس الجزائري.

نظرا لهذا النّقص في الكتابة الأكاديمية الجزائرية، حول المجلس المنتخب الذي اعتمدته حكومة الجمهورية الرابعة **(1946-1958)** من جهة والدّور الهام الذي لعبه في صنع أحداث تاريخ الجزائر وفرنسا، بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة خلال فترة ثورة التحرير الجزائرية **1954-1956**، التي ركّز عليها الباحثون الأكاديميون في كتاباتهم.

وقع اختياري على عنوان " **الثورة التحريرية في جلسات المجلس الجزائري 1954-1956**"، كمبادرة متواضعة للبحث في هذا الموضوع، حتى يصبح حلقة من حلقات البحث في تاريخ الجزائر المعاصر عامة، وفي هذا الإطار خاصّة، ضمن بحوث أخرى تكون أكثر دقة، نظرا لأهمية دور هذا المجلس في صنع الأحداث، الذي لم تله الكتابات الأكاديمية الجزائرية بعمل خاص إلى غاية اليوم.

حاولت، من خلال هذا العمل، الإجابة على إشكالية رئيسية تتمحور حول علاقة المجلس الجزائري بالثورة التحريرية، للإجابة عن تساؤلات تتعلّق بطبيعة المجلس، عن الأسباب التي جعلت الحكومة الفرنسية تعتمده كهيئة إدارية رسمية في الجزائر ثم تلغيه، في ظروف خلفتها الثورة التحريرية، عن مرجعيته في اتخاذ القرار و موقعه في صنع أحداث الثورة التحريرية. هل كانت لتركيبته البشرية توجّهات إيديولوجية تتحكّم في اتخاذ قرا راته؟ هل كانت تمثّل الشعب وتعبّر عن تطلعاته؟ بمعنى آخر، هل كان لهذا المجلس سلطة تشريعية وتنفيذية مستقلّة أم خاضعة لما تمليه جهات أخرى؟ ما هو موقفه من أحداث الثورة؟ ما هي قراراته حولها؟ وإلى أي مدى تم تنفيذها؟ وإلى أي مدى أثّر في الثورة وتأثر بها؟.

للإجابة على هذه الأسئلة و أخرى ضمنية، اعتمدت على بعض الكتابات منها كتاب الأستاذ و رجل القانون الألماني **Elsenhans Hartmut** بعنوان"**La guerre d'Algérie**" بتحليل موضوعي وعميق، تناول الكاتب السيّاسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر ودورها في تغيير معطيات المجتمع الجزائري، الاجتماعية و الاقتصادية، وانعكاساتها على تطوّر فكرة الوطنية لدى الجزائريين، واثرها على تحوّل مطالب الحركة الوطنية، الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية باسم القانون، إلى عمل مسلّح، أدى إلى اندلاع ثورة تحريرية، انتهت باستقلال الجزائر، لترسيخ المبادئ الوطنية المميّزة للشعب الجزائري، مع المحافظة على العلاقات الجزائرية الفرنسية مثل ما تمليه قوانين المجتمع الدولي، و فشلت السلطة الفرنسية في إرساء قواعد مشروعها "الجزائر الفرنسية". غير أن عدم اهتمام الكاتب بالترتيب الكرونولوجي للأحداث بقدر اهتمامه بمواضيعها لكونه رجل قانون وغياب الإحالات، صعَّب عملية استنباط الحقائق التاريخية، وربط بعضها بالبعض.

أما **كتاب Vaujour Jean**، «**De la révolte à la révolution**" أي "من الانتفاضة إلى الثورة" إذا صحّت هذه الترجمة لعنوان الكتاب الصادر سنة **1985**، ثلاثون سنة بعد اندلاع الثورة. فكان بمثابة "شهادة مكتوبة"و صريحة عن أحداث الثورة، لكون الكاتب احد الفاعلين في السّلطة الفرنسية بالجزائر، و باعتبار انه كان يشغل منصب المدير العام للأمن على عهد حكومة روجي ليونار **(51-54)** وممن شاركوا في مناقشات المجلس الجزائري حول الثورة، أيام **24**، **25** و **26** نوفمبر **54**. فكانت كتابته هامة بالنسبة للبحث في الموضوع، خاصّة فيما يتعلّق بالإجراءات التي اتّخذتها الحكومة الفرنسية وقوات الأمن للقضاء على الثّورة، وانعكاسها على مواقف الممثلين داخل المجلس الجزائري.

وقف هذا الكاتب على التّجاوزات القانونية الممارسة، ضد المعتقلين والمساجين، و اثرها على تعارض المواقف و سوء التفاهم بين السياسيين والعسكريين الفرنسيين من جهة و على تحريكها للخلافات، بين أصحاب المصالح في المجلس الجزائري والحكومة الفرنسية من جهة اخرى.

تناول هذا الكاتب بموضوعية مناقشات المجلس الفرنسي والجزائري حول الثورة، تجاوزت العشرين **(20)** صفحة، عبّر من خلالها، عن علاقة المنتخبين الجزائريين والأوروبييّن، على رأس قائمته م رئيس المجلس **Raymond Laquière** غير أن ما يؤخذ عليه، هو غياب الإحالات و الدّقة في بعض التواريخ، عن قصد أو غير قصد في كتابته، إلا في النادر منها.

أما**Charles André Julien** في كتابه **Une pensée anticoloniale** الصادر سنة **1979**، فنظرا لنضج سنّه خلال الثورة، باعتباره من مواليد **1891** ولأنه مؤرّخ، فقد تناول الأوضاع في الجزائر بالتحليل منذ **1914** مبيّنا، أثر السياسة الفرنسية والسلطة الاستعماريۃ في الجزائر و ما نتج عنها من ضحايا عبّر عن موقفه منها، خلال الثورة الجزائرية، في استجوابات أجرتها معه عدّة صحف Le **Monde, France observateur, L'humanité**، نتيجة لتعنّت السلطة الفرنسية، وعدم اعترافها بالوطنية الجزائرية وحركتها الثورية إيمانا منها بفكرة "الجزائر هي فرنسا" التي كانت نوعا من الخيال، آمن بها الفرنسيون أيضا" مثل ما جاء في كتابه.

حلل **Charles André Julien** المعطيات التي أدت إلى اندلاع الثورة، ليصل إلى بعدها الوطني، الذي ردّت عليه السلطة الفرنسية، باستعمال القوّة أدّت إلى استجابة الشعب الجزائري للثورة التحريرية.

أما **Chevalier Jaques**، لكونه كان مسؤولا عسكريا و إداريا وممثّلا لفترة من الزمن، في المجلس الفرنسي و الجزائري. فقد رفع الغطاء في

كتابه."‥"**Nous, algériens** الصادر سنة **1958**، عن عدّة تجاوزات للقانون، ارتكبتها الإدارة الاستعمارية في الجزائر، سببها ضعف السلطة الفرنسية بباريس، التي فقدت زمام الأمور بتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية أضعفت ميزانية الدولة الفرنسية، ففشلت في إصلاحاتها في الجزائر، بعدما فوّتت عدّة فرص للحفاظ على الجزائر في الحظيرة الفرنسية مما أدّى إلى ثورة جزائرية تحريرية، كسبت مساندة القاعدة الشعبية والحركة الوطنية وهيئة الأمم، بسبب لامبالاة السلطة الفرنسية في الجزائر كما جاء حسب تحليله.

من خلال هذا الكتاب، يمكن للقارئ أن يلتمس وجود جهات متطرّفة، لها مصالحها، عطّلت فرنسا عن تحقيق مشروعها الاستعماري في الجزائر وأدخلت السلطات العسكرية والسياسية في صراع طويل، لحل الأزمة الجزائرية، أدى إلى استرجاع الجزائر استقلالها.

لكن هذا الكاتب لم يوجّه أي نقد، لا لقانون **20** سبتمبر **47**، الذي لم تتوافق قراراته مع مطالب الحركة الوطنية و لا للمجلس الجزائري كهيئة مسؤولة عن عدم تطبيق قرارات و نصوص هذا القانون و عن الأوضاع المترتبة عن ذلك في الجزائر، و أرجع عدم كفاءة المجلس الجزائري في اتّخاذ القرارات لحداثة تأسيسه، عذر بدون مصداقية، استدلّ به هذا الكاتب السياسي العسكري. لأن المجلس الجزائري، إذا كان جديد العهد من حيث التسمية فانه قديم من حيث التجربة العملية، لأنه لم يكن إلا استمرارية لهيئة معتمدة منذ **1898**، وكان عليه الالتزام بتطبيق قرارات قانون **47** الخاص بالجزائر، فلهذا غابت الموضوعية في كتابته في عدّة أمور.

أما الحاكم العام **Naegelen**، الذي اندلعت الثورة التحريرية آخر عهدته[1]، اعتمدت على كتابه "**Mission en Algérie**" الصادر سنة **1962**، كشهادة لفاعل مباشر في الأحداث، خاصّة فيما يتعلّق بأول انتخابات سنة **1948**

(1) 1951 -1954 .

وثانيها سنة **1951** الخاصّتين بالمجلس الجزائري. عبّر هذا الكاتب عن دوره كحاكم عام في هذه الأحداث، و عن انطباعاته حول الوضع في الجزائر، وما كان يدور في الساحة السياسية الاستعمارية، والحركة الوطنية الجزائرية ببعدها المغاربي، وأثر ذلك على الأحداث عامة وعلى القاعدة الشعبية، انفجار الثورة واستقلال الجزائر خاصّة.

فالانطباعات التي أبداها **Naegelen** حول السياسة الفرنسية طيلة الفترة الاستعمارية الفرنسية للجزائر، عكست فكرة و رغبة الاشتراكيين القويّة في إيجاد حلول للأزمة الجزائرية، بإجراء إصلاحات تتلاءم والمعطيات المحلية بعيدا عن أي تأثير إيديولوجي خارجي، للإبقاء على الجزائر فرنسية. لكنّه نزّه سعيه الشخصي في ذلك، من كلّ خطأ قد ارتكبه و"علّقت عليه الجرائد" حينذاك كما ورد في كتابه.

وللتحقّق مما جاء في كتاب هذا الحاكم العام السابق، الذي نسبت له عملية تزوير الانتخابات الخاصّة بالمجلس الجزائري، و قرن اسمه بها، اعتمدت على كتاب عبد القادر أوقواق، أحد مرشّحي الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية في الانتخابات الخاصة بالمجلس الجزائري سنة **1948**، لأقف في كتابه" Grands procés" الصادر سنة **1989** على بعض الأحداث والحقائق التاريخية التي بالطبع تبقى غير تامّة، حول تزوير الانتخابات غير أن كتاب أوقواق غاب فيه التركيز على ا مسار الانتخابات وما تعلّق بها من تواريخ مضبوطة.

أما Jurquet Jacques مناضل وإطار في الحزب الشيوعي الفرنسي، خلال الثورة التحريرية في كتابه" années de peur"، الذي اعتمدت عليه لاحتوائه على معلومات هامة حول مناقشات المجلس الفرنسي للثورة الجزائرية وحول الحزب الشيوعي الجزائري وعلاقته بالحزب الشيوعي الفرنسي.

من خلال النقد الذاتي الذي قام به هذا الكاتب للحزب الشيوعي، بيّن دور هذا الأخير في قرار الحكومة المتعلّق بالسلطات التي منحتها الحكومة الفرنسية

للإدارة الاستعمارية في الجزائر، وأثرها على أحداث **20** أوت **1955** وانعكاسها على الوضع في الجزائر، و من ثم على قرار غي مولي في إلغاء المجلس الجزائري بداية سنة **1956**.

لكن على الرغم من هذا النقد الذاتي للحزب الشيوعي، فإن إيديولوجيته الشيّوعية كانت بارزة جدا في كتابته، عندما أرجع مصدر أفكار جميع الحركات الوطنية الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي إلى التيار الشيوعي، الفكرة التي تبدو غير منطقية، لأن كل تيّار وطني، كانت له مرجعيته الخاصّة به، ولو اشتركت في البعض منها مع هذا الأخير، لكنّها ولاعتبارا ت تاريخية، كانت تراعي في توجّهاتها السياسية مواقف القاعدة الجزائرية بأبعادها الدينية واللّغوية.

غير أن هذا النقد الذاتي، بيّن طبيعة العلاقة التي كانت تربط بين الحركات الوطنية الجزائرية فيما بينها ومع الحزب الشيوعي الفرنسي، كتيّار فرنسي وحيد، متبنّي لتحرير الشعوب من الإمبريالية العالمية وبين هذه التوجهات جميعها و الشيوعية كقطبية عالمية، الشيء الذي انعكس على موقف الحزب الشيوعي الجزائري من الثورة وعلى علاقته بالقيادة الثورية خلال مرحلة الثورة التحريرية.

أما أحمد حنّاش في كتابه **La longue marche de l'Algérie combattante 1830-1962** على الرغم من غياب الإحالات والاختصار الشديد للمعلومات التي جاء بها والذاتية التي اتّصفت بها كتابته، فقد ساعدني في تتبّع الأحداث وتطوير معلوماتها التاريخية، نظرا لالتزامه بالتّرتيب الكرونولوجي للأحداث التي تناولها في دراسته.

إضافة إلى هذه الكتب و كتابات أخرى، اعتمدت عليها في البحث، اعتبرتها مذكّرات مثل كتاب الباش أغ ا بوعلام بعنوان **Les Harkis au service de la France**" الصّادر سنة 1963، الذي كادت الأحداث فيه أن تكون غامضة، لغياب التّواريخ من جهة، ولعدم الدقة في المذكور منها من جهة

أخرى.لكن ميوله للجانب الفرنسي، الظاهر من خلال تعبيره، المضاد للثورة وزعمائها بوصفه لهم بالإرهابيين، القتلة و أوصاف أخرى، فإن هذا الكاتب، قد بيّن بصورة جيّدة، المواجهة القوية التي كانت بين السلطة الفرنسية و القيادة الثورية بشقّيها العسكري والسياسي، والإستراتيجية التي اعتمدتها هذه الاخيرة لمحاصرة واستقطاب القوى الوطنية التي كانت فرنسا تريد ضمّها والاعتماد عليها لإفشال المشروع الثوري.

وكتاب ولد عودية ممثّل سابق في المجلس الجزائري بعنوان " **un élu dans la guerre d'Algérie**" وكتاب مصطفى لشرف بعنوان "**L'Algérie nation et société**" وغيرها من الكتابات التاريخية التي يعدّ أصحابها من الكُتّاب الغنيين عن التعريف مثل الأستاذين، محفوظ قدّاش وساري جيلالي في كتابهما **l'Algérie dans l'histoire** والأستاذ المحاضر بالجامعة الفرنسية **Guy Pervillé** في كتابه **de l'empire à la décolonisation** الذي اعتمد فيه، بمنظوره النقابي، على تأويل الأحداث أكثر من تحليلها، فجاءت دراسته غير عميقة لكنّها أفادتني في الرّبط بين الأحداث التاريخية.

وحول التشريعات الفرنسية بالجزائر، ونظرا لسعتها، كثرتها و تداخلها، تفاديت الرجوع إلى الجريدة الرسمية الفرنسية إلا في القليل جدا و الذي له علاقة مباشرة بالموضوع و اعتمدت في ذلك، على كتاب **Collot Claude** بعنوان**«Les institutions de l'Algérie pendant la période coloniale 1830-1962.**

من موقعه كرجل قانون، اهتمّ بالقوانين التي سنّتها الحكومات الفرنسية منذ **1830**–1962، اجتماعيا، اقتصاديا وسياسيا، فاعتمدت عليه في الفصل الأول لأتتبع مراحل اعتماد المجلس الجزائري.

ففي كل هذه المراجع وغيرها، كانت المهمّة منها والمتعلّقة مباشرة بموضوع البحث، هي الجريدة الرسمية لمناقشات المجلس الجزائري سنوات **1954-1955**، التي تعدّت صفحاتها الألف صفحة الشيء الذي جعلني، أنتقي المهمّ منها والمتعلّق بموضوع البحث وأحداث الثورة الجزائرية مباشرة.وللأمانة العلمية و التاريخية ،حاولت أن أترجم و اسرد ما جاء في مداخلات الأعضاء المشاركين في المناقشات،عن الهيئتين الانتخابيتين من المعمرين والجزائريين و ممثلي الحكومة الفرنسية.

إضافة إلى أعداد من الجريدتين اليوميتين، Écho d'Oran و Oran Républicain، والجريدة الأسبوعية "الجمهورية الجزائرية République Algérienne لسان حال الإتحاد الديمقراطي.

وفي الأخير أشير إلى أنّني لم اعتمد على أي مقال ما عدى مقال الأستاذ شنتوف طيّب الذكور آنفا، لارتباطه بالموضوع مباشرة، دون أن أعتمد على أي مرجع باللغة العربية، باستثناء بعض الأعداد من جريدتي "المجاهد" لسان حال جبهة التحرير و "العَلم" الجريدة اليومية المغربية لسنة **1956**، وهذا تفاديا للقراءة و البحث باللغة العربية لقلّة احتوائها على المعلومات المتعلّقة بالموضوع الذي قمت بالبحث فيه، و تفاديا للخوض في البحث خارج الموضوع.

فمن خلال هذه الكتابات وغيرها، جمعت معلومات وزّعتها على ثلاثة فصول بعد الفصل التمهيدي الذي عنونته ب" **المجلس الجزائري بين مشروع فرنسا الاستيطاني والحركة الوطنية**" ، حاولت فيه، أن أقف على أهم المراحل التي مرّ بها المجلس الجزائري، ربطتها بعملية انتزاع الأراضي من الجزائريين وتملكيها للمعمرين الوافدين إلى الجزائر منذ **1848**، ثم في العنصر الثاني من هذا الفصل تطرّقت إلى الظروف والعوامل المؤثرة في اعتماد المجلس، تناولت من خلالها مطالب المعمرين ومطالب الحركة الوطنية، بعد الحرب العالمية

الثانية، ومن خلال العنصر الثالث من هذا الفصل تناولت مسار الانتخابات لهذا المجلس منذ اعتماده سنة **1948** وإلى غاية اندلاع الثورة سنة 1954.

أما الفصل الأول، **بعنوان الثورة الجزائرية وبداية طرحها على مناقشات المجلس الجزائري على عهد الحاكم العام روجي ليونار** و نظرا لارتباط الوضع العام في الجزائر بتفجير الثورة التحريرية و أثر ما خلّفته أحداثها في الجزائر على مناقشات المجلس الجزائري، تناولت في العنصر الأول من هذا الفصل، الأوضاع العامة الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، حاولت وباختصار شديد، أن أبيّن الوضع العام الذي عانى منه الجزائريون بما فيهم نشطاء الحركة الوطنية.أما في العنصر الثاني، تطرّقت إلى تداعيات الثورة منذ ليلة أول نوفمبر وإلى غاية دخول الثورة مناقشات المجلس الفرنسي يوم **12** نوفمبر، حاولت أن أقف على الأحداث التي شكّلت موضوع نقاشات المجلس الجزائري وفي العنصر الثالث من هذا الفصل بعنوان، بداية طرح أحداث الثورة على المجلس الجزائري تناولت من خلاله فعاليات الجلسة، التي تمّ فيها الإعلان رسميا عن إمكانية فتح المناقشات حول "أحداث الجزائر"، و موقف رئيس المجلس من المقترحات التي تقدّم بها ممثّلو الهيئة الأولى و الثانية حول الأحداث بعد ما انتهت أشغال المجلس الفرنسي يومي12 و13 نوفمبر.

أما في الفصل الثاني، تتبّعت أشغال المجلس الجزائري أيام 24، 25 و26 نوفمبر، التي دارت في مجملها، حول أول العمليات التي نفّذها الثوّار، ليلة أول نوفمبر. تناول فيها ممثلو الهيئة الأولى والثانية مناقشات حادّة، اختلفت مواقفهم من أسباب الثورة، المسؤول عنها والحلول الممكنة لإعادة الهدوء، انتهت بشجار عنيف بين رئيس المجلس ونائب الحاكم العام Urbani، لم تهدا إلا بعدما تدخّل المدير العام للأمن، ووضّح عدّة أمور، كانت تشغل المتدخّلين.

انتهت هذه الجلسات، باقتراح قدّمه ممثّلو الهيئة الأولى، حول ضرورة اتّخاذ إجراءات استعجاليه، لإصلاح ما خلّفته الأحداث في هذه المرحلة . لكن حملة الاعتقالات التي قام بها المدير العام للأمن، ضدّ مناضلي الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية، متأثرا بالانتقادات الموجّهة له، جعل المناقشات تأخذ مجرى آخر بداية سنة **1955** بتأثير الثورة تطرقت لها في الفصل الثالث.

في الفصل الثالث تطرقت إلى التأثير المتبادل بين المجلس و الثورة، ركّزت فيه على أهم القرارات التي انتهت إليها الحكومة الفرنسية والحكومة العامة بالجزائر تحت تأثير الأحداث، بداية بحملة الاعتقالات التي مسّت مناضلي الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية وأثرها على المناقشات، التي كانت من المفروض أن تركّز على مشروع الحكومة الإصلاحي، من خلال الاقتراحات المقدّمة، المتعلّقة بتطبيقه ميدانيا، بعد خطاب الحاكم العام جاك سوستال يوم 23 فيفري، انتهت هذه المناقشات إلى إقرار حالة الطوارئ لتهدئة الوضع في المناطق التي اندلعت فيها الثورة ليلة أول نوفمبر، وقام المجلس الجزائري بتمديدها جغرافيا وزمنيا، فكان لذلك تأثير قوي على الوضع، أدى إلى أحداث **20** أوت **1955** خلّفت العديد من الضحايا، من بينهم المنتخبين في المجالس المحلية والمجلس الجزائري، اثّرت على موقف ممثلي الهيئة الثانية. وفي العنصر الثالث والأخير في هذا الفصل، وفي البحث كلّه، حاولت أن أتطرّق إلى الأسباب التي أدّت بالحكومة الفرنسية، لاتخاذ قرارها بإلغاء المجلس، وأثر ذلك على الثورة ومسارها الذي انتهى إلى عقد مؤتمر الصومام يوم **20** أوت **1956**، كقرار ثوري بعد انضمام أغلب ممثلي المجلس الجزائري إلى صفوف الثورة.

معتمدة على المنهج السردي التاريخي للأحداث، إلا فيما يخص مسار الانتخابات في الفصل الأول، الذي قمت فيه ببعض التّحليل، بناءا على معطيات متوفّرة أو في مواضع أخرى متفرّقة من البحث، عندما كنت أرى ذلك يخدم

الموضوع. لأصل في الأخير إلى نتائج لخّصتها في نقاط مع بعض التوضيح الموجز مع مراعاة الترتيب الكرونولوجي للأحداث.

وفي الأخير أشير أنه لم تواجهني أية صعوبة سوى غياب الكتابات الأكاديمية باللغة العربية المتعلّقة مباشرة بالموضوع.

توطئة:

طيلة قرن من الزمن **(1848-1948م)**، وابتدءا من أواخر النّصف الأول للقرن التاسع عشر سنة 1848[1]، عملت السلطة الفرنسية على سن تشريعات وقوانين[2] تنظيمية خاصّة، لتحديد طبيعة علاقة الجزائر، أرضا وشعبا، بفرنسا في إطار مشروعها الاستيطاني.

تتالت هذه التشريعات والقوانين متواترة مع مطالب شريحة اجتماعية ناشئة، لها مصالح اقتصادية، أصبحت تشكّل قوّة لها وزنها على الساحة المحلية في الجزائر وكذلك في فرنسا.

أثّرت مطالب هذه الشريحة على تكثيف القوانين والتشريعات وزادت في تسارعها، مما أدّى إلى تغيير اجتماعي اقتصادي، انعكس على ظهور فكر سياسي بخصائص ومميّزات محلية فيما بين الحربين العالميتين (**1919-1945م**)، تبلور وانتهى باعتماد مجلس جزائري سنة 1948م[3]، بموجب القانون الخاص بالجزائر الصادر في **20** سبتمبر **1947**م.

منذ **1898**[4] إلى غاية **(1948م)**، شكّلت فكرة تأسيس مجلس خاص بالجزائر، محورا مركزيا دارت حوله مطالب قوة استعمارية سعيا لإثبات ذاتها على أرض لا علاقة لها بها، لا حضاريا ولا جغرافيا، سوى مصالح اقتصادية،

---

(1) بموجب مرسوم صادر يوم 4 مارس 1848، أقرّت حكومة نابليون بونابرت على عهد الجمهورية الثانية (1848-1851م)، أن الجزائر عبارة عن ثلاث مقاطعات تابعة إداريا إلى فرنسا.

(2) تناول كلودكولو في كتابه هذه التشريع ات بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية الإدارية بشكل واضح لكن مختصر.

(3) تعود المحاولات الأولى لاعتماد مجلس منتخب بالجزائر إلى ما قبل سنة 1948 عندما أسس ما سمي "بالمؤتمر الإسلامي" يتكون من ممثلين جزائريين وأوربيين لكنه ألغي لعدم رسمية الانتخابات، ثم سنة 1870، بتأسيس لجان الدفاع التي دعت إلى تكوين مجلس جزائري منتخب لإدارة شؤون الجزائر لكنه فشل. Boiser, Op.cit, p222.

(4) تاريخ اعتماد المفوضيات المالية بقرار صادر شهر أوت من هذه السنة.

وبين طموحات قوى وطنية ترغب في ترسيخ البعد الوطني بجميع مناحيه الاجتماعية الثقافية، الاقتصادية والسياسية[1].

فمنذ تاريخ اعتماد المجلس الجزائري وإلى غاية اندلاع الثورة كان هذا الأخير ميدان منافسة بين تيار استعماري وآخر وطني، دافع كل منهما على أهدافه و طموحاته. أدّت هذه المنافسة إلى اندلاع ثورة تحرير وطنية يوم أول نوفمبر **1954**م.

خلال فترة تزيد عن العام (نوفمبر **954-1956**) بعد اندلاع ثورة التحرير الجزائرية وبتأثير أحداثها، أصبح المجلس الجزائري منبر مناقشات حادة بين الاستعماريين والوطنيين، حول الأوضاع التي خلّفتها الثورة، انتهت بإعلان الحكومة الفرنسية عن قرارها بإلغائه يوم **12** أفريل **1956** فكان لذلك أثر على وقع و مسار الثورة الجزائرية و أبالتالي على الرأي العام وبالتالي علاقة فرنسا بالجزائر.

(1) عبّرت القوى الوطنية عن طموحاتها الوطنية، عبر سلسلة من الثورات الشعبية منذ بداية تاريخ الاحتلال بمقاومة الأمير عبد القادر إلى غاية ظهور المقاومة السياسية، بزعامة الأمير خالد سنة 1919، ثم نجم شمال إفريقيا 1926، ثم جمعية العلماء المسلمين 1931، ثم حزب الشعب الجزائري، أحباب البيان 1944، ثم الاتحاد الديمقراطي والحركة لانتصار الحريات 1946 إضافة إلى تنظيمات عمالية ونقابية مطالبة بحقوق الجزائريين الوطنية، وكانت كل هذه التيارات السياسية تتعرّض من حين الآخر إلى حلها من قبل السلطات الفرنسية.

أولا- مراحل اعتماد المجلس الجزائري (1848-1948).

ارتبطت مراحل اعتماد المجلس الجزائري من جهة، وبالدرجة الأولى بنمو مطالب المعمرين الاجتماعية والاقتصادية كمرحلة أولى، ثم في مرحلة تالية وبالدرجة الثانية، بمطالب الحركة الوطنية.

في 22 جويلية 1834، وبموجب قرار ملكي[1]، أصبح الوجود الفرنسي رسميا بالجزائر [2]، وتم تعيين أول حاكم [3] عام يشرف على إدارتها بمساعدة موظفين إداريين وعسكريين، واستقر بذلك قرار الحكومة الفرنسية للاحتفاظ بالجزائر كإحدى الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا[4].

لإضفاء الصبغة "الشرعية" لهذه "الممتلكات" ركزت السلطة الفرنسية على ضم الأراضي الجزائرية بكل أصنافها [5] إلى أملاك الدولة ثم تمليكها للمعمرين الذين قامت بتهجيرهم عبر دفعات[6] وتوطينهم على أرض الجزائر.

واصلت فرنسا تشريعاتها الخاصة بالجزائر[7] تحت تأثير معطيات المجتمع الجزائري الجديد، الاقتصادية والاجتماعية، في ظروف كانت فرنسا تعيش نوعا من الاضطرابات السيّاسية[8].

---

(1) من بين نصوص هذا القرار ، تمليك الاراضي الجزائرية للمستوطنين المهجربن، الأوروبيين عامة والفرنسيين خاصة.

(2) Lamunière Marc, Histoire de l'Algérie illustrée, de 1830 à nos jours, Ed Art Gonthier, Paris, France, 1962, p69.

(3) Drouet d'Erlon.

(4) Aron Robert et autres, Les origines de la guerre d'Algérie, Ed, Arthenne Fayard, Paris, France, 1962, p33.

(5) أراضي مصنفة حسب نظام عقاري موروث عن السياسة العثمانية في الجزائر، أراضي البايلك، أملاك الحبوس، أراضي المخزن، الأملاك الخاصة وأراضي العروش التي قامت السلطة الفرنسية بضمها على إثر الثورات الشعبية بقرارات رسمية، ثم أراضي الغابات بموجب مرسوم صادر سنة 1951م.

(6) قامت السلطة الفرنسية بتهجير الدفعة الأولى سنة 1848 قدرت بـــ800 فرد من البطالين والمعارضين السياسيين على إثر ثورة ضد الحكومة.

(7) حول هذه التشريعات أنظر: Boyer, L'évolution de l'Algérie Médiane, ancien, département,1830-1956 Ed, André Maisonneuve, Paris, France, 1960, Collot Claude Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale de 1830-1962, Co Ed, C.N.R.S.,Paris,France/O.P.U,Alger,Algérie,1987. .

(8) Favrod Charles Henri, La révolution algérienne, Ed, Plon, Paris, France, 1959, p12, Collete et Francis Jeanson, L'Algérie hors la loi, Ed, Sindbad, Paris France,1933, p60.

جرّاء عمليات التهجير والقوانين المرفقة لها، تشكّلت تجمعات بشرية [1]، أوروبية على السواحل الجزائرية، حول الأراضي الفلاحية، تمركزت ضواحي الجزائر العاصمة، وهران و قسنطينة [2]، التزمت الحكومة الفرنسية بحل مشاكل سكانها المادية والمعنوية[3].

بموجب قرار صادر يوم **18** أفريل **سنة 1841م**، تنازلت السلطة الفرنسية على مساحة أراضي بعقود ملكية مؤقتة، قابلة لتحويلها إلى عقود نهائية بعد الوقوف على نتائج الأراضي المستغلة فلاحيا [4]، فبلغت بذلك مزارع المعمرين اثنى وأربعون مزرعة سنة **1848**م.

تكريسا لشرعية هذه الممتلكات الفرنسية الجديدة في الجزائر، صدر مرسوم يوم **9** ديسمبر **1848**م يقسّم الجزائر إلى ثلاث محافظات فرنسية (قسنطينة، الجزائر ووهران) يشرف على إدارة كل منها، محافظ ويمثّلها نائب في المجلس الوطني الفرنسي، تنقسم كل محافظة إلى دوائر وكل دائرة إلى بلديات.

هذا القرار الذي اتّخذته حكومة الجمهورية الثانية (**1848-1851**) التي كانت تعاني من اضطرابات حادّة، انعكس على استقرار الحكم في الجزائر [5]، إذ كان بمثابة تأشيرة قانونية لسكان الجزائر، معمرين وجزائريين، للتعبير عن مطالبهم و طموحاتهم، وإن اختلفت مناهجهم فإنهم يشتركون في الدّفاع عن مصالحهم.

---

(1) قفز عدد سكان هذه التجمعات من 4700 نسمة بين عسكريين ومدنيين سنة 1830 إلى 109400 نسمة من جنسيات مختلفة سنة 1847 من بينهم 47274 نسمة من أصول فرنسية.

(2) Lamunière Marc, Op cit, p97

(3) Ibid, p96.

(4) Aron Rober et autres, op cit, p42.

(5) تداول على الحكومة العامة بالجزائر، في هذه المرحلة سبعة حكام عامّين هم:

Changarnier,Cavaignac, Changarnier Marey, Monge, Charon, d'Haut-Poul, Pellissier.

المعمرون يطمحون إلى فرض ذاتهم على أرض ليست أرضهم، للحصول على امتيازات إدارية شرعية، سنّ قوانينها المشرّع الفرنسي، تخوّل لهم التّفوق على العنصر المحلي، الذي يتمتّع بشرعية وطنية طبيعية ويفوقهم عددا. أمّا الجزائريون، فيدافعون عن حقوقهم الوطنية لا يريدون فقدان المزيد منها باسم التشريعات الفرنسية، تجلّت مظاهر دفاعهم في مقاومات شعبية، تواصلت إلى نهاية الحرب العالمية الأولى[1].

في أجواء يسودها انعدام الثقة [2]، تكونت شريحتين اجتماعيتين، أوروبية وجزائرية اختلفت مؤهلاتهما الثقافية، الاقتصادية و حتى الاجتماعية وتضاربت بحكم خصوصيات كل منهما، الدينية و الإثنية.

واصلت فرنسا مشروعها الاستيطاني، بإقرار قانون **Sénatus Consulte**[3]،[4] الذي عجّل بفرنسة الأراضي الجزائرية لدفع الحركة الاقتصادية، باستغلال فعّال للأراضي الزراعية و تهيئة طرق المواصلات البرية والبحرية [5] وتخصيصها بصندوق مالي [6] وإلغاء الرّسوم الجمركية على صادرات الجزائر في الموانئ الفرنسية، التي كانت تعدّ سلعا أجنبية[7] قبل هذا التاريخ.

مثلما اهتمت السلطات الفرنسية بمشاكل المعمرين المادّية، اهتمت بمشاكلهم المعنوية، وأصدرت سنة **1870** قانون **Crémieux**[8] منحت بموجبه الجنسية الفرنسية لليهود بصفة جماعية، فأحدث ذلك انزعاجا لدى الأوربيين والجزائريين على حد سواء [9]، و شهدت المدن الجزائرية الكبرى عدّة اضطرابات سنوات

---

(1) بدأت بثورة الأمير عبد القادر سنة 1832 وانتهت بثورة الأوراس سنة 1916م.

(2) Lamunière Marc, Op cit, p103.

(3) Lefeuvre Daniel, Chère Algérie, La France et sa colonie 1930-1962, Ed, Flammarion,Paris, France, 2005, p27.

(4) أقرّ مجلس الشيوخ قانون السّناتوس كونسولت بقرار صادر يوم 23 أفريل 1863، حدّدت بموجبه ملكية الأراضي الجماعية والفردية طبقا لقانون عقاري معمول به في لمقاطعات الفرنسية.

(5) Collot Claude, Op cit, p204.

(6) Lamunière Marc, Ibid, p 71.

(7) Ibid, p98.

(8) ادولف كريميو:1796-1880 رجل سياسي و محامي فرنسي.

(9) Julien Charles André,L'Afrique du nord en marche, nationalismes musulmans et souveraineté française, Ed, René Julliard, Paris, France, 1972, p32.

1871-1875 و1897، عندما فاز أحد المعادين لليهودية في الانتخابات البلدية في الجزائر العاصمة[1].

لامتصاص غضب الشّارع الجزائري، منحت فرنسا للجزائر نوعا من الاستقلال الإداري بطابع اقتصادي واجتماعي حدّده قرار أوت **1898**[2] باعتماد المفوّضيات المالية [3] في ظرف كان على المعمّرين الكف عن اعتمادهم على فرنسا[4].

اقتصرت صلاحيات هذه المفوضيات على تحضير الميزانية وعرضها على مجلس الحكومة الفرنسية، يصادق عليها أو يرفضها [5]. يتقاسم التمثيل فيها**48** عضو من الأوربيين، أربعة وعشرون (**24**) منهم لهم مراكز في الميدان الاقتصادي، و **21** مقعدا للجزائريين تعيّنهم السلطة الفرنسية لمدة **6** سنوات قابلة للتجديد كل **3** سنوات، باستثناء الممثلين الستة **(06)** عن الجنوب الذين يتكفّل الحاكم العام بتعيينهم[6].

بقيت هذه المفوضيات سارية على نفس النظام الإداري وبنفس الصلاحيات إلى غاية صدور قانون **19** ديسمبر **1919**م الذي تحصلت الجزائر، بموجبه على استقلال مالي أوسع [7] إذ أصبحت تصادق على الميزانية الخاصة بالجزائر وتشرف على تسييرها[8]، تحت إشراف الحكومة الفرنسية.

في **15** فيفري **1945**[9]، تم إلغاء هذه المفوضيات المالية ليحل محلها المجلس المالي، الذي كان أعضاؤه ينتخبون من اللّجان المالية والمجالس العامة

---

(1) Julien Charles André, Op cit, P32.
2) Collot Claude, Op cit, p218.
(3) Boyer P, Op cit, p 223.
سبقت هذا القرار برامج حول ضرورة منح الجزائر استقلال مالي مثل برنامج الحاكم العام Tirmann سنة 1887 و Sabatier سنة 1889.
(4) Favrod Charles Henri, Op cit, p13.
(5) Aron Robert et autres, Op cit, p53.
(6) Ougouag Abdelkader, les grands procès, Ed, Dahlab, Alger, Algérie, 1989, p38.
(7) Ougouag Abdelkader, Ibid, p37.
(8) Aron Robert et autres, Ibid, p53.
(9) Favrod Charles Henri, Ibid, p48.
في هذه السنة رجعت أغلبية التمثيل للأعيان "الذين تعينهم السلطة الاستعمارية" في غياب مرشحي الحركة الوطنية المحظورة.

للمحافظات الجزائرية الثلاثة، بنسبة **5/3** من الأوربيين و **5/2** من الجزائريين طبقا للقانون المعدل سنة **1919**[1].

بقي هذا المجلس قائما حتى صدور القانون الخاص بالجزائر يوم **20** سبتمبر **1947**م، الذي أقرّ اعتماد المجلس الجزائري [2]. يتم اختيار ممثليه عبر انتخابات عامة و مباشرة، أوكلت له مهمة الإشراف على شؤون الجزائر الدّاخلية[3]، الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها تحديد الميزانية الخاصة بالجزائر والإشراف على تسييرها[4].

جاءت الموافقة على اعتماد المجلس الجزائري، في إطار برنامج فرنسا لتحقيق مشروعها الاستطاني من جهة و مطالب الحركة الوطنية من جهة اخرى[5]، في ظروف افرزتها الحرب العالمية الثانية و ميّزت تاريخ فرنسا في الجزائر.

ثانيا– الظروف والعوامل المؤثرة لاعتماد المجلس الجزائري.

I– العوامل: الظروف التي تمّ فيها اعتماد المجلس الجزائري، كانت نتيجة لعدّة عوامل مؤثرة أساسها عاملين هامين هما:

1– مطالب الحركة الوطنية الجزائرية: على الرّغم من أن تاريخ هذه المطالب يعود إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى سنة **1912**[6]، منذ عهد

(1) Favrod Charles Henri, Op Cit, p51.

(2) أنظر ملحق I.

(3) أبقت الحكومة الفرنسية بباريس على الشؤون العسكرية والدبلوماسية.

(4) Dupreux Georges, La France de 1945 à 1965, Ed, Armand Colin, Paris, France, 1969, p187.

(5) Chentouf Tayeb,l'Assemblée algériènne et l'aplication des réformes prévues par le statut du 20 septembre1947, colloque organisé par l'I.H.T.P. les 4 et 5 octobre 1984,sous la direction de Charles Robert Ageron, Paris, France, 1986 p-p,367-375,

(6) عن نشاط الحركة الوطنية منذ هذا التاريخ إلى غاية سنة 1954، أنظر: Collot Claude et Jean Robert Henry, le mouvement national algérien textes 1912-1954, Ed, O. P.U, Alger, Algérie, 1981.

المفوضيات المالية، التي لم يكن الممثّلون الجزائريون قادرين على إسماع صوتهم فيها[1].

فانّ عدم اعتراف السّلطة الفرنسية بالمشكل السّياسي المطروح بالجزائر،[2] دفع الحركة الوطنية الإدماجية بزعامة فرحات عباس [3]، للظهور خلال الحرب العالمية الثانية، ببرنامج لاستقلال الجزائر في إطار الاتحاد الفدرالي مع فرنسا، في وقت كان حزب الشعب المتبني لاستقلال الجزائر التّام، محظورا وزعيمه مصالي الحاج[4] محطّ مراقبة السّلطات الفرنسية، في الإقامة الجبرية.

بعدما شهد فرحات عباس انهيار فرنسا أمام ألمانيا **1940**، عاد إلى الجزائر، حيث فوجئ بقرار الحاكم العام الأميرال Abriel[5] الرّافض لمشروعه الإدماجي المقدم سنة **1938**[6]، الذي لم يكن سوى برنامج تقدّمت به فدرالية المنتخبين لمنطقة قسنطينة سنة **1937**[7] والمتضمن لبرنامج إصلاحات سياسية، إدارية، اقتصادية واجتماعية، بعد فشل مشروع بلوم فيوليت الإصلاحي[8].

---

(1) Vatin Jean Claude, L'Algérie politique, Histoire et société, Ed P.F.N.S.P, Paris, France, 1983, p257.

(2) بعد هدوء المقاومات الشعبية المسلحة، بدأت النخبة الجزائرية، تساير برامج فرنسا الإصلاحية المقترحة، كمشروع فيفري 1919م، ومشروع بلوم فيوليت1936، للمطالبة بحقوق الجزائريين، لكنها فشلت لأسباب عديدة.

(3) من مواليد 1899 بالطاهير بالشرق الجزائري، صيدلي، من الوجوه الجزائرية البارزة سياسيا.

(4) من مواليد 1898 بتلمسان بالغرب الجزائري مؤسس نجم شمال إفريقيا سنة 1926 ثم حزب الشعب سنة 1937، أعتقل وحكم عليه سنة 1941 بـــ 16 سنة بالأعمال الشاقة أطلق سراحه سنة 1942.

(5) رجل عسكري عينته حكومة فيشي حاكما عاما على الجزائر (1940-1942).

(6) Harmut Elsenhans, la guerre d'Algérie 1954-1962, la transition d'une France à l'autre, le passage de la 4ème à la 5ème république, Ed, publissud, Paris, France, 2000, p20.

تقدّم فرحات عباس بهذا البرنامج على إثر تأسيسه لحركة الاتحاد الشعبي الجزائري .U.P.A سنة (1837).

(7) Collot Claude et Jean Robert, Op cit , p 144.

(8) سنة 1936 اجتمعت تيارات الحركة الوطنية للتعبير عن مطالبها، بما فيها توحيد الانتخابات في الجزائر ، ومنح للجزائريين حقهم في التمثيل في المجالس الفرنسية. لم يستجب مشروع بلوم فيوليت، إلا جزئيا لهذه المطالب، بتوسيع شروط الانتماء إلى القوائم المرشحين للانتخابات، لقي معارضة من حزب الشعب والمعمرين الذين عبّروا عن معارضتهم بإضراب إداري شامل، تحلي حكومة بلوم فيوليت عن مشروعها قبل أن يقدّم للمناقشة.

كان فرحات عباس، بعد مشاركته في الحرب العالمية الثانية، ينتظر الكثير من الحكومة الفرنسية، بحكم موقعه الاجتماعي، الثقافي وعلاقته بالسلطة الفرنسية نظرا لمكانته السّياسية على الساحة الفرنسية والجزائرية [1]، لكن التّطور السّريع الحاصل لديه حول فكرة الوطنية الجزائرية [2]، أحدث لدى المسؤولين الفرنسيين تخوّفا من برامجه الإدماجية، لما له من تأثير قويّ على مناضليه.

بعد خيبة فرحات عباس في حكومة فيشي، تقدّم ببيان لحكومة **Pétain Philippe**[3]، عبّر له فيه عن انشغالات ه السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية الخاصة بالمجتمع الجزائري، ففتح هذا الأخير ل ه باب الأمل عندما وعده بأخذ بيانه بعين الاعتبار في المجلس التأسيسي لحكومة [4] الجمهورية الرابعة(**1946-1958**).

في انتظار تأسيس أول مجلس لحكومة الجمهورية الرابعة، بقيت الحركة الوطنية ترتقب تغييرا للأوضاع في الجزائر.

يوم **22** ديسمبر **1942**، شهرا فقط بعد نزول دول الحلفاء بالجزائر العاصمة، التي كانت تتبنى مبدأ حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها [5]. تقدّمت مجموعة من الجزائريين تتكوّن من **24** فردا برسالة، عبّرت فيها عن

(1) بدأ فرحات عباس حياته السياسية منذ سنة 1920 بالمطالبة بالمساواة إلى غاية مشروع بلوم فيوليت سنة 1936.

(2) بقي فرحات عباس متمسكا بفكرة بقاء الجزائر في الخطيرة الفرنسية، إيمانا منه بمشروع فرنسا الحضاري ولأنه حسب ما جاء في حديثه سنة 1936م "بحث عن الجزائر وسأل عنها التاريخ والقبور ولكنه لم يجد لها أثرا " ثم راجع أفكاره بعد مقال عبد الحميد بن باديس الذي أوضح فيه " أن الجزائر موجودة ولا علاقة لها بفرنسا" ومن ثم تطورت أفكاره إلى استقلال الجزائ في إطار فدرالي .

(3) Philippe Pétain (1856-1951)، ضابط عسكري ورجل سياسي فرنسي، معلم المدرسة الحربية (1901-1910)، شارك في الحرب العالمية لأولى (1914-1918) وزير للدفاع سنة 1934، سفير فرنسا بمدريد 1939، رئيس الحكومة الفرنسية، سنة 1942.

(4)Julien Charles André, L'Afrique du nord ..., Op cit, p243.

(5)Ibid,p244.

التقى فرحات عباس عدة مرات مع الممثل الرسمي روزفلت للحوار حول إمكانية تطبيق مبادئ الميثاق الأطلنطي بالجزائر.

مطالب الجزائريين الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية [1]، وذلك باعتماد قانون خاص بالجزائر يمنح لها استقلالا سياسيا، لكن هذا الوفد لم يلق أي رد[2].

في **10** فيفري **1943**م تقدّم فرحات عباس بنسخة من بيان كتبه إلى السّلطات الفرنسية ونسخة أخرى إلى الممثل الأمريكي **Murphy**[3] يوم **12** فيفري شكّلت موضوع مناقشات بين الشخصيتين(فرحات عباس و **Murphy**).

بعد هذا التّاريخ، أصبح نشاط الحركة الوطنية أكثر حدّة، فحزب الشعب المحظور، عمل على تسريب الجرائد المتضمنة لبرامجه سرا ، أما الحزب الشيوعي الجزائري تبنى مبدأ الحزب الشيوعي الفرنسي، الدّاعي لمحاربة الفاشية العالمية.

وفي **26** ماي **1943**، نشر فرحات عباس بيانه المتضمن لبرنامجه في إطار حق الشعوب في تقرير مصيرها [4] متخلّيا بذلك عن فكرة الإدماج لتحلّ محلّها فكرة الاستقلال في اطار فدرالي مع فرنسا[5] .

إذا لم تلق فكرة الوطنية، السرية والعلنية، استجابة مباشرة على مطالبها لدى السّلطات المعنية، فإنها حقّقت نجاحات:

1- على مستوى القاعدة الشعبية، التي كانت تثمّن كل فكرة تدعو للاستقلال[6] وإن لم يكن بإمكانها استيعاب برنامج فرحات عباس الفدرالي، فإنّها فهمت منه فكرة الاستقلال عن فرنسا[7]، بالمفهوم العام، الذي تبنّته مع نجم شمال

---

(1)Collot Claude et Jean Robert H, Opcit, p152.
(2)Julien Charles André, Op cit, p243.
(3)Murphy Robert: ولد بمدينة نيويورك (1887-1973).
(4) مبدأ أعلن عنه في الميثاق الأطلنطي يوم 14 أوت 1944، وقّع عليه الرئيس الأمريكي روزفلت والوزير البريطاني تشرشل.
(5) Gauthier Yves, Kermarec Joël, Naissance et croissance de la république algérienne démocratique et populaire, Ed, Marketing, sans lieu d'édition, 1978, p27.
(6) Paillat Claude, Vingt ans qui déchirèrent la France, I, le guêpier, Ed, Laffont, Paris, France, 1969, p87.
(7) Opperman Thomas, le problème algérien donnée historique politiques, juridiques, Ed, Maspéro, Paris, France, 1961, p72.

شمال إفريقيا، ثم حزب الشعب ولم تكن أحداث **8** ماي **1945** إلا تعبيرا عن قناعتها بهذه الفكرة[1].

2- على مناضلي الحركة الوطنية، إذ استجابوا لنداء فرحات عباس الدّاعي إلى تجمّع وحدوي في حركة أحباب البيان والحرية **UDMA** يوم **19** مارس **1944**[2] تعبيرا على رفضهم لقرار **Charles De gaulle** [3] الصادر في **7** مارس **1944**م.

3- دبلوماسيا، استطاعت الحركة الوطنية إيصال صوتها إلى الرأي العام الخارجي[4] بتبليغ مطالبهاالى الممثل الأمريكيMurphy .

4- على مستوى الحكومة الفرنسية، شكّل برنامج فرحات عباس أرضية أولى ارتكزت عليها هذه الاخيرة، لاعتماد مجلس خاص بالجزائر، في إطار مواصلة فرنسا مشروعها الاستيطاني لتحديد علاقتها بالجزائر.

2- مشروع فرنسا لتحديد طبيعة علاقتها بالجزائر: إن الهزيمة التي تعرّضت لها فرنسا على يد الألمان سنة**1940**، أثّرت على علاقة الجزائر بفرنسا، بظهور أفكار استقلالية لدى الإدماجيين الجزائريين، الذين كانت السلطة الفرنسية تبني عليهم آمالها لتجسيد مشروعها في الإبقاء على الجزائر فرنسية، وهذا ما جعل فرنسا تعيد حسابات سياستها في مستعمراتها عامة وفي الجزائر خاصة.

بعد تأسيس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني [5] **C.F.L.N**[6] انشغلت السلطة الفرنسية بإخماد حركات التحررالتي بدأت في عدّة نقاط من الإمبراطورية الفرنسية، سوريا، لبنان، الصين الشعبية، تونس، المغرب ومدغشقر، فلم يكن

---

(1)Opperman Thomas, Op cit, p72 .

(2) Julien Charles André, L'Afrique du nord ... Opcit, p253.

(3) (1890-1970)، ولد بمدينة ليل الفرنسية ، ضابط عسكري ورجل سياسي، رئيس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني 1943. استقال من رئاسة الحكومة الفرنسية المؤقتة سنة 1946.

(4) Hartmut Elsenhans, Opcit, p201.

(5) Pervillé Guy,De l'empire à la colonisation,Ed, Hachette,Paris, France,1999, p828.

(6) أسسّها الثنائي جيرو (1879-1949) وديغول سنة 1943، ثم تحوّلت إلى حكومة الجمهورية الفرنسية المؤقتة (1944-1946).

بإمكانها، في هذه الظروف الاستجابة لمطالب الحركة الوطنية التي جاء بها فرحات عباس.

لكن السلطة الفرنسية بزعامة **De Gualle**، كان عليها المحافظة على الجزائر، ضمن الدائرة الفرنسية، لأهميّتها الاقتصادية و موقعها الجغرافي الهام كأقرب مستعمرة بالنسبة لفرنسا، يمكن أن تصبح شريكا اقتصاديا هاما في إطار اتحاد فرنسي[1].

بناءًا على قرار مشترك بين وزير المستعمرات **Pleven**[2] والجنرال **De Gualle**، تقدّم هذا الأخير باقتراح للحكومة في باريس شهر أوت **1943**، مفاده الاعتراف بالشخصية السياسية للمستعمرات الفرنسية [3]، باعتماد مجالس منتخبة تمثل سكّانها. انتهى هذا الاقتراح إلى تأسيس ميثاق خاص بالاتحاد الفرنسي، أعلنت عنه الحكومة الفرنسية و رفضته مستعمرات ما وراء البحر[4].

في الفترة الممتدة من **30** جانفي الى **8** فيفري **1944** عقد الجنرال **De Gualle** ديغول مؤتمرا في العاصمة الكونغولية، برازافي ل، التقى فيه بالحكام العامون لجميع المستعمرات الفرنسية ، غاب عنه حكام تونس، الجزائر والمغرب و ناب عنهم ممثلون سامون[5].

خلال هذا المؤتمر، أعلن الجنرال **De Gualle** رئيس حكومة الجمهورية الفرنسية المؤقتة عن برنامج فرنسا في مستعمراتها، شكّل محور مناقشا ت دارت بين الحاضرين حول المسائل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية بما فيها التمثيل عن طريق الانتخابات العامة[6].

---

(1) Pervillé Guy,Opcit, p105.

(2) René Pleven، 1901-1993، رجل سياسي فرنسي.

(3) Ageron Charles Robert, la décolonisation française, Ed, Armond Collin, Paris, France, 1991, p56.

(4) Ibid, p72.

(5) Paillat Claude, Opcit, p95.

(6) Ibid, p96.

بعد شهر من هذا المؤتمر، في 7 مارس **1944**[1]، أصدرت الحكومة الفرنسية قرارها الدّاعي إلى المساواة بين الجزائريين والأوروبيين في المجالس المنتخبة المحلية[2]. التقت مواد هذا القرار في نقاط مع مطالب الحركة الوطنية و تعارضت معها في نقاط أخرى، لكنها قوبلت بالرّفض من جانب الأوروبيين والجزائريين[3] بأسباب تختلف بعضها عن بعض.

غير أن هذا المؤتمر، بقي البساط الأول الذي أعلنت فيه فرنسا عن قاعدة القوانين الإدارية، شكّلت مرجعية قانونية للحركات السياسية للتّعبير عن مواقفها السّياسية من مشاريع فرنسا في الجزائر، عندما طُرحَت الحكومة الفرنسية برنامجها للمناقشة أمام أول مجلس تأسيسي للجمهورية الرابعة، في ظروف كانت الحرب العالمية الثانية قد خلّفت أثارا سلبية كبيرة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للإمبراطورية الفرنسية، و على مكانتها في اطار العلاقات الدولية.

كان على حكومة الجمهورية الرابعة، استعادة هيبة فرنسا بين الدول العظمى، ولدى الرأي العام الفرنسي، الذي أصبح يطمح أكثر من أي وقت مضى للحفاظ على حدود الإمبراطورية الفرنسية [4]، والحكومة الفرنسية مقتنعة أتم الاقتناع بالإبقاء على الجزائر ضمن اتحاد فدرالي مع فرنسا [5] بعد ما عبّرت عدّة عدّة جهات جزائرية وفرنسية على مطالب أكّدها مؤتمر برازافيل وجسّدها قرار **7** مارس **1944**[6]، على الرغم من معارضة الأوساط الشعبية الوطنية في الجزائر [7]

---

(1) Chevalier Jacques, Nous algériens, Ed, Calmann-lévy, Paris, France, 1958, p63.
بعد العريضة التي قدّمها فرحات عباس للمارشال بيتان Pétain يوم 10 أوت 1941، وبعد البيان الذي قدّمه إلى الحاكم العام Peyrouton يوم 31 مارس 1943، في 11 مارس 1943 قرر ديغول توسيع شروط مشاركة الجزائريين في انتخابات المجالس المحلية، وبعد الاستماع إلى ممثلي الحركة الوطنية المجتمعين في هيئة كان ديغول قد خصصها لهذا الغرض، انتهى هذا الأخير إلى إصدار هذا القرار يوم 7 مارس 1944، خاص بسياسة الإدماج.

(2) Ageron Charles Robert, Opcit, p199.
(3) Opperman thomas, Opcit, p71.
(4) Pervillé Guy, Opcit, p104.
(5)Jurquet Jacques, Années de peur, Algérie, 1954-1962, Ed, l'Harmattan, Paris, France, 1997, p125.
(6) انظر ملحق رقم II.
(6) Hartmut Elsenhans, Opcit, p201.

الجزائر[1] عبرت عنها في مظاهرات **8** ماي **1945** و نادت بمنح الجزائر استقلالها.

II- الظروف:

1- أثر أحداث 8 ماي 45 على ظروف اعتماد المجلس الجزائري: ترجع بداية هذه الأحداث إلى أواخر شهر أفريل وبداية **1945**، عندما خرجت الجماهير الجزائرية للاحتجاج على اعتقال مصالي الحاج[2] حاملين العلم الجزائري[3] على أمل أن يعلن مجلس هيئة الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو[4]، عن قرار استقلال الجزائر[5].

يوم **8** ماي **1945**، سمحت السلطات المحلية لمدينة قسنطينة للسكان بالخروج في مظاهرات احتفالية بمناسبة "انتصار الحلفاء على المحور".رفع الجزائريون، خلالها، شعارات وطنية مطالبين الحكومة الفرنسية بالوفاء بعهود قطعتها في مؤتمر برازافيل، بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

لكن السّلطات الفرنسية، واجهت هذه الأحداث بإجراءات بوليسية قمعية، قوية دامت إلى يوم **12** ماي[6]، أدّت إلى صدامات عنيفة بين الشريحتين و خلّفت خلّفت العديد من الضّحايا المدنيين و تعرّض على إثرها رؤساء الحركة الوطنية ومناضليها إلى اعتقالات دون تمييز بي ن توجهاتهم، استقلالية كانت أم إدماجية. فألقي القبض على فرحات عباس في مقرّ الحكومة العامة، عندما كان يقدّم تهانيه للحام العام **Chataigneau** بمناسبة انتصار الحلفاء [7]، كما شملت هذه الاعتقالات العديد من أصدقائه[8].

---

(1) Duby Georges , Histoire de la France, Ed, la Roux, Paris, France,1970, p618.

(2) أعتقل منذ 30 مارس 1945 ونفي إلى فرنسا.

(3) Jordi Jean Jacques et autres, Opcit, p83.

(4)سان فرانسيسكو: تقع في غرب الولايات المتحدة الأمريكية أعيد بناؤها بعد زلزال 1906 وأصبحت مدينة صناعية هامة على الساحل الأمريكي بميناء هام

(5) Ougouag Abdelkader, Opcit, p35.

(6) Julien Charles André, l'Afrique…Opcit, p 225.

(7) Favrod Charles H, Op cit, p76.

(8) Collot Claude et Jean Robert H, Opcit, p219.

بغض النّظر عن المتسبب في هذه الأحداث والنتائج المادية والبشرية التي خلّفتها، لان الاتهامات المتبادلة بين الأطراف السياسية الوطنية من جهة وبين هذه الأخيرة والاستعمارية من جهة أخرى، تستدعي وقفة تاريخية عميقة على هذه الأحداث بالتحليل والاستنتاج لتقصّي بعض الحقائق التاريخية، لكن الشيء الذي لا يحتمل الشك، هو أن القمع شمل العديد من الأبرياء والعديد من المناضلين في صفوف الحركة الوطنية، ممن كانت لهم سمعة في الأوساط الشعبية، وباع طويل في سياسة الحوار مع السلطات الفرنسية، لإيجاد حلول مشتركة للتجاوزات التي كانت تحدث في الجزائر، باسم القانون، لكن دون جدوى.

انعكست سياسة القمع التي اعتمدتها السلطات الفرنسية ضد المتظاهرين يوم **8** ماي **45**، سلبا على العلاقة بين الشريحتين، الأوربية والجزائرية، فتعمّقت الهوى بين القاعدة وتفرّقت أراء الساسة من اليمين إلى اليسار على مستوى هرم الحكومة بين مؤيد ومعارض، لكل إجراء أو قرار يتعلّق بالجزائر، ولم يتوانى الراديكاليون[1] عن وصف الحاكم العام **Chataigneau**[2] بالمتساهل مع المتسببين في هذه الأحداث[3].

أصبح الوضع على غير ما يرام على مستوى قمة الحكومة في باريس [4] وظهر جليا عندما طرح القانون الإصلاحي الخاص بالجزائر للمناقشات على المجلس التأسيسي الأول للجمهورية الرابعة **1947**.

على إثر أحداث **8** ماي **1945**، أدرك القائمون على الحكومة المؤقتة للجمهورية الرابعة، الأخطاء المرتكبة. في جويلية **1945** بعد إجراء بعض التغييرات على قانون الانتخابات، أصدر المسؤولون يوم **17** أوت **1945** قرارا

---

(1) Duby Georges , Op cit , p615.

الراديكاليون: ينتمون إلى أصحاب المصالح وكانوا يناهضون سياسة ديغول الإصلاحية للجمهورية الرابعة ويطالبون بالإبقاء على قوانين الجمهورية الثالثة.

(2) إيف شاتينيو، ولد في 22سبتمبر 1891 بفرنسا، عض و في S.F.I.O. بين 1936-1937.توفي سنة1961.

(3) Jordi Jean J et autres, Opcit , p82.

(4) Duby Georges, Ibid , p616.

يمنح الجزائريين حقّهم في التمثيل [1] في البرلمان الفرنسي [2]، بالمساواة مع الأوروبيين عبر انتخابات، تتم في هيئتين انتخابيتين [3]، محافظة بذلك على قرارات 7 مارس **1944**[4]، التي عارض الأوربيون تطبيقها [5]، و طرحت الحكومة المؤقتة مشروعها الإصلاحي [6] للاستفتاء ظهرت نتائجه في أكتوبر **1945** بنسبة **96,4%** بنعم لصالح برنامج **De Gualle** المقدم[7].

يوم **16** مارس **1946**، بعد إطلاق سراح فرحات عباس، المعتقل لأكثر من عام(ماي **1945**)، قام بتأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري **U.D.M.A** متخلّيا بذلك على محاولة الاتحاد السابقة، ضمن حركة أحباب البيان والحرية **A.M.L**[8].

بتأسيس هذا الحزب، أراد فرحات عباس الدفاع عن مشروعه الفدرالي [9]، الفدرالي[9]، بعدما أعلن وعبّر عن تخلّيه عن فكره الإدماج [10]، التي طالما طالب طالب بها وسعى لتحقيقها.

تقدّم فرحات عباس بقائمة مرشّحين عن حزبه الجديد، في الانتخابات الخاصة بالمجلس التأسيسي للجمهورية الرابعة، التي جرت بين **28** ماي **2** جوان

---

(1) كان التمثيل إلى غاية هذا التاريخ يقدّر بنسبة 10/1.

(2) Favrod Charles H, Opcit , p71.

(3) Hannache Ahmed, Opcit , p74.

(4) Kaddache Mahfoud, Sari Djillali, Opcit, p83.

(5) FlorinRaymond, "La solution fédérale et démocratique du problème algérien", Revue politique et parlementaire, Ed, Chèr, France, n°672 Novembre 1957, p-p 134-144

عارض الأوربيون قرار توحيد الانتخابات الذي جاء به قانون 7 مارس 1944، خشية ارتفاع عدد التمثيل الجزائري في المجلس الفرنسي.

(6) تقدم الشيوعيون وأصدقاء بن جلول الذين تحصلوا على 7 مقاعد في برلمان الحكومة المؤقتة إلى جانب الاشتراكيون، ببرنامجهم للمناقشة أمام المجلس الفرنسي لكنه أرجئ إلى مناقشات المجلس التأسيسي للحكومة الرابعة و لم يطرح مشروعهم المقترح أبدا.

(7) Duby Georges, Opcit, p616.

(8) تأسست بسطيف في 14 مارس 1944 بعدما قامت السلطة الفرنسية بحل الاتحاد الشعبي الجزائري U.P.A على عهد حكومة فيشي (1942-1943).

(9) Ageron charles R, Opcit, p57.

(10) Mahssas Ahmed, Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la 1ère guerre mondiale à 1954, Ed, l'Harmattan,Paris, France, 1979, p218.

1946، أحرز فيها على أغلبية المقاعد المقترحة **13/11**[1]، بنسبة **71%** على مستوى الهيئة الانتخابية الثانية، التي غاب فيها مرشحي حزب الشعب المحظور[2].

كان فرحات عباس أحد المرشحين الناجحين في هذه الانتخابات، فكان بذلك من بين الممثلين الذين ساهموا في المناقشات التي جرت داخل أول مجلس الجمهورية الرابعة حول القانون الخاص بالجزائر،(قانون **20** سبتمبر**1947**).

2- مناقشات مجلس الجمهورية الرابعة للبرامج المقترحة للقانون الخاص بالجزائر: فتح مجلس الحكومة الفرنسي مناقشات دامت منذ شهر جوان والى غاية أوت **1946**[3] للموافقة على مشروع واحد من المشاريع الستّة **(06)** المقترحة للتصويت و المتضمنة لبرامج إصلاحات خاصة بالجزائر.

معتمدا على النجاح الذي حققه في انتخابات جوان **1946**، قدّم فرحات عباس مشروعه، ضمن المشاريع المقترحة للمناقشة أمام المجلس الفرنسي [4]، يتمحور حول تأسيس جمهورية جزائرية مستقلة في إطار فدرالي مع الاتحاد مع فرنسا، ببرلمان خاص منتخب في انتخابات عامة ومباشرة. لكنه لم يلق موافقة في هذا المجلس الذي كان يتكون في أغلبيته من الشيوعيين والاشتراكيين اليساريين و**M.P.R.** الذين كان يجمعهم تآلف [5] بعد الحرب العالمية الثانية حول مشروع**De Gualle**[6].

(1) بن قداش وسعدان ممثلين عن الجزائر العاصمة ومهداد، بن توران قادة، أحمد فرنسيس عن وهران وفرحات عباس، بن هادف، باي، العقون، حاج سعيد شريف مصطفاي، صاطور عن قسنطينة .

(2) Julien Charles A, L'Afrique du nord…, Opcit, p270.

(3) Simon Jacques, Messali Hadj 1898-1974, Ed, Térissias, Paris, France, 1998, p128.

(4) Service des archives de la wilaya d'Oran, Aux origines d'un faux : Le statut de 1947, et grande peur des colons, Ed, archives national Oran, Algérie, 1977, volume I, n°6, p59.

(5) Duby Georges, Op cit, p617.

(6)مؤسس لقوانين الجمهورية الرابعة، انتخب رئيسا للجمهورية المؤقتة يوم 13 نوفمبر 1945 ،استقال يوم 20 جانفي 1946

أما مصالي الحاج الذي كان قرر مقاطعة الانتخابات على إثر أحداث 8 ماي 1945، بعدما أطلق سراحه، قام بتأسيس الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية في **13** أكتوبر **1946** وتقدّم بمرشحين عن هذه الحركة للانتخابات التشريعية الخاصة بالمجلس التأسيسي الثاني للجمهورية الرابعة، التي جرت في نوفمبر **1946**،في ظروف سادت فيها عدّة تجاوزات قانونية[1]، فاز فيها بـــ**05** مقاعد[2].

في ديسمبر **1946**، طرح المجلس الجديد أربعة برامج للمناقشة، برنامج الحكومة الدّاعي لإبقاء الجزائر كمجموعة من المقاطعات الفرنسية، تتمتع بقانون مدني خاص واستقلال مالي ومجلس جزائري، يشرف على تسيير شؤونها الداخلية، وتوكل مهام السلطة التنفيذية للحاكم العام، إلى جانب برنامجي الشيوعيين والاشتراكيين، بالمقابل، طرح ممثّلو الاتحاد الديمقراطي برنامجا تحدّثوا فيه عن علم خاص بالجزائر، بألوان وطنية [3] وهذا كان سببا في الرّفض الثاني لبرنامج فرحات عباس المقترح،[4] أما بن جلول اقترح [5] طرح هذه البرامج البرامج للاستفتاء العام. [6] في حين رفض ممثّلو الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية، المشاركة في مناقشات هذه البرامج، وعارضوا الحقّ الذي منحته السلطة الفرنسية لنفسها بوضع قوانين خاصة بالجزائر "الذي هو حق من حقوق الشعب الجزائري وحده دون غيره" [7].أمّا الراديكاليون لم يتقدّموا بأي برنامج للمناقشة خوفا من أي تغيير محتمل [8]، ليتّم بعد ذلك اعتماد مشروع الحكومة

(1) Hannache A.E.K, Opcit , p76.

(2) أحمد مزرنة، لأمين دباعين، مسعود بوقادوم، محمد خيضر جمال دردور.

(3) Julien Charles André, l'Afrique du nord…,Opcit, p57.

(4) Jordi Jean Jacques et autres, Opcit, p90.

(5) ولد سنة1986 بقسنطينة، من عائلة غنية ،طبيب منذ 1924 ،بدا حياته السياسية كمستشار في البلدية و صحافي، رئيس فدرالية المنتخبين المسلمين بقسنطينة من1936-1938 ،R.F.M.A. سنة 1938 متحصل على اغلب المقاعد في الانتخابات البلدية لسنة1945 وعضو في المجلس الفرنسي سنة 1946،على رأس مجموعة 61 بعد أحداث 20 أوت 1955 ،ثم اعتزل الميدان السياسي،توفي سنة 1986.

(6) Vatin Jean Claude, Op cit, p257, مشروعا الاشتراكيين والشيوعيين

(7) في مداخلة لمزرنة.

(8) Pervillé Guy, Opcit, p164.

المقترح، من بين البرامج الثلاثة المقدمة لنيل ثقة المجلس الفرنسي، تحضيرا لبرنامج قانون خاص بالجزائر[1].

بعد سلسلة المناقشات، و بعد بعض التعديلات قدّم وزير الداخلية **Edouard Dépreux** البرنامج المحدّد لعلاقة الجزائر بفرنسا، الذي لم يكن يختلف كثيرا عن البرامج المقترحة الأخرى، وافقت عليه التوجهات السياسية الفرنسية في والوسط و اليمين بما فيها الراديكاليين ومؤيّدي أفكار **de Gualle**[2] ليصبح قانونا خاصا بالجزائر،[3] تمّت المصادقة عليه يوم **20** سبتمبر **1947**.

فعامين بعد مؤتمر برازافيل، وضعت الهيئة التأسيسية للجمهورية الرابعة برنامج الحكومة المقدّم في إطار الاتحاد الفرنسي، موضع نقاشات وصدامات طال أمدها، تحضيرا لقانون خاص بالجزائر، بعدما رفض برنامج الحركة الوطنية الجزائرية نهائيا، على الرغم من بعض التنازلات [4]، ليطرح برنامج الحكومة المقدم وحده للمناقشات ابتدءا من **10** أوت **1947**.

3- مناقشات مجلس الجمهورية الرابعة لبرنامج الحكومة الخاص بالجزائر: يوم **10** أوت **1947** بدأت المناقشات حول برنامج الحكومة المقترح في جلسة علنية، لتحديد موقع الجزائر في الاتحاد الفرنسي وطبيعة العلاقة التي تربطها به.

حضر هذه الجلسة ثلاثة ممثّلون عن الحركة لانتصار الديمقراطية على رأسهم مزرنة[5]، و بن شنّوف وبن تونس عن الأحرار الاشتراكيين، وممثلون عن عن الاتحاد الديمقراطي [6]على رأسهم فرحات عباس والحاكم العام

(1) Ageron Charles Robert, Opcit , p 57.
(2) Pervillé Guy, Opcit, p164.
(3) Vatin Jean Claude, Opcit , p245.
(4) خلال مناقشات 7-21 مارس وماي 47 تقدّم ممثّلو الاتحاد الديمقراطي سعدان، مهداد، مصطفاي بن خليل بنفس البرنامج المقدم يوم 9 أوت 1946، لكن بإلغاء الألوان الوطنية التي سبق وأن تقدم بها فرحات عباس في مناقشات المجلس التأسيسي الثاني سنة 1946.
(5) مزرنة طيب:من مواليد 29 أفريل 1907 بالبليدة مناضل و عضو نجم شمال إفريقيا ،حزب الشعب و الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية ثم رئيسا للجنتها الإدارية،ومدير لجريدة الجزائر الحرة لسان حال الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية الصادرة بباريس.
(6) Ageron Charles Robert, Ibid, p211.

Chataigneau وغيره من ممثّلي الحكومة الفرنسية، حاولوا تأجيل المناقشات حول البرنامج المقدّم ، بحجّة، أن "الجزائر مقاطعة فرنسية ولا يجب تخصيصها بقانون خاص" [1]. أثارت بعض المواد المقترحة خلافات وصدامات قويّة بين الحضور، عرقلت مسار المناقشات[2] لم تنته إلا بعد **9** أيام.

ابتداء من **19** أوت، لمست الحكومة الفرنسية تأييدا من بعض الأطراف لبرنامجها، فطرحت مواده المتمحورة في مجملها حول وظائف المجلس الجزائري و سلطته التشريعية المتعلّقة بالمسائل الداخلية للجزائر، والسلطة التنفيذية الت ي منحها هذا القانون للحاكم العام[3] واعتبره مسؤولا عنها أمام الحكومة الفرنسية.

كانت هذه المواد محلّ مناقشات وشجارات حادّة بين وزير الداخلية **Dépreux** وممثلي الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية، انتهت بتصويت الأغلبية **312** مقابل **276** صوت، لطرحها للمناقشة يوم **22** أوت **1947**[4].

في هذه الجلسة غاب عن الحضور ممثلو الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية[5] وغادرها فرحات عباس في اليوم الموالي، **23** أوت [6] رفقة **4** ممثلين آخرين قدّموا استقالاتهم من مناصبهم، عندما رُفِضت اعتراضاتهم ولم تُؤْخذ اقتراحاتُهم بعين الاعتبـــار[7]، بينما عارض الممثلون الأوروبيون، جميع

(1)Chentouf Tayeb, l'assemblée algérienne 1947-1956, thèse pour le Doctorat de 3ème cycle de lettres, Faculté des lettres et sciences humaines, Paris, France, sans date, p36.

(2) Thobie Jaques et autres , Opcit , p132.

(3) Opperman Thomas, Opcit, p93.

(4) Chentouf Tayeb, Ibid , p37.

(5) حضر هذه الجلسة كل من مكي إسماعيل، جمّاد، بن شنوف، بن علي شريف، بن تونس، قاضي، بن طيب، لعربي.

(6) Chentouf Tayeb, Ibid , p38.

(7) Vatin Jean Claude, Op cit, p257.

الأفكار الليبرالية التي توحي إلى الاستقلال الفدرالي بالمفهوم الوطني الجزائري،[1] وهدّدوا بتحويل القضية إلى هيئة الأمم المتحدة بتهمة تخلّي فرنسا[2] عنهم

في جلسة **23** أوت **1947**، وفي غياب ممثلي الحركة الوطنية، ناقش الأوربيون وبكل حرية دون معارضة من شأنها إعاقة سير المناقشات أو تعطيلها، و تم تثبيت المادتين المتعلقتين بتقسيم الهيئة الانتخابية إلى هيئتين، أولى وثانية والمادة المقرة لضرورة موافقة 3/2 الأعضاء على القرارات التي يتّخذها المجلس الجزائري[3].

يوم **27** أوت **1947** انتهت المناقشات حول قانون الحكومة المقترح بموافقة المجلس على مقترحات الممثلين الأوربيين، بما فيها المتعلقة بالمجلس الجزائري، على الرغم من المعارضة القوية لممثلي الحركة الوطنية، لمعظم مواد هذا القانون [4] وامتناع ممثلين آخرين عن التصويت على قانون الانتخابات باعتباره قانونا يكرّس عمليات التزوير الانتخابي[5].

خلال هذه المناقشات، عارض الشيوعيون الجزائريون توسيع شروط الانتماء للهيئة الأولى، واعتبروها تنازلا عن مقوّمات الشخصية الجزائرية، في حين أيّدها الاتحاد الديمقراطي، لأنه يرى فيها تثبيتا لمبدأ المساواة بين الجزائريين والأوروبيين في الحقوق والواجبات، [6] خاصّة وأن الاتحاد يسعى لإبقاء الجزائر في الدائرة الفرنسية في إطار إتحاد فدرالي مع فرنسا، ويطمح إلى مساهمة قويّة في الميدان السياسي.

ومن جهة أخرى، عبّر اليمين و على رأسهم الراديكاليون عن معارضتهم لقانون الانتخابات[7] من حيث انه يقرّ مبدأ المساواة في عدد التمثيل، برؤية تعكس

(1) Kaddache Mahfoud, Sari Djilali, Op cit, p98.
(2) JulienCharles André, une pensée anticoloniale, les positions 1914-1979, Ed, Sindbad, Paris, France, 1979, p169, Hannache A.E.K,Op cit, p78.
(3) Chentouf Tayeb, thèse pour le Doctorat…,Op cit, p39.
(4) Kaddache Mahfoud, Sari Dj, Ibid, p90
(5) Chentouf Tayeb, Ibid, p40
(6) Jordi Jean Jaques et autres, Op cit, p82.
(7) Ibid, p91.

تعكس تطرّف مواقفهم من برامج الحكومة الفرنسية الإصلاحية، خاصة منها المتعلقة بحقوق الجزائريين.

ففكرة المجلس الجزائري، التي جاء بها برنامج الحكومة المقترح، وردت في جميع البرامج المقترحة فرنسية وجزائرية وحظيت بقبول أوربي وجزائري، أريد منها المحافظة على خصائص الشريحتين الإثنية و الثقافية المختلفة يعبّر كل منهما فيه عن رغباته و طموحاته[1]، من حيث أنها تُكرّس مبدأ الانتخابات العامة، والمساواة[2] وفق التمثيل داخل المجلس غير أن هذا النوع من المساواة لم يكن منطقيا، نظرا للتفوق العددي للجزائريين على الأوربيين، فهو بذلك يتيح سيطرة تمثيل الأقلية على تمثيل الأغلبية[3].

يوم **20** سبتمبر **1947** أقرّ المجلس الفرنسي للجمهورية الرابعة، القانون الخاص بالجزائر وأصبحت الجزائر، بموجبه عبارة عن ثلاث مقاطعات فرنسية، تتمتّع بشخصية مدنية خاصة واستقلال مالي، على رأس حكومتها حاكم عام بسلطة تنفيذية ومجلس جزائري، يتكون من **120** عضوا، له صلاحيات تشريعية لكنها محدودة في الأمور الداخلية[4]. وطبقا للمادة **30** من هذا القانون حدّد يوم **15** جانفي **1948**[5] موعدا رسميا رسميا لإجراء أول انتخابات عامة ومباشرة، لتعيين ممثلين عن الشريحتين الأوروبية والجزائرية داخل المجلس الجزائري، تخللتها عدة تجاوزات أثارت شكوك المهتمين في نزاهتها و نزاهة القائمين عليها و على رأسهم الحاكم العام المسؤول الأول على مسارها في الجزائر.

ثالثا- مسار انتخابات المجلس الجزائري 1948-1954.

(1) Florin Raymond, "La solution fédérale et démocratique du problème algérien", Revue politique et parlementaire, n°672 Novembre 1957, Ed, Chèr, France, p-p134-144.

2) تخوّف المعمرون من مبدأ المساواة في التمثيل (60 أوربي و 60 جزائري في هيئتين انتخابيتين فطالبوا بتوسيع شروط الانتماء إلى الهيئة الأولى للحصول على اكبر نسبة تصويت).

(3) Vatin Jean Claude, Op cit, p261.

(4) Simon Jacques, Op cit, p128.

(5) أنظر نص المادة 30، ملحق I .

لإجراء مثل هذه الانتخابات الفريدة من نوعها في تاريخ الاحتلال الفرنسي للجزائر لاختيار **120** ممثلا ستون **(60)** منهم عن هيئة انتخابية أولى و ستون **(60)** عن هيئة انتخابية ثانية[1]، لتمثيل شريحتي المجتمع الجزائري، كان لا بد من تخطيط و تنظيم محكم للفوز بنتائجها، باعتبارها ميدان منافسة بين مرشّحي شريحتين قد باعدت الظروف بينهما، وعمّقت سياسة القمع الاستعمارية الهوة بين السلطة الاستعمارية و مرشّحي الحركة الوطنية.

على الرّغم من أن الأسباب تبقى غير أكيدة فإن موعد الانتخابات، التي حدّدها قانون **20** أوت **47**، قد أجّل ليوم **04** أفريل، أي أكثر من ثلاثة اشهر عن الموعد المحدد رسميا. لكن الظروف الجغرافية و الزمنية، تجعلنا نقبل بعض الأسباب، اعتمادا على ما تقدّم به بعض أعضاء المجلس المالي أثناء مناقشاتهم حول المجلس الجزائري، شهري ديسمبر **47** وجانفي **48** في إطار التحضير لهذه التظاهرة الانتخابية:

1 - عدم اكتمال تقسيم الدوائر الانتخابية في عمالة الجزائر العاصمة مقارنة بعمالتي وهران وقسنطينة.

2 - ضيق الفترة الزمنية، الفاصلة بين تاريخ تحديد موعد الانتخابات **(20** سبتمبر **47)**، وموعد الانتخابات المقرر يوم **15** جانفي **48**، مدّة لا تسمح بالاستعداد الكافي و إقناع الجماهير الجزائرية التي لم تكن لديها أدنى فكرة عن هذه الانتخابات كما جاء على لسان بن غانا[2].

3 - كما أن الموعد الرّسمي للانتخابات صادف فترة الشّتاء، الشيء الذي يصعّب مسار الانتخابات في المناطق المعزولة وهذا يعني احتمال مقاطعتها الانتخابات[3].

---

(1)أنظر نص المادة 30، ملحق I .

(2) Comptes rendues des délibérations de l'assemblée financière de l'Algérie, session ordinaire de décembre47-Janvier 48, Ed, imprimerie officielle du gouvernement général, Alger, Algérie, 1948, tome II, p36.

بن غانا أحمد: ممثل في المجلس المالي عن الهيئة الانتخابية الثانية عن منطقة قسنطينة.

(3) Comptes rendues des délibérations de l'assemblée…, Ibid, p82.

فلهذه الأسباب الظاهرة و غيرها الغير معلن عنها، أصبحت الجزائر على موعد مع انتخابات غير مسبوقة يوم **4** أفريل **1948**، لاختيار ممثلين يعملون لصالح سكان الجزائر أوربيين وجزائريين[1] في إطار الاتحاد الفرنسي يحافظ كل منهما ضمنه على خصائصه الإثنية و الثقافية[2].

سارت هذه الانتخابات منذ**1948** إلى غاية اندلاع الثورة**1954** ، من منطلق السباق نحو السّيطرة على الميدان السياسي بالتمثيل داخل المجلس الجزائري، بين جزائريين يريدون تحقيق استقلال سياسي و إداري عن فرنسا، وأوروبيين يريدون تجاوز خطر البعد الوطني الاستقلالي، الذي أصبحت وسائل الإعلام[3] الداخلية تزكّيه وتسعى لنشره بين شرائح المجتمع الجزائري خاصّة بين سنتي **46-47**.

جاءت هذه الانتخابات أيضا على عهد جمهورية ورثت العديد من الأزمات من سابقتها[4]، بعد أحداث **8** ماي **1945**، إذ ومنذ هذا التاريخ، لم تعد هناك علاقة تربط الجزائري الأوروبي سوى علاقة الخوف والحذر احتاط فيها كل منهما من الآخر بطريقته الخاصة[5] ولم يعد كلاهما يثق في جدّية الإصلاحات المقترحة[6]

بعد أحداث **8** ماي **1945** من موقع الحذر والخوف لما لحق مناضليها من متابعات بوليسية وقضائية، وبدافع التّحدي ظهرت الحركة الوطنية منقسمة بين مؤيد للعمل المسلح و معارض له[7].

---

(1)Comptes rendues des délibérations de l'assemblée…, Op cit, p87.

(2) Florin Raymond, Opcit, p136.

(3) كجريدة الإفريقي L'africain، الديمقراطية Unir Démocratieالجمهورية الجزائرية والأمة الجزائرية...

(4) Duby Georges, Opit, p621.

(5) عندما زار وزير الداخلية الجزائر بين 17-20 أفريل 47 طلب المعمرون منه ضرورة تكوين فرق اليقظة للدفاع الذاتي، وليس ببعيد عن موعد هذه الانتخابات أسست الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية النواة الأولى للمنظمة السرية المسلحة. Chevalier Jaques, Opcit, p84.

(6) Hartmut Elsenhans, Opcit, p203.

(7) Duby Georges, Opcit, p616.

فالمعارضون للعمل المسلح من الاتحاد الديمقراطي والحزب الشيوعي ورفقاء بن جلول، خاضوا غمار الانتخابات على الرّغم من عمليات القمع العشوائية التي شملت مناضليهم[1] بعد أحداث 8 ماي 1945.

اما الحركة لانتصار الحريات الدّيمقراطية التي كانت تعدّ أهم حركة قبل الاتحاد الديمقراطي من حيث القاعدة النظالية و ذلك ما أكّدته النتائج التي أحرزت عليها في الانتخابات البلدية سنة **1947** بفوزها ب **11** مقعدا متقدّمة عن الاتحاد الديمقراطي، فقد ظهرت منقسمة بين النشطين داخل التنظيم السري المسلح **O.S**، والمنتمين إلى النّضال السّياسي بالمشاركة في انتخابات محلية بالجزائر، وصفها المؤرخون بالمزوّرة.

1- مظاهر تزوير انتخابات أفريل 1948:

جرت هذه الانتخابات في ظروف عيّن فيها الحاكم العام **Naegelan (1948-1951)** خلفا ل **Chataigneau (1946-1948)**، الذي وصف بالمتساهل مع الجزائريين، لأنه منح نوع من الحرية لممثلي الحركة الوطنية للتعبير عن مطالبهم الاستقلالية[2]، و ساد فيها حذر الأوروبيين و خوفهم من نجاح يمكن أن تحققه الحركة الوطنية، مثل الذي أحرزته في الانتخابات السابقة.

كان على الحاكم العام الجديد، أن يثبت نجاعة سياسته للمعمرين، الذين يتوقف بقاءه في مركزه على رأيهم[3]، بالوقوف أمام التيار الوطني القويّ بشعبيته، حتى لا يصل يصل إلى المجلس الجزائري بأغلبية ساحقة مثل التي حققها في الانتخابات البلدية التي أحدثت خوفا قويا لدى المعمرين[4] في أكتوبر **1947** على عهد الحاكم السابق.

إضافة إلى هذه الأوضاع المؤثرة في سير الانتخابات، فإن القوانين المدنية التي خصّ بها المشرّع الفرنسي الجزائر بموجب قانون **20** سبتمبر **1947** ، لا سيما

(1) Hannache Ahmed, Opcit, p83.
(2) Pervillé Guy, Opcit, p162.
(3) Hartmut Elsenhans, Opcit, p181.
(4) Lamunière Marc, Opcit, p162.

المتعلّقة بتقسيم الهيئة الانتخابية إلى هيئتين، أولى خاصة بالأوروبيين عامة و الجزائريين المتمتعين بحقوق المواطنة الفرنسية، و ثانية تضم باقي الجزائريين، على الرّغم من أن الجزائر، كانت تعدّ مجموعة من المحافظات مسيّرة بنفس القانون والسّلم الإداريين الذين تسير عليهما باقي المحافظات الفرنسية[1]، كانت سببا في تهيئة الأجواء لتجاوزات قانونية[2].

استغلّ الحاكم العام هذه القوانين و فراغاتها وارتكز عليها لتسيير الانتخابات بطريقتيه الخاصّة، مادامت السلطة التنفيذية بيده، إما من موقع ضعف امام قوى ضاغطة او بقناعة شخصية او الاثنين معا.

بهذه المعطيات، سارت الانتخابات الخاصة بالمجلس الجزائري سنوا **1948**، **1951** و **1954** بما فيها الجزئية. غير أنّ مسارها اقترن باسم الحاكم العام **Naegelan**، وأصبحت تسمى بالانتخابات على "الطريقة النايجلنية"، نظرا للاتهامات المنسوبة اليه بتزويرها، والتي حاول تبرئة نفسه منها في مذكرته الصادرة **1962**، بعنوان، "**Mission en Algérie**".

مما جاء في مذكرة هذا الحاكم العام (**Naegelan**)، أنّه عندما تولى رئاسة الحكومة العامة، التقى به فرحات عباس و طلب منه أن يضمن له **21** مقعدا في الانتخابات المقبلة، "لكنه أوضح له أن نجاحه يتوقف على القاعدة الشعبية."[3]

فأيا كان قصد فرحات عباس، وأيا كان تأويل (**Naegelan**) لقول هذا الأخير، فإن الحاكم العام أراد أن ينفي مشاركته في عمليات التزوير بإبعاد كل شبهة عن نفسه.

لكن، ما يمكن الإشارة إليه هنا، هو أن الإجراءات التي كان نايجلن يراها قانونية لتسيير الانتخابات، ودعى رؤساء المحافظات لاعتمادها، كانت أطراف

(1) Chevalier Jacques, Op cit, p16.
(2) Chentouf.Tayeb, thèse pour le Doctorat…,Opcit, p40.
(3) Naegelen Marcel Edmond, Mission en Algérie, Ed, Flammarion , Paris, France, 1962, p56.

أخرى، ترى فيها تجاوزا وتزويرا والعكس كذلك صحيح ، لأن ذلك يدخل في استراتيجية الرّجل السّياسي، لتحقيق أهدافه.

ومما اعتبر مظهرا من مظاهر التّزوير الذي قام به الحاكم العام **Naegelan** عشية انتخابات **4-8** أفريل **1948**[1]، هي حملة الاعتقالات التي شملت مناضلي الحركة الوطنية، منهم **60/38** مرشّح عن الحركة لانتصار الحريات الديمقراطي[2] مثل طاهر لعجوزي، عبد القادر بسطة و المناضل النشيط في حزب الشعب المتابع من طرف السلطة الفرنسية، والمرشح عن الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية في الدائرة الانتخابية القليعة حاج شرشالي[3] محمد طواهري و بن ديمراد، الدكتور عيساني و يزيد، حوّلوا إلى سجن سركاجي (بربروس سابقا) على إثر عودتهم من فرنسا، إذ وجد بحوزتهم وثائق حول المقاومة في أوربا خلال الحرب العالمية الثانية، ومخطّط خاص بتنظيم الحملة الانتخابية[4] فهذه الوثائق التي حملها أصحابها، كانت في نظر **Naegelan**، المعارض لفكرة الاستقلال الفدرالي [5] ويريد التّصدي للدّعاية المغرضة[6]، التي تؤدي إلى "بذر الخلاف والتفرقة بين الشريحتين"[7] ووجد في تلك الوثائق وسيلة من وسائل الدّعاية، لو أنّ ما كان يقوم به مناضلي الحركة الوطنية عامة و مرشحي الحركة لانتصار الحريات، إنما هو حق من الحقوق السياسية يمكن لأي حزب من أحزاب المعارضة أن يقوم به، غير أن الحاكم العام ولأنه المسؤول

(1) Mahsass Ahmed, Op cit, p262.
(2) Egretaud Marcel, Réalité de la nation algérienne, Ed, Sociales, Paris, France, 1961, p223.
(3) حاج محمد شرشالي من مواليد 14 اوت1915 بالجزائر العاصمة،تاجر خضر ومناضل في حزب الشعب، تم توقيفه في 23جوان 1942،أطلق سراحه 01أفريل1948،ألقي عليه القبض في 03أفريل 1948.يوم 12ماي1948حكم عليه بعام سجن و150ألف فرنك غرامة مالية مع حرمانه من حقوقه المدنية لمدة 10سنوات. في 14أكتوبر1948 أطلق سراحه،عضو في المجلس الجزائري (1948-1951) شارك في محادثات عديدة متعلقة بمحاولات الوحدة بين الاتحاد الديمقراطي والحركة لانتصار الحريات الديمقراطية توفي سنة1969.
(4) Ougouag Abdelkader, Op cit, p39.
(5) Julien Charles A, L'Afrique du nord…, Op cit, p.
(6) Naegelen Marcel E, Op cit, p52.
(7) Ibid, p59.

الأول، عمّا يحدث في الجزائر، باعتبارها أهم مستعمرة تريد فرنسا الحفاظ عليها في الدائرة الفرنسية، وفتح أي فرصة نجاح أمام تيار وطني استقلالي، في هذا النوع من الانتخابات، كان يعني منح مصداقية قانونية للحركة الوطنية، سواء على المستوى المحلّي في الجزائر أو أمام الرأي العام الفرنسي والعالمي، الشئ الذي كانت السلطة الفرنسية تخشاه و تسعى لتفاديه بكل الوسائل و الطرق القانونية والغير قانونية.

فالحاكم العام، لم يرى وسيلة للوقوف أمام نجاح أكيد لمناضلي الحركة لانتصار الحريات، إلا اعتقال وحجز من كانت بحوزتهم هذه الوثائق حتى لا تصل إلى جموع الجماهير التي يتوقّف نجاح أو فشل هذه الانتخابات الأولى من نوعها، على مساهمتها، وهذا يعني نجاح أو فشل الحاكم العام في مهمّته في الجزائر.

شملت حملة الاعتقالات التي شنّها الحاكم العام نايجلن أعضاء نشطين في صفوف الحركة الوطنية، لما لهم من تأثير في إيصال الكلمة للجمهور الجزائري مثل بوزوزو محمود، أستاذ اللّغة العربية والعلوم الإسلامية ومرشد في الكشافة الجزائرية، إضافة إلى إدارته لجريدة المنار الصادرة باللغة العربية[1]، إلا كيف نفسّر إطلاق سراح المناضلين المرشحين، الناجحين في هذه الانتخابات مثل دماغ العتروس[2] العربي بولام وغيرهما ممن تعرّضوا للاعتقال[3]. وكيف نفسّر سماح السلطات المحلية بتأسيس هيئة رسمية تهتم بالدّفاع عن هؤلاء المعتقلين[4] عشية الدور الثاني لهذه الانتخابات **8** أفريل **1948**، على إثر احتجاجات التيارات الوطنية على سير الانتخابات والاعتقالات التي شملت مناضلي الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية بصفة خاصة.

(1) Ougouag Abdelkader, Op cit , p40.

(2) من مواليد24 أكتوبر 1923 ،عضو في المجلس الجزائري 1948-1951.

(3) Ougouag Abdelkader , Ibid, p47.

(4) Ibid, p50.

كما أنّ الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية بدعوتها مقاطعة الانتخابات، متأثرة بأحداث **8** ماي **1945**، تعبيرا منها على رفضها للحق الذي منحته السلطة الفرنسية لنفسها لتمثيل الشعب الجزائري وسنّها لقوانين خاصة به[1]، ثم تعود للمساهمة و النجاح القوي الذي أحرزت عليه في الانتخابات المحلية البلدية سنة **47**.فتحت على نفسها مجالات واسعة لمعارضة الحاكم العام الجديد بالجزائر، الرّجل السياسي، الذي وصلته تقارير، حول انتشار الدّعاية المتعلّقة بالفكر الاستقلالي بين الأوساط الشعبية ، فبالنسبة له ، قطع الطريق كان ضرورة، "أمام تيار قوي يمكنه أن ينجح و يتسبّب في أحداث دموية مثل أحداث **8** ماي **1945**"[2] ويذهب ضحيتها شعب لازال إلى غاية هذا التاريخ، ينقسم في انتماءاته السّياسية إلى مختلف التيارات الوطنية، بنسب متفاوتة، تتأرجح بين الفكر الاستقلالي في إطار الاتحاد الفدرالي مع فرنسا يتبناه ويدعو إليه الاتحاد الديمقراطي بزعامة فرحات عباس، وفكر يدعو إلى الاستقلال التام عن فرنسا يسعى إلى تحقيقه مناضلي الحركة لانتصار الحريّات الديمقراطية بزعامة مصالي الحاج، وذلك ما أثبتته نتائج أول الانتخابات في المجلس الجزائري سنة **1948** حيث نجد الفوز فيها كالآتي:

الهيئة الانتخابية الثانية

الأحرار	**41** مقعد
حركة الانتصار الحريات الديمقراطية	**09** مقاعد
الاتحاد الديمقراطي	**08** مقاعد
الأحرار الفدراليين	**01** مقعدا
الأحرار الاشتراكيين	**01** مقعد

(1) Vatin Jean C,Opcit, p257.
(2) Naegelen Marcel E,Opcit, p61.

الهيئة الانتخابية الأولى

R.P.F تجمع الشعب الفرنسي **55**مقعد

الاشتراكيون **04** مقاعد

الشيوعيون مقعد واحد [1]

هذه النتائج تتطلب قراءة عميقة للوقوف على مصداقية الانتخابات، غير أن ومن خلال قراءة سطحية، يمكن أن نستخلص دور الدعاية والحملة الانتخابية في مثل هذه التظاهرة الانتخابية، لأهميتها في تحديد علاقة الجزائر بفرنسا.

فعلى مستوى الهيئة الانتخابية الأولى، نلاحظ تراجع الحزب الشيوعي الذي كان يسيطر على معظم المقاعد في المجلس الفرنسي[2]، لأنه في هذه المرحلة قد أصبح يؤيد فكرة الاستقلال الفدرالي[3] للجزائر عن فرنسا، وذلك ما كان يرفضه جل المعمرين والجزائرين كل بقناعته الخاصة. في حين نجد أن الاشتراكيين الذين اعترضوا على سير الانتخابات[4] فازوا بأربعة مقاعد فقط، من بين الستين(**60**) لأنهم ارتكزوا في حملاتهم الانتخابية على سياسة الإدماج[5] التي لم تكن مرغوبة من طرف المعمرين، منذ أحداث **8** ماي **1945**، في حين أن التجمع الفرنسي فاز وبأغلبية ساحقة لانسحاب مناصري برنامج **de Gualle** **الداعي للمساواة**من جهة و من جهة أخرى أن من قام بالحملة الانتخابية للحزب، أمينه العام جاك سوستال[6]، ويكون خلال ذلك قد فصل في عدّة نقاط كان قد عرضها الجنرال**de Gualle** سنة**1944**، ورفضها المعمرون إلى حد بعيد، لأن جاك سوستال باحث في علوم الاجتماع ويعرف كيف يقتحم افكار المجتمعات ويؤثر فيها.

(1) Julien CharlesAndré, LAfrique du nord…, Opcit, p280.
(2) Hartmut Elsenhans, Opcit, p203.
(3) Collot Claude et Jean Robert H, Op cit, p235.
(4) Opperman Thomas, Opcit, p97.
(5) Thobie Jacques et autres, Opcit, p433.
(6) Jordi Jean Jacques et autres, Opcit, p92.

أما على مستوى الهيئة الانتخابية الثانية، فالأمر كان يختلف نظرا للبعد الوطني الذي ساد هذه الانتخابات، إذ نجد الحركة لانتصار الحريات احتلت المرتبة الثانية، بعد الأحرار وقبل الاتحاد الديمقراطي على الرّغم من عمليات الاعتقال التي شملت مناضليها ثم تلاها الاتحاد الديمقراطي بفارق لا يكاد يلحظ.

لكن الفوز الذي حققته الحركة، كان ضئيلا، إذا أخذنا تاريخها في النضال السياسي وزعامتها لفكرة الاستقلال التام وكذلك شعبيتها بعين الاعتبار، ويرجع إلى غيابها عن الساحة الوطنية منذ **(1938-1946)**. هذا الغياب منح للاتحاد الديمقراطي فرصة ليفرض وجوده في عدّة مناسبات ويدعو القاعدة الشعبية للالتفاف حوله[1]

كما أن دعاية المعمرين المضادّة التي كانت تتمحور حول عدم الاستجابة للمتسببين في الاضطرابات والتفرقة، زادت في التأثير على عدم تصدرها لقائمة انتخابات هذه السنة.

أما فوز الأحرار بـــ**41** مقعدا ، أي أكثر من نصف مقاعد التمثيل في المجلس الجزائري، يعني بشكل صريح، دعم السّلطة الفرنسية للمتعاونين معها، لأن، بقليل من التفكير والتحليل الموضوعي و المنطقي لا يمكن اعتبار هذا الفوز قانوني، خاصّة في ظروف أصبحت فيها القاعدة ترغب في الاستقلال، وتساند كل من يدعو إليه وبأي صفة من الصّفات، بعد أحداث **8** ماي **1945**.

أما الحزب الشيوعي الجزائري فقد غاب، إن لم نقل نهائيا في هذه الانتخابات، لأن المقعد الذي فاز به الاشتراكيون يعتبره شارل أندري جوليان مقعدا لصالح الشيوعيين[2]. لأن هذا التيار لم تكن له شعبية على مستوى القاعدة الانتخابية الجزائرية، نظرا لعلاقته الواضحة بالحزب الشيوعي الفرنسي، الشئ

(1) ممكن التذكير بالدورة التحسيسية، التي قام بها زعماء هذه الحركة، عبر الوطن على إثر تأسيس حركة أحباب البيان سنة1944والحرية ثم الحملة الانتخابية بمناسبة الانتخابات التشريعية 46 والنتائج التي حققها 13/11 نسبة 70% على مستوى الهيئة الانتخابية الثانية كان دليلا على فراغ سياسي وطني للساحة الجزائرية في غياب حزب الشعب،ملأه الاتحاد الديمقراطي.

(2) Julien Charles, Op cit, p280.

الذي كان مرفوضا من معظم الجزائريين لعدة اعتبارا ت، منها أن رئيسه عمّار أوزقان[1] وفي تاريخ ليس ببعيد عن هذه الانتخابات، قد عبّر عن خلاف بينه وبين أهم زعماء الحركة الوطنية الذين يحضون بمكانة لدى الرأي العام الجزائري.

فعلى إثر أحداث ماي **1945**، شكّك زعيم هذا الحزب في وطنية مناضلي الحركة في جريدة **Liberté** ولم يأت ذكر اسم مصالي الحاج، او عباس فرحات او البشير الإبراهيمي... في حملته الانتخابية سنة **1945** ولم يتوانى بوصف مناضلي حزب الشعب بالهتلريين[2].

فاستقطاب القاعدة الانتخابية، خاصّة أن الحاكم العام قد دعاها للمشاركة[3] القوية لإنجاح هذه الانتخابات الأولى من نوعها، كان يتوقّف على الدعاية والدعاية المضادة، وعلى سمعة الحزب والمرشح نفسه[4] لأن جميع التيارات وطنية أو أوربية، كانت تسعى لانتزاع أكبر عدد من المقاعد وتشكيل هيئات منتخبة تشرف على الإدارة في الجزائر[5]، وكل الطرق كانت مباحة للفوز[6].

فكل ذلك كان من دواعي التأثير على وضع الحركة الوطنية في هذه الانتخابات والتي تلتها إلى غاية اندلاع الثورة.

لكن لا يمكن إقصاء عملية التزوير، التي أجمعت عليها جل الكتابات الفرنسية والجزائرية، غير أنه لا يمكن قصرها على الحاكم العام **Naegelen** لأنه لم يكن الرّجل الوحيد المسؤول عن سير هذه الانتخابات و إنما توجد جهات أخرى تعنيها نتائج هذه الانتخابات، كما ان سير ونتائج مثل هذه الانتخابات أو غيرها، مهما كان نوعها، كان ولا يزال محل مثل هذه الاتهامات المتبادلة.

---

(1) ولد في 07 مارس 1910 أول أمين عام للحزب الشيوعي الجزائري (1943-1946) ،ممثل في المجلس الفرنسي عن الحزب الشيوعي الجزائري (1945-1946) ،غادر الحزب المذكور سنة 1947، من بين المشاركين في كتابة بيان مؤتمر الصومام 1956،توفي شهر مارس 1981 بالجزائر العاصمة.

(2) Paillat Claude, Op cit, p256.

(3) Naegelen Marcel E, Op cit, p65.

(4)مثلما جاء في رسالة محافظ الجزائر العاصمة يوم 10 نوفمبر 1954 انظر: العلبة رقمI.B.A/E.L.A090 الأرشيف الوطني بالجزائر العاصمة.

(5) Vatin Jean Claude, Opcit, p257.

(6) Pervillé Guy, Opcit, p166.

و ممّا لا شك فيه، أن الحاكم العام كان بين قوتين مدعومتين، تجتذبانه قوّة استيطانية[1] تسعى إلى إفشال برنامجه،[2] و قوة وطنية ترفض مشاريع الإصلاح[3] سعيا منها إلى تحقيق استقلال وطني، و تعمل جاهدة للفوز في مثل الانتخابات. فكان الحاكم العام مجبرا للوقوف إلى جانب الطرف الأقوى. لكن السؤال المطروح، هل كانت التجاوزات مقصودة فعلا أم كانت نتيجة لتأويل أوامر الحاكم العام، بحماية القاعدة من ضغط الحركة الوطنية[4] أريد من ورائه القضاء على تمثيل الحركة الوطنية في المجلس الجزائري، كتيّار معارض قويّ للسياسة الفرنسية؟ زكّاه عدم كفاءة القائمين على سير الانتخابات، فكيّفوا مسارها طبقا لمقاصدهم، أم لغياب قانون صارم في هذا الميدان؟[5]

فعمليات التزوير، التي نسبت إلى الحاكم العام **Naegelan** إلى درجة أن أصبحت توصف ب"الطريقة النايجلنية"، تجلّت في مظاهر عديدة منها عدم تقسيم بطاقات الناخبين على أصحابها، كما وجدت بطاقات اقتراع موضوعة مسبقا في الصناديق[6] تجاوز عددها عدد المسجلين و تأخرت بعض المكاتب عن وقتها القانوني لوضع بطاقات المرشحين في متناول الناخبين لأداء واجبهم الانتخابي، وأدرجت أصوات ناخبين دون مشاركة أصحابها[7] فعليا في هذه الانتخابات و حوّلت مكاتب الاقتراع من أماكنها المعتادة إلى منازل رؤساء المكاتب، مثل ما كان الحال في مكتب دوار إيللاتن الذي حوّل إلى مكان إقامة رئيس الجماعة ورئيس مكتبه للانتخابات سعادة نايت أرزقي بنفس الدّوار[8].

(1) Paillat Claude, Opcit, p258.
(2) Favrod Charles H, Opcit, p80.
(3) Ibid.
(4) Naegelen Marcel E, Opcit, p95
(5) Collot Claude et Jean RobertH, Opcit, p313.
(6) Jordi Jean Jacques et autres, Opcit, p93.
(7) Procès verbal, élection de l'ass alg, 4/4/48/, JBA/ELA 004.
(8)ملاحظة أدلت بها مصالح الدّرك المكلفة بالإشراف على انتخابات11 فيفري 1951 في الدائرة الانتخابية للجزائر العاصمة انظر: العلبةI.B.A/E.L.A0017، مصلحة الأرشيف الوطني بالجزائر العاصمة.

وتواصلت نفس مظاهر هذه التجاوزات في انتخابات **1951-1954**[1] مشكّلة إحدى اهتمامات المرشحين الذين قدّموا عدّة محاضر[2] تبليغ للسلطات المختصة، يجمعون فيها عن تصرّفات قام بها بعض المرشحين[3]، لا يسمح المجال هنا لتناولها جميعها، لكن يمكن التذكير بنموذج منها.

فمثلا خلال انتخابات **04** فيفري **1951**، تقدّم مرشح الاتحاد الديمقراطي **أحمد طاهر**[4] بعريضة إلى محافظ مدينة معسكر أشار فيها إلى مؤازرة رئيسي بلدية تيزي ووادي تاريس (بولاية معسكر) **علي شكّال**، عندما سمحا له باستعمال نفس قاعة البلدية التي رفضا منحها إياه، وأنهما احتفظا ببطاقات منتخبين لاستعمالها لصالح منافسه **علي شكال**) كما أشار إلى أن مناصري هذا الأخير القائمين على سير الحملة الانتخابية قد هدّدوا المنتخبين بالسجن، إذا هم لم يصوّتوا لصالح علي شكال[5]

كما أن الوقت نفسه الذي انتقد فيه ولد عودية [6] نتائج انتخابات **11** فيفري **1951**، عندما احتل المرتبة الثاني ة بعد بريك العربي في بلدية **Maillot** فرع بشلول بالدائرة الانتخابية لجرجرة بمقاطعة قسنطينة، بعد ما كان الاخير يحتل الرتبة الثانية بعد بن قدّاش في دوائر انتخابية أخرى، عارض ولد حسين محمد [7] نجاح ولد عودية و اختياره عضوا في المجلس الجزائري[8].

---

(1) Lamunière Marc, Opcit, p163.

(2) انظر ملحقIII، نموذج من نماذج هذه المحاضر.

(3) Procès verbal …,Opcit, JBA/E L A, 0017. أنظر,

(4) 14 مارس 1905 بمعسكر.

(5) لم يبد محافظ منطقة وهران أي رأي للحاكم العام حول هذه العريضة و طلب هذا الأخير من وزير الداخلية أن يصدر قرار بإلغائها لعدم توفر أدلة مادية،انظر:العلبةI.B.A/E.0L.A145مصلحة الأرشيف الوطني بالجزائر العاصمة.

(6) ولد عودية :ولد يوم 4 سبتمبر 1941 بالجزائر العاصمة من العائلات المثقفة التي تعرضت لقمع السلطات الفرنسية قتل أباه الذي كان على صلة مع الكاتب مولود فرعون على يد اليد الحمراءO.A.S .

(7) أغا، المدعو حميمي بن عمار ولد في 23 جويلية1894،محامي بالجزائر العاصمة و مستشار في مجلس الاتحاد الفرنسي.

(8) مصلحة الأرشيف الوطني بالجزائر العاصمة I.B.A/E. L.A017.

فما يمكن التذكير به هنا، هو أن النّجاح كان حليف من كان له تأثير على القاعدة الانتخابية. فقد استطاع المرشح الحر في الهيئة الانتخابية الأولى أن يحرز على أغلبية الأصوات عند الجزائريين والأوروبيين، في انتخابات أفريل **1948**. لأن زيارته لمنطقة تبسّة قد تركت انطباعا حسنا عنه، لدى سكان المنطقة، ونجح الدكتور خالدي المرشح التقدمي الحر عن الهيئة الثانية، بسبب حملته الانتخابية التي انتقد فيها سياسة فرنسا الداخلية والخارجية[1] و كذلك كان النجاح حليف من كانت له سمعة اجتماعية فمزلي محمد الصغير، مرشح الحزب الشيوعي ببيرغبالو (بولاية البويرة حاليا) بالدائرة الانتخابية للجزائر العاصمة خسر انتخابات **14–07** نوفمبر **1954** الجزئية، لقلّة حظوظه في النجاح، لكونه غير معروف قياسا بمنافسه لخضاري عيسى إبن لخضاري إبراهيم، كما أنّ الحزب الشيوعي، كان قليل الانتشار في هذه المنطقة[2] لم يتحصّل سيدي موسى محفوظ، مرشّح نفس الحزب المذكور، إلا على **312**، مقابل **7895** صوت لصالح منافسه فرحات عباس، المعروف جدا في مدينة سطيف[3]

II– انتخابات 51: جرت هذه الانتخابات في موعدها المحدد، يومي **04** و11 أفريل لتجديد أعضاء المجلس، لمدة اقرّه المرسوم الحكومي و طبقا لما أملته المادة **30** منه.

ظهرت التيارات الوطنية، في هذه الانتخابات، منقسمة أكثر من ذي قبل[4].

قبل[4]. على الرّغم من المحاولات المتكررة للوحدة بين التيارات الوطنية [(5)] التي

---

(1) مصلحة الأرشيف الوطني بالجزائر العاصمة نفسه

(2) تقرير عن مصلحة الانتخابات يوم 26أكتوبر1954، العلبة090،I.B.A/E.0L.Aمصلحة الأرشيف الوطني بالجزائر العاصمة.

(3) مصلحة الأرشيف الوطني بالجزائر العاصمة090 I.B.A/E. L.A.

(4) Chentouf Tayeb, thèse de doctorat…, Opcit, p86.

(5) في أفريل 26-28-1949 بدعوة من الحزب الشيوعي الجزائري حضرت الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي مؤتمر السلام العالمي واستطاعت التيارات الوطنية الخروج ببيان مشترك، يقضي بحق الشعب الجزائري في تشكيل حكومة وطنية مستقلة، و أتبعه الحزب الشيوعي ببيان خاص دعا فيه الشعب الجزائري لمواصلة الكفاح لتأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية، أنظر: Ageron Charles Robert, l'Algérie algérienne de Napoléon III à de Gaulle, Ed, Sindbad, Paris, France, 1980, p232.

كان يخشاها الحاكم العام نايجلن[1]آخرها كان في جانفي 1951 لدخول الانتخابات بتالف وطني غير أنها كانت فاشلة لعدم توافق البرامج المقترحة[2].

لأن القمع الذي مارسته السلطة الفرنسية لمدة **6** أشهر [3]، والجرائم المرتكبة في حق المواطنين الجزائريين[4] إضافة الى التعبئة العسكرية في الجزائر للسيطرة على الوضع بعد حادث بريد وهران [5] أحدث خللا تنظيميا واجتماعيا في صفوف الحركة الوطنية ومناضليها [6] وفي موقف القاعدة الانتخابية للهيئة الثانية. فظهرت عشية الموعد الثاني لانتخابات المجلس الجزائري(1951)، منقسمة بين الفكر الاستقلالي التام بقيادة الحركة لانتصار الحريات والفدرالي بقيادة الاتحاد الديمقراطي[7] فامتنعت الأغلبية الساحقة في عدة دوائر انتحابية عن المشاركة في انتخابات هذه السنة.[8]

فالحركة لانتصار الحريات بعد خيبة الأمل التي مني بها ممثّلوها، بعد الانتخابات السّابقة [9] قرّرت مقاطعة الانتخابات ونادت القاعدة إلى مقاطعتها أيضا[10] لأسباب ظاهرها التزوير. وتحوّلت إلى نشاط سّري تحضيرا للدّخول في

وفي 16 ماي 1951 دعي فرحات عباس إلى تأسيس البيفرقاء تتكون من 40 ممثلا في المجلس الجزائري ينتمون إلى الهيئتين الانتخابيتين،اقترح ريموند لاكيير أن يكون رئيسا لهذه الوحدة التي رفضتها البرجوازية الاستعمارية .

في 5 أوت حاول مصالي الحاج توحيد صفوف الحركة الوطنية، في الجبهة الديمقراطية للدفاع عن الحريات واحترامها.

(1) Pervillé Guy, Opcit, p116.

(2) الحركة لانتصار الحريات كانت تطالب بالاستقلال التام، الاتحاد الديمقراطي يسعى إلى تحقيق استقال فيدرالي في إطار الاتحاد مع فرنسا بحكومة جزائرية فكرة تبناها الحزب الشيوعي الجزائري منذ سنة 1950، و دخل هذه الانتخابات، بشعار، الحرية، السلا م، الأرض، والخبز.

(3) Hannache Ahmed, Opcit, p84.

(4) Jeanson Colette et Francis, Opcit , p104.

(5) Paillot Claude, Opcit, p266.

(6) Hartmut Elsenhans, Opcit, p181

(7) Naegelan M E, Op cit, p16.

(8) مثل دوار ماوسة بمعسكر، حيث استدرج الناخبين بالقوة نحو مكاتب الاقتراع انظر:العلبة I.B.A/E.L.A145مصلحة الأرشيف الوطني بالجزائر العاصمة.

(9) خيبة أمل مني بها مناظلوا الحركة في انتخابات أفريل 1948 لأنهم كانوا يعتقدون أنهم حسموا أمرها لصالحهم،حسب ما جاء في تقرير المصالح المختصة عشية ظهور نتائج هذه الانتخابات انظر:العلبة رقم، I.B.A / E.L.A مركز الأرشيف الوطني بالجزائر العاصمة.

(10) Vatin JeanClaude, Opcit, p262.

العمل المسلح [1]، متخلّية بذلك عن فكرة النّضال السّياسي القانوني [2] بسب الأزمات التي تعرّضت لها في هذا الإطار[3].

أما الاتحاد الدّيمقراطي، الذي تقلّص عدد مناضليه إلى 3000 مناضل، و لم يحظر مؤتمراته الدورية المنعقدة خلال هذه الفترة إلا القليل، فق د توقّف بعض أعضائه عن كل نشاط سيّاسي و انظم آخرون إلى الحركة الانتصار الحريات الديمقراطية[4] نظرا لاختلاف إستراتجية و موقف كل منهما عن الآخر إزاء السياسة الفرنسية في الجزائر.

أما الحزب الشيوعي الجزائري، الذي توتّرت علاقته [5] بالحركات الوطنية منذ أحداث 8 ماي 1945، لأسباب عديدة خاصة مع الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية[6]،على الرّغم من تبنّيه فكرة الاستقلال وتأسيس مجلس جزائري على على غرار برامج الحركات الوطنية الأخرى، وظهوره بوجه جديد في حملاته الانتخابية، بدعوته إلى استعمال اللغة العربية [7]ومحاولته الاتحاد مع التيارات الوطنية، فإن وجود مناضلين أوربيين ضمن صفوفه وكون برنامجه مستوحى من برامج الحزب الشيوعي الفرنسي،إضافة الى عدم ادراكه للدور الذي كان يجب أن يلعبه في إطار نشاط الحركة الوطنية لأنه لم يكن بإمكانه اتخاذ أي قرار إلا بإذن الحزب الشيوعي الفرنسي[8] والنعوت التي نعتته بها التيارات الوطنية[9] كل ذلك

(1) Lacheraf Mostapha, l'Algérie nation et société, Ed, Maspéro, Paris, France, 1976, p117.

(2) Hartmut Elsenhans, Op cit, p 271.

(3) سنة 1949 بداية بالأزمة البربرية ثم أزمة بريد وهران التي تضررت منهما صفوف الحركة بسبب متابعة السلطة لأفرادها لمدة ستة أشهر.

(4) Jordi Jean J et autres, Op cit, p121.

(5) عن علاقة التيارات الوطنية بالحزب الشيوعي الجزائري في مرحلة هذه الانتخابات ،انظر: Chentouf Tayeb, thèse de doctorat…, Opcit, p87.

(6) Sivan Emmanuel, Communisme et nationalisme en Algérie 1920-1962, Ed, F.N.S.P, Paris, France, 1976, p99.

(7) سنة 1952 في مؤتمره السادس عبر الحزب الشيوعي الجزائري عن رفضه لانتماء الجزائر إلى العالم العربي وهي نفس فكرة الحزب الشيوعي الفرنسي، حول المؤتمر أنظر:.Ageron Charles R, L'Algérie algérienne…,Opcit p234

(8) Jurquet Jacques, Années de peur Algérie 1954-1956, Ed, l'Harmattan, Paris, France, 1997, p134.

(9) Ageron Charles R, Ibid, p135.

كان له أثر على موقعه لدى القاعدة الانتخابية، التي لم يجد طريقة لشدّها إلى برنامجه الموجّه إلى جمهور في أغلبه من الأميين. [1] فكانت نتائج هذه السنة كالأتي:

الهيئة الانتخابية الأولى:

اشتراكيين**(S.F.I.O)**	**05**مقاعد.
اشتراكيين راديكاليين	**05**مقاعد.
الحركة الجمهورية الشعبية**(M.R.P.)**	**0.**
أحرار جمهوريين	**05** مقاعد.
أحرار	**03** مقاعد.
(P.R.L.) الحزب الجمهوري للحرية	**30** مقعدا.
الشيوعيين	**(01)** مقعد.
(R.P.F.) تجمع الشعب الفرنسي	**(01)** مقعد

الهيئة الانتخابية الثانية:

اشتراكي**(S.F.I.O.)**	**(01)** مقعد
(M.T.L.D.)الحركة لانتصار الحريات	**04** مقاعد.
(U.D.M.A.)الاتحاد الديمقراطي	**05** مقاعد.
الحزب الشيوعي	**0.**
(M.R.P.)الحركة الجمهورية الشعبية	**(02)** مقعدين
أحرار تقدّميين	**10** مقاعد.
حزب الاتحاد الفرنسي	**06** مقاعد.
أحرار	**32** مقعدا.[2]

و انعكست هذه النتائج سلبا على تمثيل و دور الحركة الوطنية داخل المجلس الجزائري إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية إذ أنّ، الحركة لانتصار الحريات

(1) Sivan Emmanuel, Opcit, p69.
(2) Ivo Rens, l'assembleé algérienne, Ed, A Pedone, Paris, France, 1957, P229.

الديمقراطية فقدت خمسة **(05)** و فقد الاتحاد الديمقراطي أربعة **(04)** مقاعد من بين المقاعد التي تحصلاً عليها في انتخابات 1948[1] و أصبح بذلك مجموع ممثلي الحركة الوطنية داخل المجلس الجزائري يتراوح بين **8-60/10** عضوا مقابل **60/48** من الأحرار في اغلبهم ممن قامت السّلطة الفرنسية تشرف على تعيينهم كممثلين عن الهيئة الثانية و لم تتمكّن لا الحركة ولا الاتحاد الديمقراطي من التصدي لممثّلي الهيئة الأولى وممثلين عيّنتهم السلطة الفرنسية في الهيئة الثانية[2].

فوضع أعضاء الحركة الوطنية هذا، فتح الباب ليس أمام منافسة ممثلي التيارات الأوربية السياسية، الذين كانت مشكلة الإبقاء على الجزائر في الدّائرة الفرنسية، تجمعهم أو تفرّقهم وإنما، أمام تيار أوروبي راديكالي تجمعه مصالح اقتصادية[3] وجزائري يجمع العائلات المعروفة مثل بني حوا [4]، التي لم تكن استثناءا[5] في سعيها وراء البقاء في التمثيل على مستوى جميع المجالس المحلية، إبرازا لنجومية اكتسبتها منذ العهد التركي[6].

كانت لهذه الشريحة [7]، من المجتمع الجزائري، علاقة متينة مع القاعدة لاعتبارات اجتماعية عائلية أومصلحية[8]. فسعت خلال العمليات الانتخابية، وبكل وبكل جهدها للوقوف أمام تمثيل الحركة الوطنية [9]، فلم يكن باستطاعة هذه الأخيرة كسب رهان الانتخابات الذي زكّاه قانون 20 سبتمبر 1947، بتوسيع شروط الانتماء إلى الهيئة الانتخابية الأولى، إذ أقصيت بذلك، أصوات من المفروض ان تُصوِّت لصالح الحركة الوطنية، ليضاف دورها إلى دور السّلطة

---

(1) Opperman Thomas, Opcit, p98.
(2) Vatin JeanClaude, Opcit, p261.
(3) Jordi Jean Jaques et autres, Op cit, p466.
(4) عائلة من شلف كان لها ممثل في المجلس الفرنسي عن حزب الشعب وممثلين في المجلس الجزائري وممثلين في المجالس العامة.
(5) حول هذه العائلات الفرنسية، أنظر: BoyerP, Opcit, p 43, 55, 258, 259
(6) نفسه، ص238.
(7) تنتمي إليها عائلة بن غانا(لها حضور في التمثيل داخل المجالس المنتخبة ، التي أبدت وقوفها إلى جانب السلطة الفرنسية لمواجهة الثوار الجزائريين، منذ1871.
(8)Boyer P, Ibid, p137.
(9) Collot Claude et Jean Robert H, Opcit, p279.

الفرنسية والأقلية الأوربية لحرمان هذه الأخيرة من تمثيل قانوني في المجلس الجزائري[1].

III-انتخابات 1954: يومي 31 و 07 فيفري جرت انتخابات هذه السنة، لتعيين أعضاء جدد في المجلس الجزائري، قاطعتها الحركة لانتصار الحريات الدّيمقراطية ، احتجاجا على اعتقال مصالي الحاج منذ 1952[2] وشارك فيها الأحرار والشيوعيون.

جرت هذه الانتخابات على عهد الحاكم العام **Roger Léonard**[3] في ظروف خلّفتها استقالة الحاكم العام **Naegelan** و محاولة تآلف فاشلة، بين الفرقاء الليبراليين ضد الأحرار وما ترتّب عنها من خلافات بين ممثلي الهيئة الأولى والثانية، بعد انتخابات **1951**[4] .

وجد **Roger Léonard** الصّراع محتدما للسّيطرة على النّفوذ السّياسي[5]، بين جورج بلاشات وهنري بورجو، اثنين من بين الثلاثي البرجوازي[6] الإقطاعي المسيطر على الاقتصاد الجزائري، تكفّلوا بتحضير و

---

(1) Hartmut Elsenhans, Opcit, p178.

(2) لم يعد هناك أي ممثل عن الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية منذ تاريخ اعتقال مصالي الحاج سنة 1952.

(3)روجي ليونار حاكم عام على الجزائر فيفري 1948- فيفري 1951 .

(4) حول هذه الاستقالة ونتائجها انظر: Favrod Charles Henri, Le F.L.N .et l'Algérie, Ed, Paris, France, 1957, P 227-232.

(5) Opperman Thomas, Ibid, p97.

(6)-**جورج بلاشات:** ممثل عن الجزائر العاصمة في المجلس الفرنسي قدر دخله السنوي بمليار و 500 مليون فرنك فرنسي، أحد الرجال المسيطرين على ميدان إنتاج الحلفاء، يدير و يشرق على تسيير المؤسسات التالية:

الشركة الجزائرية للحلفاء، الشركة الجزائرية للمياه، الشركة الجزائرية للمياه بوهران، الشركة الجزائرية للصناعات النسيجية، مؤسسات التسيير الفلاحي، شركة جنوب فرنسا لاستغلال المحاجر ومقرها بباريس.

-**هنري بورجو:** يعد الأول على رأس اللوبي الأوربي في شمال إفريقيا وفي البرلمان الفرنسي، رجل شرطة من أكبر ملاك مزارع الكروم، له مزرعة يقدر إنتاجها من الخمور بـــ40000 هكتولتر سنويا، له علاقة مع شركات الخمور، ومزرعة إنتاج البرتقال تقدر مساحتها بـــ100 هكتار ومع شركة التأمينات العامة في شمال إفريقيا والاتحاد الشمال إفريقي للعقارات، مؤسسة الإنتاج ألفلاحي، الفلين الخشب، وسفن الشحن الجزائرية، وشركتي النسيج والإسمنت وشركات الفوسفات بقسنطينة قدرت حصته سنة 1954، 1200 فرنك فرنسي للمعاملة الواحدة.

-**لورانت شيافينو:** عضو في المجلس الفرنسي ، رئيس المنطقة الاقتصادية للجزائر العاصمة مسير لشركة شيافينو البحرية له علاقة مباشرة مع اللجنة الخاصة لمصاهر الحديد ، شركة الفوسفات بقسنطينة ، شركات التأمين البحرية ، بنك الصناعة لشمال إفريقيا و البنك الجزائري التونسي.

تقديم القوائم الانتخابية المتكونة من العائلات الجزائرية البارزة، متوّلين بذلك مهمّة الحاكم العام السابق [1] للوقوف أمام إمكانية التمثيل القوي لمرشّحي الحركة الوطنية لأنها "كانت تهدّد الأمن الفرنسي"[2].

تفادى الحاكم العام إعطاء أي ضمانات للهيئة الانتخابية الثانية، بشأن انتخابات هذه السنة **(54)**،[3] ورفض كل العرائض المقدّمة له في هذا الشأن طبقا لما أملته المادة **32** من قانون **20** سبتمبر **1947**[4]. التي كانت تعطي حق الترشح الترشح لكل ناخب أو ناخبة...على أن يكون مجلس الدولة، الحكم الأول و الأخير في المنازعات الخاصة بهذه الانتخابات[5].

لم يمر إلا شهرا واحدا على أكتوبر 1954 جرت آخر عملية للتجديد الجزئي لأعضاء المجلس الجزائري [6] الذي لم يعد للحركة الوطنية إلا تمثيل ضعيف فيه (05مقاعد[7]) للاتحاد الديمقراطي المتبقّاة له من بين (08) المتحصّل المتحصّل عليها في انتخابات 48[8].في ظروف كانت جميع المؤشرات توحي الى الى تفجير الوضع في الجزائر، لان الممارسة الانتخابية لم تعد ممكنة، لما شهدته من تجاوزات قانونية منذ أفريل 1948 ولازالت قائمة إلى تاريخ هذه الانتخابات[9]، حتى اندلعت الثورة الجزائرية ليلة أول نوفمبر، مخلّفة وضعا جديدا جديدا في الجزائر عكس الأوضاع العامة للمجتمع الجزائري عشية اندلاع الثورة، شكّلت محور مناقشات المجلس الجزائري على عهد الحاكم العام روجي ليونار.

---

(1) Lacheraf Mostefa, Opcit, p68.
(2) Horne Alistaire, Histoire de la guerre d'Algérie, Ed Albin Michel, Paris, France, 1991, p71.
(3) Jordi Jean J et autres, Opcit, p98.
(4) Ibid.
(5) انظر المادة32 من القانون الخاص بالجزائر ملحق رقم1.
(6) تمت هذه الانتخابات طبقا لما تنصّ عليه المادة 19 من المرسوم الصادر يوم 04 مارس 1948 بتجديد جزئي لأعضاء المجلس في حالة استقالة،إقالة أو وفاة احد الممثلين في المجلس الجزائري.
(7) Opperman Thomas, Opcit, p98, Vatin JeanClaude, p262.
(8) Hartmut Elsenhans, Opcit, p204.
(9)Hartmut Elsenhans, Ibid, p204.

أولا- الوضع العام لاندلاع الثورة:

منذ أن منحت السلطة الفرنسية نفسها شرعية لوجودها في الجزائر، بموجب مرسوم **1834**، وضعت قوانين وتشريعات، زعزعت بها الوضع الاقتصادي والاجتماعي للشريحة الجزائرية وهمشتها سياسيا، بسنّها قانون **20** سبتمبر **1947**م[1]، الذي منح للجزائر استقلالها الاداري والمالي بصفة أوسع عن ذي قبل.

بالاعتماد على هذا القانون، كمرجعية للقوانين التنظيمية ، أصبح المعمرون يشكّلون قوّة فاعلة لتسير شؤون الجزائر الداخلية[2] في ظروف كانت تعقّدت، العلاقة بين الشريحتين المشكلتين للمجتمع الجزائري، أوربية وجزائرية، واتّسعت الهوى بينهما بعد أحداث **8** ماي **1945**، انعكست على الوضع، بدت معالمه واضحة عشيّة اندلاع الثورة، تميّزت فيها الشريحة الأولى عن الثانية بشكل كبير:

I- في الميدان الاقتصادي: سيطر المعمّر على أخصب الأراضي الفلاحية وأوسعها، يعتمد في استغلالها، على تقنيّات علمية ووسائل إنتاج حديثة (آلات وأسمدة[3]) فساعد ذلك على تنويع الإنتاج ووفرته (حبوب، كروم، حمضيات، تبغ، خشب وحلفاء...) وبالتالي صناعات غذائية، متنوعة واستخراجية، موجهة للتصدير تستغل فيها اليد العاملة الفلاحية الجزائرية باجرة تتراوح بين **300-440** فرنك و أصبح المستوطن في الجزائر ينافس الرأسمالي البرجوازي في فرنسا[4]

في حين سيطرت أقلية من الرأسماليين المستوطنين [5] على الآليات المحركة لاقتصاد ناجح، بنوك وشركات استثمارية عملت على تجميد أي تغيير للوضع في الجزائر، لاعتبارات منطلقها التطرف[6].

بالمقابل، و نتيجة للتشريعات العقارية التي خصّت بها فرنسا الجزائر، اقتصرت ملكية الجزائري على قطعة أرض صغيرة وفقيرة في إنتاجها، لقلة

---

(1) لان النصوص و القرارات التي جاء بها هذا القانون، لم تكن ترضي الطرفين، الاوروبي و الجزائري ، فحصلت عدّة تجاوزات خاصّة في بالانتخابات.

(2) Chevalier Jacques, Op cit, p42.
(3) Gautier Yves, Kermarec joel, Op cit, p24.
(4) Simon Jacques, Op cit, p209.
(5) Jeanson Colette et Francis , Opcit, p147.

(6) مثل شيفانيو لورانت المعروف بتطرفه وهنري بورجو، بلاشات جورج أعضاء في المجلس الفرنسي.

خصوبتها من جهة ولافتقار الفلاح لوسائل إنتاج عصرية، نظرا لانعدام تكوين علمي يتيح له استعمال جيد لوسائل الإنتاج، فانعكس ذلك على مردوده الفلاحي، الذي أصبح يتأرجح بين اكتفاء ذاتي لأسرته ووسيط تجاري يستغله [1] وقروض عليه أن يؤدي فوائدها، و ضريبة فرضتها السلطة الفرنسية عليه مباشرة، استطاع المعمّر تجاوزها بمردود فلاحي وفير، وربّما تهرّبا كلاهما من أدائها، إضافة إلى ضريبة غير مباشرة، ورثها النظام الضريبي الاستعماري، عن العهد التركي، [2] و خصّ بها المنتج الجزائري، دون غيره[3] فانعكس ذلك على:

II ــ الميدان الاجتماعي: تميّزت فيه الشريحة الأوروبية عن الجزائرية في :

1 ــ التعليم : على الرغم من أنه كان إجباريا في الجزائر، لم يكن يشمل الجزائريين، لعدّة اعتبارات اجتماعية [4] وإدارية اذ لم يكن يلتحق بالمدرسة من الأطفال الجزائريين سوى 14,6 يتعلّمون في مدارس من الدرجة الثانية، لأسباب عنصرية حالت دون بقاء الطفل الجزائري في المدرسة الفرنسية، إذ لم يكن يكاد يحصل على مادّة علمية، حتى يغادر ويلتحق بالشوارع والطرقات لمسح الأحذية وبيع الجرائد[5] بحثا عن مصدر رزق، ففتح بذلك الباب واسعا لانتشار الأمية بين بين الجزائريين، إذ بلغت سنة **1954 95%** بين الذكور و **98%** بين الإناث، لا يعرفون الكتابة لا بالعربية ولا بالفرنسية[6].

(1) Gautier Yves, Kermarec, Opcit, p23.
على الرغم من أن قانون 47، قد وحد نظام الضريبي في الجزائر فقد بلغت نسبة دخل هذا النوع من الضريبة 50% سنة 54.

(2) Vatin JeanClaude , Opcit, p246.
دخل هذا النوع من الضريبة 50% سنة 54.

(3) Gautier Yves, Kermarec Joel, Ibid, , p23

[4] ارتبطت هذه الاعتبارات بثقافة المجتمع الجزائري،تعليم المرآة مثلا او الالتحاق بالمدرسة الفرنسية وغيرها من القناعات التي كانت سائدة .

(5) Oran Républicain, 3 février 1955, n°5981, p2.

(6) Lanay Michel, Paysans algériens, la terre, la vigne et les hommes, Ed, le Seuil,Paris, France, 1963, p38.

ولم تبلغ نسبة المتمدرسين في الجزائر إلا **6/1** من الذكور و **16/1** من الإناث في المناطق الحضرية، أما سكان المناطق النائية والأرياف، فكانوا محرومين نهائيا من التعليم[1].

فمهما كانت الأسباب، فإن حرمان الفرد الجزائري من التعليم، قد انعكس سلبا على فرصه في العمل:

2- العمل: بينما كان الأوروبي يحصّل بسهولة على وظيفة في القطاع العمومي أو الخاص، نظرا لمؤهلاته العلمية، كان ذلك صعبا على الجزائري، لدنوّ مستواه العلمي من جهة، ولمعارضة القوى الاستعمارية وصول هذا الأخير وظائفا تمكنّه من منافسة الأوروبي في امتيازاته الاجتماعية والاقتصادية من جهة اخرى.

فكما كان مستوى تعليم الفرد الجزائري، يشكّل عائقا، أمامه للحصول على وظيفة عمومية[2]، أو خاصّة، فإن منافسة المعمر له في ميدان الفلاحة حالت دون حصوله على دخل وفير.

نظرا لعوائق تقنية متعلّقة بقدرته على تسيير شؤونه الفلاحية وأخرى تشريعية إدارية في ميدان العقار الفلاحي، حوّلت الفلاح الجزائري من مالك يخدم أرضه إلى محاصص أو خمّاس أو مشرف على مصالح مالكها الجديد، مقابل أجرة يدفعها، أو مادة غذائية يقدّمها له هذا الأخير، يقبلها ولا يرفضها خشية أن يوضع حدا لعمله[3] ويفقد مصدر قوت عائلته، فيلجأ حينذاك إلى الهجرة نحو فرنسا[4] بحثا عن دخل أوفر [1]، الذي لم يرق إلى مستوى دخل الفرد الفرنسي، الفرنسي، نظرا لضعف مؤهلاته المهنية التي كثيرا ما كانت تكون سببا في

(1) Carnatton Michel, Les camps de regroupement de la guerre d'Algérie, Ed, Paris, l'Harmattan, Paris, France, 1990, p59.

(2) من 113000، منصب وظيفة، كان الجزائري يشغل منها 33147، هذا الرقم قليل جدا مقارنة بعدد السكان الجزائريين الذين بلغ عددهم هذه السنة(1954) ما يزيد عن 8 ملايين نسمة.

Tillion Germane, les ennemis complémentaires, Guère d'Algérie, Ed, Térissias, Paris France, 2005, p35.

(3)Lanay Michel, Ibid, p13.

(4) كشفت التقارير الإدارية عشية اندلاع الثورة، أن 6/1 من الجزائريين كانوا يعيشون على ما يبعثه أفراد عائلاتهم في المهجر في فرنسا، أنظر: Vallaud pierre, Op cit, p89.

الاستغناء عن خدماته، إذا ما وجد الأكفأ منه [2] فيصبح بذلك بطّالا، يضاف اسمه إلى قائمة البطالين الذين أحصي عددهم سنة 54 بثلاثة (03) ملايين من الشباب[3].

خلّفت ظروف عمل الفرد الجزائري دخلا يوميا وسنوي ضعيفا، انعكس على نمط معيشته من حيث السكن، الغذاء وبالتالي الصحة.

2- السّكن : عشية اندلاع الثورة، خلال عملية تمشيط لمنطقة الأوراس، صّور أحد العسكريين وضعية سكن الفرد الجزائري بأن "الشعب الجزائري كان يعيش العصر النيوليتي في أكواخ مظلمة"[4].

هذا الوصف وإن كان خاصا بمنطقة ريفية جبلية، يبقى شهادة واضحة على وضعية سكن مزرية، وعلى مهمّة فرنسا الحضارية المزعومة في الجزائر، إذ لم تكن سوى مهمة لتحقيق مصالح المستعمر الاقتصادية في الجزائر.

فلقد مضى على وجود فرنسا، بالجزائر، القرن وربعه، ولازال الشعب الجزائري، يفتقر لأدنى ظروف العيش اللائق، السكن، اذ كان مصدر بنائه من غصون الشجر أو القصدير على حواف المدن ،و لم يرق نصيبه في سكن راق إلا بنسبة**10** مقابل **100/100** لدى الأوروبي سنة **1954**[5]، ولو أن عدد سكان الجزائريين كان في ارتفاع مستمر، فان هذا الرقم يفتح المجال واسعا لنقد نتائج مشروع فرنسا الحضاري في الجزائر في القرن العشرين تفتخر فيه برفعها ركائز برج إيفل[6] وتعلن امام الرأي العام العالمي أن الجزائر مقاطعة فرنسية؟!.

---

(1) لم يتعدى أجر العامل الجزائري في الجزائر 427 فرنك لحجم ساعي يتراوح بين 12-14 ساعة، مقابل 830 فرنك لحجم ساعي قدره 9 ساعات في فرنسا، أنظر: Oran Républicain, 31 mars 1955, n°6029, p2.

(2) استغنت فرنسا عن خدمات اليد العاملة الجزائرية في إنجازها لـــ 10.000 مسكن بفرنسا وعوضتها بيد عاملة إيطالية بأجور مرتفعة عن المقدمة للعامل الجزائري. Ibid, 17 mars, 1955, n°6017, p2.

(3) Collette Jeanson et Francis, Opcit, p167.

(4) Carnatton Michel, Op cit, p57.

(5) Henni Ahmed, la colonisation agraire et le sous développement en Algérie, Ed,S.N.E.D,Algérie, Algérie, 1982, p42.

(6)برج ايفل: معلم تذكاري، شُيّد بالعاصمة الفرنسية، باريس سنة 1889، نسبة الى المصمم الفرنسي Gustave Bonickausenالمدعو ايفل Eiffel .

3- الغذاء: على أرض بمردود غير كاف، ودخل فردي ضعيف لنقص فرص العمل المستقر، عانى الفرد الجزائري من نقص غذائي، على الرّغم من أن الجزائر كانت تعتبر مصدرا هاما للمادة الغذائية، تعتمد عليه فرنسا [1] في مبادلاتها التجارية نحو باريس والعديد من دول العالم[2].

4-أما**الصّحة:** فكانت نتيجة لكل الظروف السابقة تعليم، عمل، سكن لارتباط كل منها بالأخرى، فمستوى التعليم انعكس على ظروف العمل و على وضعية السكن والصحة.

تدهورت حالة الفرد الجزائري الصحية وتعرّض لأنواع من الأمراض والأوبئة، في غياب عناية صحيّة[3]، فلم يتعدّى معدّل عمر الجزائري خمسين سنة مقابل **72** لدى الأوربي، أما الصغار فغالبا ما كانوا يموتون بسوء التغذية.

فهذه الأوضاع المتردّية، اقتصاديا واجتماعيا، تسبّبت فيها سيطرة أقلية أوروبية رأسمالية ناشئة، تتمتّع بامتيازات اجتماعية، اقتصادية وسياسية حرم منها الجزائريين[4]، الذين عانوا من التّفرقة العنصرية [5]، غابت السلطة الفرنسية عن عن متابعة ومراقبة نتائجها في الجزائر، إذ لم تكن حاضرة، إلا لتنفيذ إجراءات

(1) بلغت صادرات الجزائر وفرنسا 73,6% سنة 1953، في هذا أنظر:

Cuttoli Maurice, Soustelle jacques, exposé de la situation générale de l'Algérie en 1954, I.O.G.G.A, Algérie, 1955, p314.

(2)Ibid,p292.

(3) كانت من بين محاور مناقشات المجلس الجزائري على عهد سوستال منذ جانفي 55 حتى إلغاء هذا الأخير، في إطار برنامج رئيس الحكومة الفرنسية، منداس فرانس ووزيره للداخلية فرانسوا ميتران، الإصلاحي، و لم تكن للاهتمام به وبغيره من الأمور الاجتماعية والاقتصادية لولا اندلاع الثورة الجزائرية على حد قول Cuttoli وحاك سوستال في عرضهما للوضع العام في الجزائر سنة 1954، الصادر سنة 1955، أنظر المرجع نفسه، ص104.

(4)Stora Benjamin, Les sources du nationalisme, parcours idéologiques,origines des acteurs, Ed, l'Harmattan,Paris ;France,1988, p45.

(5) Jurquet Jacques, Op cit, p117.

قمعية[1] أصبحت روتينا، قانونيا، بعد أحداث **8** ماي **1945**، متجاهلة بذلك مطالب الحركة الوطنية، السياسية، لتحسين الأوضاع في الجزائر، قبل أو بعد اعتماد المجلس الجزائري منذ **1948**[2]، غير مبالية بخصائص المجتمع الجزائري [3] الاقتصادية، الاجتماعية وحرمته من حقوقه سياسية[4].

III ــ الوضع السياسي:عشية اندلاع الثورة، كانت الجزائر تعيش وضعا سياسيا، غير مستقّر وغير واضح، في غياب سياسة ناجعة لحل المشاكل السياسية في الجزائر، مما أدّى إلى ظهور تشكيلتين سياسيتين، جزائريتين الحركة لانتصار الحريات الديمقراطيمنقسمة على نفسها بين مؤيد للعمل الثوري المسلح موازاة مع العمل السياسي، بالمشاركة في الانتخابات [5] ومؤيد للعمل في إطار قانوني، تبنّاه الاتحاد الديمقراطي والحزب الشيوعي الجزائري[6] يتفقون تارة ويختلفون و يتبادلون الاتهامات حول ما يحدث في الجزائر تارة أخرىيواجهون تكتّلا استعماريا متطرّفا[7] يتّهمهم بالتطرّف[8] والعنف ويعرقل نشاطهم السياسي.

للوقوف على الوضع السياسي العام في الجزائر عشية اندلاع الثورة ولأن المجال لا يسمح، فلا يمكن العودة إلى تاريخ المفوضيات المالية **(1898–1948)**، بجميع مراحلها، لم يكن للجزائريين، قدرة على إسماع صوتهم فيها ولا لأحداث **8** ماي **1945**، عندما خرج الشعب الجزائري وباسم القانون للتعبير عن تطلعاته، كما جاءت به مبادئ هيئة الأمم [9]، قابلته السلطة الفرنسية بموجة تقتيل واعتقالات في صفوف ممثّلي الحركة الوطنية، دون تمييز بين إدماجي، استقلالي ولا حتى

(1) Vallaud Pièrre, Op cit, p108.
(2) Chevalier Jacques, Opcit, p111
(3) Vaujour Jean, Op cit, p45.
(4) Julien Charles André, Une pensée…, Ed, Sindbad, Paris, France, 1979, Opcit, p172.
(5) الحركة لانتصار الحيات الديمقراطية، ذهبت في هذا التوجه بعد الانتخابات البلدية سنة 47، متأثرة بأحداث ماي 1945، على الرغم من نجاحها الباهر في انتخابات هذه السنة، لكنها بعد انتخابات المجلس الجزائري قاطعت جميع الانتخابات المحلية (أنظر الفصل التمهيدي).
(6) جمعية العلماء المسلمين لم تكن تعتبر تيار سياسي.
(7) Courrière Yves, Opcit, p391.
(8) Chevalier Jacques, Op cit, p104.
(9)Jurquet Jacques, Op cit, p76.

إصلاحي. ولا إلى انتخابات المجلس الجزائري، سنوات **1948**، والقمع الذي مسّ مرشّحيها فقط لأنهم أحرزوا على نجاح في انتخابات **1947** البلدية، أخافت الحاكم العام نايجلن والمستوطنين،[1] الذين ساهموا في تجاوزات لمنع الحركة الوطنية [2] للمشاركة في الميدان السياسي حفاظا على نفوذهم[3].

لكن يمكن الوقوف على ما ترتّب عن هذه المراحل من نتائج، انعكست على الوضع السياسي، خلال العشرية **(1950–1962)**، منذ سنة **1950** وحتى اندلاع الثورة أول نوفمبر**1954**.

فمنذ **1950**، بعد عمليات القمح والاعتقال التي جرت عليها سياسة السلطة الفرنسية واستعملتها ضد مناضلي الحركة الوطنية على إثر حادث بريد وهران (في أفريل**1949**)، انتهجت الحركة الوطنية مناهجا مختلفة، فالاتحاد الديمقراطي والحزب الشيوعي بقيا إلى غاية تاريخ اندلاع الثورة يأملان في استقلال فدرالي في إطار اتحاد مع فرنسا[4]. ودخلا في سباق الانتخابات المحلية، يتابعان اكتمال مشروع المجلس الجزائري[5]، بينما انقسمت الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية في جو من الأزمات عرفتها منذ **1949**[6]، الى مجموعة تبنت العمل السري[7] تحضيرا لثورة مسلحة، بتنظيم خلايا تنشط عبر العديد من النقاط في الجزائر، أشرف عليها ممثلون من المجلس الجزائري، بعقد اجتماعات سرية، يشرحون فيها فحوى مشاريع فرنسا الإصلاحية[8] ، ومتبنين للعمل السياسي العلني بالمشاركة في الانتخابات وعقد

---

(1) أنظر الفصل التمهيدي.

(2) Opperman Thomas, Op cit, p96.

(3) Lamunière Marc, Opcit, p162.

(4) راجع الفصل التمهيدي.

(5) Hannache Ahmed, Opcit,p101.

(6) أهمها: ازمة بريد وهران افريل سنة 1949.

أزمة 1950، على إثر تفكيك المنظمة الخاصة.

أزمة 1953، نظرا لسوء تفاهم حول انعقاد المؤتمر الثاني للحركة لانتصار الحريات الديمقراطية.

أزمة جوان 1954: قسمت الحركة لانتصار الحريات إلى مركزيين بزعامة بن خدة، ومصاليين يؤيدون فكرة زعامة مصالي الحاج لحركة الانتصار بزعامة حسين لحول .

(7) موازاة مع العمل الثوري في تونس.

(8) مثل جيلالي مبارك، دماغ العتروس، أحمد بودة.

المؤتمرات المحلية و الاقليمية لإسماع صوت القضية الوطنيةفي حين كان حضور الاوروبيين في هذه الأوضاع السياسية، من خلال سلطات الأمن، التي كانت أداة بيد كبار المستوطنين والجهات المؤيدة لاستعمال القوة [1]، لمتابعة نشاط الحركة السّري[2] باعتمادها على أشخاص تثق في خدمتهم لها [3] و رأت الحكومة الفرنسية فيهم سندًا، تعتمد عليه لاستقرار الاوضاع في الجزائر دون أن تتخذ أي إجراءات سياسية لتسوية الأوضاع بسبب استهانة بعض المسؤولين بخطر انفجار الأزمة، ظنا منهم "أن الجزائر هادئة وستبقى كذلك" [4] على الرغم من التحذيرات،التي تقدم بها ممثلون داخل المجلس الفرنسي مثل عباس فرحات وأحمد فرنسيس وغيرهما ممن كانوا يدركون جيدًا خطورة نتائج الوضع القائم [5]، القائم[5]، وغيرهم من الساسة[6] المهتمين بأمور الجزائر، لكن الحكومة الفرنسية الفرنسية لم تكن قادرة على اتخاذ أي إجراءات، سياسية بعيدا عن تأثير سلطة المستوطنين[7]،منشغلة بتسوية أوضاعها في تونس والهند الصينية، ولم تنتبه إلا بعد أن أصبحت تحت ضغط الأحداث في شمال إفريقيا، على الرغم من أن المعلومات كانت تصل الى المسؤولين وتطرح على مكاتبهم.[8]

يوم **23** أكتوبر **1954** قام وزير الداخلية، فرانسوا متران [9] بزيارة إلى الجزائر حيث تحدث أمام ممثلي المجلس الجزائري يوم **18** من هذا الشهر، عن تزوير الانتخابات ودعى إلى النزاهة فيها [10] لكن لم يكن باستطاعته التعبير عن خطورة الوضع أمام قوّة استعمارية ترفض أي نوع من الخطاب، يوحي أو يؤدي إلى استقلال الجزائر.

---

(1) Jurquet Jacques, Opcit, p88.
(2) Vaujour Jean, Opcit, p136.
(3) Ibid, p142.
(4) Ibid, p147.
(5) Vaujour Jean, Opcit, p, p128.
(6) مثل جاك شوفاليي عضو في المجلس الفرنسي سابق ورئيس بلدية الجزائر العاصمة و ممثلها في المجلس الجزائري. سنة 1951-1953
(7) Vaujour Jean, Ibid , p136.
(8) Juin Alphonse, Amar Naroun, Histoire parallèle de la France en Algérie 1830-1962, Ed, librairie académique Perrin, Paris, France, 1963, p32.
(9) 1916 –1996.
(10) Vaujour Jean, Ibid, p149.

أما المجلس الجزائري، المرتبط في تشريعاته، بقوانين سنّتها الحكومة الفرنسية في قانون **20** سبتمبر **1947**، وسلطته التنفيذية بيد أصحاب المصالح [1] كان يعاني من دسائس و تلاعبات قانونية تنذر إلى تفجير الوضع في الجزائر [2].

التقى فيه تيّاران، وطني غيور على وطنيته و استيطاني لا يربطه بالجزائر سوى مصالح مادية، يريد استغلالها بشتّى الطرق [3] بالدرجة الأولى وتغاضى عن سماع أي فكرة تعّبر عن انشغالات الجزائرين، فلم يأخذ اقتراحات ممثليه بعين الاعتبار [4] لحل مشاكله الاجتماعية والاقتصادية [5] وأهمل جميع المواد التي كانت في صالح هذا الأخير و نص عليها القانون الخاص بالجزائر [6].

فخطاب فرانسوا ميتران جاء متأخرا في ظروف سياسية مشحونة بخيبة أمل الحركة الوطنية ومناضليها [7] في انتخابات جادّة عامّة و مباشرة مثل ما نص نص عليها هذا القانون [8]، وغياب سياسة قائمة على أسس قانونية بعيدا عن القمع القمع والقوة، لحل مشاكل المجتمع الجزائري [9] والحكومة الفرنسية منشغلة بمشاكل تونس [10] و المغرب [11]، على إثر هزيمتها في ديان بيان فو (جوان) [12] وفي ظروف كانت الحركة الوطنية تحت تأثير السياسة الاستعمارية تعاني من اختلافات في مواقفها حول الدخول في عمل مسلح، أصبح وشيكا بتسارع الأحداث نحو اندلاع الثورة.

(1) Hartmut Elsenhans, Opcit, p472.
(2) Vaujour Jean, Opcit , p39.
(3) Chevalier Jacques, Opcit, p105, Hartmut Elsenhans, Ibid , p472.
(4)Hartmut Elsenhans, Ibid, p96.
(5) Cuttoli Maurice, Soustelle.J, Opcit, p14, Hannache Ahmed, Opcit, p90.
(6) Ougouag Abdelkader, Opcit, p62.
(7) Julien Charles A, une pensée anticoloniale…, Opcit, p202.
(8) Chevalier Jacques, Ibid , p116.
(9) حاول منداس فرانس، تهدئة الاوضاع بالدخول في مفاوضات مع الثوار التونسيين انتهى بعودة، الحبيب بورقيبة إلى تونس يوم 19 جويلية 1954 ومنح تونس استقلال داخليا يوم 31 من نفس الشهر لتتواصل المفاوضات بعد ذلك إلى غاية الاستقلال التام لتونس سنة 1956.
(10) Jordi Jean Jacques et autres, Opcit, p149.
(11) Chevalier Jacques, Ibid , p116.
(12) Jordi Jean Jacques et autres, opcit, p149.

بعد مؤتمر حركة الانتصار الحريات [1] و ما ترتّب عنه من صراع بين المصاليين والمركزيين [2] كثّف التيار الثوري لقاءاته و كان لبعض ممثلي [3] المجلس الجزائري[4] دور في الاتصال بمناضلي الحركة الوطنية داخل الجزائر وخارجها في مصر.[5]

لم تكن السلطة الأمنية غافلة عن نشاط الحركة للتحضير للعمل المسلّح[6]، فعملت على التقرب من مناضليها [7]في نفس الوقت الذي استنفرت قواتها العسكرية المحلية[8] وشنت حملة تحسيسية تحسبا لوقوع أعمال ثورية، كانت قد وصلتها معلومات بخصوصها من مصالح الأمن بالجزائر[9].

ليلة أول نوفمبر ، شنّت القيادة الثورية عدة عمليات متفرقة في العديد من المناطق على التراب الوطني، معلنة عن ثورة تحريرية، جعلت المجلس يعلن عن جلسات علنية، فرضتها تداعيات الثورة على عهد الحاكم روجي ليونار.

ثانيا- تداعيات الثورة الجزائرية:

بإشراف اللجنة الثورية للوحدة والعمل [10]، كمحاولة أخيرة لتجاوز أزمة صائفة **1954**[11]، بعدما تم تقسيم الجزائر إلى مناطق تنظيمية لنشاط القيادة، الثورية لشرح الأسباب والأهداف من هذه الثورة العامّة.

---

(1) عقد المركزيون مؤتمرهم بالجزائر العاصمة في جوان 1954، والمصاليون بباريس 16 جويلية 1954، تعرضا فيه المؤتمرون إلى سياسة فرنسا بالجزائر والصين إلى الأحداث في تونس.

(2) Simon Jacques, Op.cit, p166.

(3) مثل دماغ العتروس، بودة احمد ومصطفى فروخي...

(4)VaujourJean,Op cit, p252

(5) Simon Jacques, Opcit , p174.

(6) Vaujour Jean, Ibid, p43.

(7) بإشراف جاك شوفالييه رئيس بلدية الجزائر العاصمة و بعض المسؤولين عقد المركزيون اجتماعهم بين 13-16 جويلية بالجزائر العاصمة حضره وزير الداخلية فرانسوا ميتران.

(8) Favrod Charles Henri, La révolution…, Opcit, p75.

(9) Pervillé Guy, de l'empire à la décolonisation…, Opcit, p170.

(10) تأسست في مارس 1954، تتكون من خمسة 05 أعضاء، محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، رابح بطاط وديدوش مراد.

(11) Simon Jacques, Ibid , p162.

شنّ التنظيم الثوري أولى عملياته ليلة أول نوفمبر **1954** في مناطق متفرّقة وعديدة عبر الجزائر، بون (عنابة حاليا)، تلمسان، وهران، قسنطينة... مثلما أفادت به تقارير المصالح الأمنية قبيل اندلاع الثورة، [1] لكنّها كانت مركزّة وناجحة في منطقة الأوراس[2]، بلاد القبائل و مناطق أخرى من الشمال[3]

في جميع النقاط التي اندلعت فيها الثورة، استهدفت العمليات التفجيرية المنشآت الحساسة والحيوية (محطات الوقود، مصادر الكهرباء، الجسور) والمنشآت العسكرية (ثكنات، مراكز الدرك، مصانع ومخازن أسلحة) والبنى الاقتصادية (مخازن الخضر، مزارع المعمرين السكك الحديدية والسدود)، بلغ عددها ثلاثون عملية، خلفت سبعة قتلى وما يفوق العشرة من الجرحى، فعبرت القيادة الثورية بذلك، عن رفضها لوضع اجتماعي، اقتصادي وسياسي، عانى منه الشعب الجزائري وعن سخطها على طبقة برجوازية فلاحيه، كوّنت رأسمالها و ثروتها على كاهل الفرد الجزائري وعلى حساب مأساته.

بتنفيذها لهذه العمليات، في شكل متفرّق على عموم الجزائر من الشرق إلى الغرب، أرادت القيادة الثورية لفت انتباه القاعدة، إلى أن الثورة ليست محلية كسابقاتها من الثورات الشعبية وإنما هي ثورة عامّة، أريد منها زعزعت الإدارة الاستعمارية وتخليص الشعب الجزائري من هيمنتها، لكن هذه العمليات الأولى لم تلق استجابة إلا عند القليل، لذلك اعتبرتها السلطة الفرنسية عمليات عابرة، ولم تلها أي اهتمام، على الرغم من أن الحاكم العام روجي ليونار قد أصبح متأكدا من صحّة أخبار كانت تصله على تفجير الوضع في الجزائر[4].

---

(1) Duchemin Jacques C, Histoire du F.L.N, Ed, Table ronde, Paris, France,1963, p50.

(2) فهذه المناطق شكلت ملاجئ للجزائريين الفارين من قمع السلطات الفرنسية، التقى فيها المنضمون المتبنين لفكرة الثورة واتصل بعضهم بالبعض بعيدا عن مراقبة السلطات الاستعمارية ،لأنها وعلى الرغم من شساعة نطاقها الإداري فإنها كانت تحت إشراف طاقم إداري ضعيف

(3) المقاومة الجزائرية، 24 ديسمبر1956، العدد04، ص6 .

(4) Hartmut Elsenhans, Op cit, p 211.

فاجأت هذه الأحداث السلطة الفرنسية، و أدهشت الذين صرّحوا بأنها مسألة لا تعدو أن تكون محاولة تقوم بها يد أجنبية، تفاديا لطرحها أمام مجلس الأمم[1].

بالنسبة للحاكم العام **Roger Leonard** و مدير الأم ن **Vaujour Jean**، كانت بترتيب القاهرة [2]، لأنّ بعض مناضلي الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية المتابعين من قبل السلطة الفرنسية، متواجدين بمصر منذ تاريخ بعيد.

بعد تصريح مصباح[3] رئيس المكتب الفدرالي للحركة بفرنسا،عن مسؤولية المنظمة السرية عن الأحداث [(4)]، وجّهت السلطة الفرنسية إليهم أصابع الاتهام فأمرت بإلقاء القبض على المتسبّبين مباشرة في الأحداث، كل من له علاقة من قريب او من بعيد بحركة(**M.T.L.D**)[(5)] و المشتبه فيهم، بسبب أفكارهم الوطنية التي كانت ترفضها الحكومة الفرنسية[6] على الرغم من عدم ثبوت مشاركتهم.

قامت السلطة الفرنسية بهذا الاجراء، إمّا لأنها كانت مقتنعة بأنها تمكّنت من شلّ عمل المنظمة الخاصة وحلها نهائيا منذ سنة **1950** و بالتالي فان مصباح أراد المغالطة، تفاديا لتعريض مناضلي الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية لقمع البوليس، أو أنها قصدت به خطوة أولى لحل هذه الأخيرة [7] بصفة رسمية والتخلص من معارضة سياسية لها شعبية قوية، متجاهلة بذلك وجود تنظيم ثوري محكم، يجمع بين صفوفه، مناضلين لهم خبرة عسكرية وسياسية وتجارب تنظيمية، اكتسبوها بانتماءاتهم للحركة الوطنية، وذلك ما فسرته، النقاط المستهدفة ليلة أول نوفمبر[(8)].

---

(1) المقاومة الجزائرية، 24 ديسمبر1956، العدد04، ص6.

(2)Courrière Yves,Opcit,p369.

(3) ممثل سابق في المجلس الجزائري، عن الاتحاد الديمقراطي سنة 1948، مستقيل.

(4) Simon Jacques, Op cit, p81.

(5) Vaujour Jean, Op cit, p148.

(6)Compte rendue de la journée d'étude et d'information qui s'est déroulée à Paris, le dimanche 22 mai 1955, Ed, S.E.P.T, Paris, France, juin1955, P25.

(7) شغل قرار حل الحركة لانتصار الحريات و الديمقراطية حيزا هاما في مناقشات المجلس الجزائري شهر نوفمبر بين مؤيد و معارض لهذا القرار باعتبار ان الحركة تعد تنظيما سياسيا قانونيا.

(8) Simon Jacques, Ibid , p179.

في اليوم التالي، 2 نوفمبر 1954، قدّم الحاكم العام، لائحة إلى المصالح الأمنية بباريس، يطلب فيها تعزيزات عسكرية، استجاب له عنها وزير الداخلية **Mittérrand Francois** [1] والأمين العام و كاتب الدّولة للقوات المسلّحة **Chevalier Jacques**، كلاهما مقتنعين بضرورة إجراءات أمنية مستعجلة وصارمة[2] فوصلت أولى الفيالق العسكرية الى الجزائر [3]على رأسها القائد **Ducournau** في انتظار أن تليها تعزيزات من قوات المظلية[4].

يوم 3 نوفمبر وباتفاق مع الحاكم العام، زار الجزائر ممثلون عن السلطة الفرنسية في المجلس الفرنسي **René Mayer** وجاك شوفاليي، الذي اعتبر أن ما يجري في الجزائر هو من عمل الثوار التونسيين الذين لجأوا إلى الحدود الجزائرية تحت ضغط الجنرال **لاتور**[5] واتصلا ببن شنوف رئيس بلدية خنشله وممثلها في المجلس الجزائري، للحصول على معلومات حول الثورة، اعتقادا منهما، بوجود علاقة له بها، لكن هذه المحاولة باءت بالفشل [6] ولم يحصلوا على أية معلومة منه.

يوم 4 نوفمبر، اعترضت مجموعة من الثّوار حافلة ركاب، على الطريق الرابط بين بسكرة و أريس، بتغنامين، قتل على إثرها القائد حاج صدوق والمعلم الفرنسي الشاب **Monnerot Guy** وجرحت زوجة هذا الأخير.

أصبح هذا الحادث موضوع المسؤولين في السلطة الفرنسية في مناقشات المجلس الفرنسي[7] ووجهت الاتهامات حول مسؤولية الأحداث إلى بن بلة

---

(1) Chevalier Jacques, Opcit, p128.
(2) Duchemin Jacques C, Opcit, p59.
(3)Djeghloul Abdelkader, d'Eldjazair à El Djazair.. en passant par l'Algérie, pour un regard national, essais algériens d'histoire sociale et culturelle, Ed, Dar El Gharb, Oran, Algérie, 2004, p145.
(4) Favrod Charles Henri, Le F.L.N... Opcit, p128.
(5) المقاومة الجزائرية، سابق، 24 ديسمبر1956، عدد04، ص6.
(6) Vaujour Jean, Opcit, p223.
(7) حول ملابسات هذا الحادث، أنظر:
Duchemin Jacques C, Ibid, p-p 42-51. – Jurquet Jacques, Op cit, pp79, 89,Horne AlistaireHistoire, de la guerre D'Algérie, Ed, Albin Michel,Paris , France , 1991,Traduit de l'anglais par Yves du Guerny en collaboration avec Philippe Bourdrel, p 94.

ومصالي الحاج[1] .

يوم 5 نوفمبر قامت السلطة الفرنسية بحل الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية رسميا واعتقلت العديد من مناضليها، بما فيهم المقربين من الإدارة الفرنسية، مثل كيوان عبد الرحمان [2] و تعرّضت منازل العديد من مناضليها للتفتيش في الجزائر و فرنسا[3].

واصلت القوات العسكرية الفرنسية متابعتها للثوار في المناطق الثائرة بمساعدة السلطات المدنية المحلية [4] و تنفيذ عملياتها العسكرية بقيادة **Ducournau، Blanche، spillman** و **Gazzerie** و غيرهم من القادة العسكريين لمحاصرة الثوار [5]، و دخلت القوات الفرنسية في مشادّات عنيفة مع جيش التحرير، تكبدّت على إثرها خسائرًا بشرية، كان لها تأثير على بلوغ صدى الثورة إلى القاعدة الشعبية و انتشارها في مناطق غير التي انطلقت منها يوم أول نوفمبر **1954**م.

تحت ضغط الثورة، و كإجراء أوّلي أخلت السلطة الفرنسية المناطق الساخنة، لتسهيل عمليات التمشيط بحثا عن الثوار، و دعت السكان للالتحاق بما أسمته "بمناطق الأمان" "قبل **21** نوفمبر مصحوبين بأسلحتهم [6] ولن يتعرّض أي احد منهم لأي أذى".

جمّعت السلطة الفرنسية السكان في هذه المناطق، تحت حراسة قوّة عسكرية[7]، في مساحة محدودة لعزلهم عن الثورة و التقرّب منهم للحصول على على معلومات[8] حول الثوار من جهة، و من جهة أخرى، و بضغط المعمّرين

(1)Vallaud Pierre, Op cit, p103.

(2) كيوان عبد الرحمان نائب رئيس بلدية الجزائر العاصمة .

(3) Favrod Charles Henri, Le F.L.N..., Op cit, p128.

(4) نائب محافظ مدينة باتنة.

(5) Courrière Yves, Op cit, p409.
(6) Favrod Charles Henri, Ibid , p128.
(7) Carnatton Michel, Op cit ,p102.

(8) Courrière Yves, Op cit , p 398.

لحماية أرواحهم و ممتلكاتهم، تكوّنت فرق للدّفاع الذّاتي انظم إلى صفوفها العديد من الجزائريين لتعويض النقص في القوّات العسكرية و الأمنية[1].

اعتمدت السّلطة الفرنسية والقيادة الثورية، على استعمال القوّة، لاستقطاب القاعدة الشعبية إلى طرحها، لكن الفرق، يكمن في هدف كل منهما.

فالقيادة الثورية، على رأسها جبهة التحرير، استعملت القوّة ضد الهياكل المادية الحساسة اقتصاديا و اجتماعيا، لإجبار السلطة الفرنسية للاعتراف بجبهة التحرير كممثل وحيد للشعب الجزائري يمكنه الدخول في مفاوضات رسمية مع السلطة الفرنسية حول استقلال الجزائر[2].

بينما، اعتمدت السّلطة الفرنسية على القوّة ضد الثوار، و من شكّت في مشاركتهم في أحداث أول نوفمبر، للقضاء على الثورة من جهة ومن جهة أخرى، لتوفير أجواء هادئة لتطبيق قانون **1947**[(3)]، للحفاظ على الجزائر في الدائرة الفرنسية رافضة بذلك أي مبادرة للحوار مع القيادة الثورية و ذلك ما دلّ عليه تصريح فرانسوا ميتيران "بان الحرب هي الوسيلة الوحيدة للتفاوض" مع الثوار[4].
الثوار[4].

تواصلت أحداث الثورة على هذا النسق، تسابقت خلالها القيادة الثورية و السلطة الاستعمارية الرافضة للواقع الثوري لاستقطاب القاعدة، و تدعو للتهدئة، مستعملة أبشع و أعنف الإجراءات العسكرية [5]، في انتظار دخولها مناقشات المجلس الفرنسي يوم **12** نوفمبر. أمام هاتين الإستراتيجيتين، كان على القاعدة أن تختار الفضاء الذي يلائمها، إما الانضمام إلى جبهة لتحرير لخوض المعركة في سبيل استقلال وطني، أو قبول الإصلاحات للبقاء في الدائرة الفرنسية.

(1) Vaujour Jean, Op cit, p242.
(2) Chevalier Jacques, Opcit, p81
(3) Lacheraf Mustapha, Opcit, p122.
(4) Martin Claude, Histoire de l'Algérie française, Ed, Robert Laffont, France, 1969, p 137.
(5) Egretaud Marcel, Op cit, p225.

يوم 12 نوفمبر 1954، خلال مناقشات المجلس الفرنسي حول الثورة الجزائرية، تصادمت الآراء حول أسباب الثورة، والحلول الممكنة [1] واشتدت الخلافات[2] على الجهة المسؤولة عنها، [(3)] وحول الطريقة الممكنة لاستقطاب السكان و الإستراتجية الممكن اعتمادها لإجهاض الثورة في المناطق السّاخنة قبل انتشارها.ّ

صرّح خلالها رئيس الجمهورية **Mendès France** أمام أعضاء المجلس الفرنسي، بلهجة عنيفة باستعمال القوّة، للحفاظ على الأمن الداخلي في الجزائر من اجل وحدة الجمهورية "فالجزائر هي فرنسا و لا يمكن الحياد على هذا المبدأ أبدا"[4] للقضاء على المشروع الاستقلالي.

شكّلت جميع هذه النقاط الواردة في مناقشات المجلس الفرنسي محور نقاشات دارت بين ممثلي سكان الجزائر، من الهيئة الانتخابية الأولى و الثانية في المجلس الجزائري[(5)] منذ نوفمبر **1954** إلى غاية إلغاء هذا الأخير في **12** أفريل أفريل **1956**.

ثالثاــ بداية طرح أحداث الثورة في مناقشات المجلس الجزائري:

قبل أن يتناول المجلس الجزائري مناقشاته ، فتح المجلس الفرنسي جلساته حول الثورة التحريرية الجزائرية يوم **12-13** نوفمبر، استمع خلالها رئيس الحكومة منداس فرانس ووزيره للدّاخلية فرانسوا ميتران [(6)]، إلى مداخلات تسعة عشرة (19) ممثل عن المقاطعات الجزائرية الثلاثة، من الهيئة الانتخابية الأولى

---

(1) رفض المعمرون و على رأسهم روني مايير عضو في المجلس الفرنسي أي إصلاحات لحل الأزمة الجزائرية و اعتبروها سياسة تؤدي إلى تخلي فرنسا عن الجزائر انظر : نفسه ص 425.

(2)Vaujour Jean, Op cit, p-p,254-293, Yves Courrière, Op cit, p 423

(3) لقوة ممثلي هذه المنطقة في المجلس الجزائري، الذين ينتمون إلى فدرالية رؤساء البلديات مثل: Amédée Froger

(4)Egretaud Marcel, Opcit, p233.

(5) حول هذه المناقشات والخلافات. أنظر: - Vaujour Jean, Ibid, p-p254-263, 271, 277, 290, 293, Jurquet Jacques, Op cit, p-p, p89-108, 119.

(6) Julien Charles André, une pensée anticoloniale…Op cit, p248.

والثانية[1]، وإلى انتقادات المعارضة وتوضيحات قدّمها ممثّلو الحكومة، حول الإستراتجية الواجب اعتمادها في الجزائر خلال هذه الفترة الحرجة من تاريخ فرنسا[(2)].

خلال هذه المناقشات، أغلب الممثلين سواء من الهيئة الانتخابية الأولى من الأوروبيين أو الثانية، مثل بن غانا، سيد قارة وبن يونس وغيرهم، ممن كانت مصالحهم مهدّدة في الجزائر. دافعوا عن بقاء الجزائر فرنسية وطالبوا بتشديد الإجراءات وأجمعوا على أن أسباب هذه الثورة كانت اقتصادية كما نبّهوا إلى الوضع الاجتماعي المتردي في حين بدت مساهمة ممثلي الحركة الوطنية حذرة ومتحفظة في هذه الأمور!؟.

بعد الاستماع إلى المتدخلين ختم الرّئيس منداس فرانس ووزيره للداخلية فعاليات هذه الجلسة بالإجابة على الانشغالات المطروحة صرّح على إثرها رئيس الحكومة بأن الجزائر ستبقى فرنسية، ولقي تصريحه هذا، تأييدا من الحضور، ما عدى الشيوعيين[(3)].

يوم 13 نوفمبر، بعد انتهاء المناقشات في المجلس الفرنسي، متأثرا بالانتقادات الموجهة للحكومة الفرنسية حول أحداث أول نوفمبر، زار فرانسوا ميتران[4]، الجزائر، وصّرح بأن الوسيلة الوحيدة للتفاوض مع "الثوار" هي الحرب الحرب "لأن الجزائر هي فرنسا" [(5)]. لكن قناعة معظم التوجهات السياسية ،

(1) مثل بن حبيلس شريف عن التجمع الجمهوري اليساري الذي نوّه بمواقف فرحات عباس التي أجهضت بسبب التمييز واللاّعدالة و مصطفاي عن الاتحاد الديمقراطي الذي أشار إلى أن المشكل سياسي و Girault المتحدث باسم الحزب الشيوعي الفرنسي قرأت المنشور، الذي وزعته السلطة الفرنسية بواسطة الطائرات تدع الناس فيه الى الالتحاق بمناطق الأمان والاشتراكي Marius Monteil، الذي رأى أن الحل العسكري سيضاعف عدد القتلى و Léon Muscatele ممثل الجزائر العاصمة وHenri Borgeaud المتأثر بالمعلومات التي أفاده بها صديقه Costes المسؤول الجهوي عن الشرطة في الجزائر، فارجع أسباب الثورة إلى أخطاء الحكومة الفرنسية ألتي كان عليها أن تكون على علم بما يحدث في مستعمراتها القريبة أو البعيدة ، و غيرهم ممن تقاسموا المناقشات مع رئيس الجمهورية Michel Debréخلال يوم كامل.

(2) Simon Jacques, Op cit, p183.

(3)Discours de M, Roger Léonard, J.O.A: Débats de l’assemblée algérienne, 16 novembre 1954, n°41, p1056.

(4)فرانسوا ميتران: رجل سياسي فرنسي، ولد بجارناك 1916، و توفي بباريس في فرنسا سنة 1996.

(5) Martin Claude, Op cit, p137.

بضرورة الحل السياسي للأزمة في الجزائر، أدّت إلى مواصلة المناقشات حول الثورة في المجلس الجزائري تم الإعلان عنها يوم **16** نوفمبر.

بعد مضي **15** يوما على الثورة، بعدما خابت تكهنات **Raymond Laquière**[1] الشديد الثقة بنفسه[(2)] بأن أحداث الجزائر لن تتعدى **15** يوما، جهلا منه بالقطيعة الحاصلة بين شباب يقود الثورة وبين الحكومة الفرنسية و جميع من لهم قناعة بأن الجزائر فرنسية، و كل من يؤيّدهم في هذا الطرح [(3)] وبعد ما قزّم الحاكم العام روجي ليونار أحداث أول نوفمبر [(4)] فأوكل مهمة قمعها إلى الشّرطة وأفراد من الجيش عادوا لتوّهم من الهند الصينية[(5)].

يوم 16 نوفمبر، طبقا للمادة **35** من قانون**1947**، افتتح المجلس الجزائري جلسته العادية، الثالثة لهذه السنة **(1954)**[6]، بخطابين ألقاهما الحاكم العام **Roger** العام**Roger Leonard** ورئيس المجلس الجزائري **Raymond Laquière**[7] على مسامع الحضور غاب منهم عدّة ممثلين، معمرين، و جزائريين مثل عرزور، غلام الله و بن شنّوف[8]، الذي لم يكن محلّ ثقة السلطة الاستعمارية[9]، و و كان قد التقى بممثليها يوم 02 نوفمبر وتبادلا معهم الحوار حول أحداث أول نوفمبر بصفته رئيسا لبلدية خنشلة،احدى المناطق التي عرفت أول العمليات التي انطلقت في الجهة الشرقية من منطقة الاوراس، يعرف الطّريقة التي يستنطق بها[10] كل من شكّت السّلطات الأمنية بمساهمته أو مساندته لما يحدث في الجزائر.

---

(1)ريموند لاكيير: رئيس المجلس الجزائري ، من اكبر مالكي العقار و رئيس بلدية Saint-Eugène.

(2) Vaujour Jean, Op cit, p226.

(3) Ibid .

(4) تقييمه الأوضاع بالجزائر كان سببا في اتحاد المعمرين موقعا سلبيا منه ومن سياسته.

(5) Vallaud Piere, Opcit, p102.

(6) J.O.A: Débats de l'assemblée algérienne, 16 novembre 1954, n°41, p1051.

(7) أنظر ملحق رقم 4.

(8) ضابط عسكري سابق في الجيش الفرنسي عضو سابق في المجلس الفرنسي عن (.M.R.P) متزوج من فرنسية ألزاسية، من عائلة لها تأثير قوي في شرق الأوراس ،شغل إلى جانب عدة مناصب برتبة قايد و مهام أخرى أوكلت له وللعديد من أفراد عشيرته.

(9)Yves Courrière, OP cit, p385.

(10) هذا ما عبّر به بن شنوف لجاك شوفاليي ، انظر:نفسه، ص385 .

بعد ما انتهى الحاكم العام و رئيس المجلس من إلقاء خطابيهما الذي لم يختلفا من خلاله حول السّياسة الفرنسية قبل و خلال الأحداث وحول تداعيات الثورة[1].

قيّم رئيس المجلس، **Raymond Laquière** العمليات الأولى، التي نفذّتها القيادة الثورية، بأنّها فاشلة وأنها أثبتت للعالم "أن الشريحتين الأوروبية والجزائرية ستبقيا ن متّحدتين،" [2] و اقترح على المجلس الجزائري مناقشات علنية"الأسبوع المقبل" حول الأحداث في الجزائر" لكن **Valle** ممثل(R.P.F.) تجمع الشعب الفرنسي[3] متأثرا بما جاء في الخطابين، أيّد رأي **Malpel** رئيس بلدية باتنة بفتح المناقشات مباشرة.

بأغلبية **26** مقابل **5** أصوات، تمّ تحديد يوم **24** نوفمبر **1954**، موعدا لبداية مناقشات المجلس الجزائري حول "أحداث الجزائر المؤلمة"[4] و انتهت جلسة جلسة هذا اليوم باقتراح قدّمه ممثلون عن الهيئة الأولى **Aloi**،[5] **Bortolli** و ولد ولد عودية، حول ضرورة اتخاذ إجراءات استعجاليه لإصلاح ما خلّفته الأحداث في هذه المرحلة[6]، دليلا على أنه وإلى غاية هذا اليوم، كان هناك من الجزائريين وغيرهم من الأوربيين، عن قناعة أو بدون قناعة، يعتقدون أن أول نوفمبر حدث آني لا بدَّ من إجهاضه.

خلال هذه الجلسة التحضيرية، ظهرت سيطرت ممثلي الشّرق الجزائري ، بمداخلاتهم و أخذت آراؤهم بعين الاعتبار، نظرا لتمركز الأحداث في المناطق

---

(1)ملحق رقم 5 .

(2) Ivo Rens, Op cit, p234.

(3) تأسس بزعامة الجنرال ديغول سنة 1947، مبدأه تحويل الإمبراطورية الفرنسية إلى فدراليات و على اثر الحرب الباردة سنة1949، أصبح يدعو إلى اتحاد ليبرالي يكون حكّامه مسؤولين أمام مجلسي الجمهورية الفرنسية وبرلمان الإتحاد الفرنسي، انقسم هذا التجمع على نفسه ليظهر سنة 1952 باسم.U.R.A.S يساند مشروع منداس فرانس ومن مناضليه جاك سوستال و ثلاثة وزراء في حكومة منداس فرانس، ساندوا أفكار ادغار فور على عهد حكومة غي مولي ثم استقالوا.

(4)Le président, J.O.A: Débats …, Op cit, 16 novembre 1954, p1057.

(5) اشتراكي راديكالي.

(6) Vallaud Pierre, Op cit, p102.

التي يمثّلونها أولا، و لقوّة نفوذهم ثانيا [1] على عكس ممثلي الهيئة الثانية، [(2)] الذين لم يحاولوا فرض اقتراحاتهم و مداخلاتهم إلا مع بداية المناقشات حول "أحداث الجزائر". هذا ما كان ينذر بصدامات حادّة تعكس سوء التّفاهم القوي، بين ممثلي المجلس الجزائري، حول الوضع السائد، الذي خلّفته أحداث الثورة التحريرية ليلة أول نوفمبر، بدءا بالجلسات التي جرت من 24 –26 نوفمبر و طيلة الجلسات التي تلتها، إلى غاية تاريخ إلغاء المجلس الجزائري في 12 أفريل 1956، إعلانا عن مرحلة جديدة من مراحل ثورة نوفمبر 1954.

(1) Jurquet Jacques, OP cit, p 120.

(2) أنظر مداخلات قاضي، بن عبيد وفرنسيس، و موقف رئيس المجلس منها J.O.A : Débats…, Op cit, 16 novembre 1954, n°43, p 1057.

بعد ما تمّ الإعلان رسميا عن بداية المناقشات حول "أحداث الجزائر" [1] ترأس Raymond Lacquière جلسات المجلس الجزائري، بروح استعمارية [(2)] و بكل دغماتية، أدار فعالياتها، فمنح الكلمة لمن شاء ومتى شاء، لأصحاب المال المسيطرين على الاقتصاد في الجزائر، **Sérigny**، de Calan، **Amédée Froger**، و غيرهم ممن كانت لهم علاقة بالرأسمالية الاستعمارية. [(3)] انتقدوا الحكومة الفرنسية وممثليها في الحكومة العامّة لتهاونهم في اتخاذ إجراءات أمنية صارمة في الجزائر [(4)]، وجعلوا مدير الأمن **Vaujour Jean** ، محطّ وابل من الأسئلة،[(5)] في حين عرقل رئيس الجلسة، في بعض الأحيان وحرم أحيانا أخرى، كل من قال عكس ذلك وطلب حلولا سلمية للوضع القائم.

خلال هذه المناقشات، استنكر جميع المتدخلين أحداث الثورة لأثرها على الأوضاع، و الحّوا على غلق أي باب للتهاون في مثل هذه الظروف، اجتمعت نداءات الممثلين كاملة حول "ضرب الثورة بقوة وفي أسرع وقت" [(6)] إلا القليل منهم[(7)].بتحريك من أصحاب رؤوس الأموال [8]، رفض رئيس المجلس الجزائري فتح الحوار حول المواضيع السياسية [(9)]، على الرغم من أن الظروف التي كانت تعيشها الجزائر، تعتبر مبررا كافيا لمثل هذه المداخلات[(10)].

أولا- جلسة 24 نوفمبر 1954:

(1) Le président, J.O.A: Débats...، 16 novembre 1954, Opcit, p1057.
(2) Vatin Jean Claude, Opcit, p262.
(3) Cadi (Ali), J.O.A, Ibid, p1077.
(4) Martin Claude, Opcit, p143.
(5) Vaujour Jean, Opcit, p293.
(6) هذا ما أكّده المدير العام للأمن جون فوجور في كتابه، المذكور سابقاً، ص225.
(7) ممثلي الاتحاد الديمقراطي وبعض الممثلين الجزائريين في الهيئة الانتخابية الأولى مثل ولد عودية، أنظر مناقشات المجلس الجزائري 24 نوفمبر 1954 (مداخلة ولد عودية، ص1085).
(8)Jurquet Jacques, Op cit, p 120.
(9) لم يسمح رئيس الجلسة ريموند لاكيير، لفرحات عباس إنهاء مداخلة بدأ فيها، للسبب ذاته، في حين أن جميع المداخلات كانت في نفس السياق.
(10)Mannoni (Jean), J.O.A, 24 novembre 1954, n°43, p1084.

I- موقف Raymond Laquière، رئيس المجلس من مداخلات ممثلي المجلس الجزائري:

بعد ما منع **Raymond Laquière**(رئيس الجلسة) الممثلين قاضي وفرنسيس من تناول الكلمة، على الرّغم من احتجاجات ممثلي الاتحاد الديمقراطي والشيوعيين [1]، افتتح مناقشات هذا اليوم، بقراءة اقتراح تقدّمت به لجنة الميزانية.

بعدما انتهى من قراءة هذه الوثيقة المتعلّقة بأحداث أول نوفمبر ودور السّلطة في استتباب الأمن،"حفاظا على الثّقة التي وضعتها الشريحتان في الحكومة الفرنسية، دعا **Raymond Laquière** ممثّلي المجلس الجزائري إلى ضرورة التّعاون مع الحكومة الفرنسية، بإيفادها بجميع المعلومات، واتّخاذ الإجراءات اللازمة، لمعاقبة "المذنبين" بدون تردّد، وبكل قوّة، حتى لا يصبح الأمن في الجزائر موضع مساومة، مهدّدا من أيد خارجية أوتنظيمات داخلية" [2].

أعطى رئيس الجلسة الكلمة لممثل الهيئة الانتخابية الثانية قاضي، الذي قدّم عريضة اقتراحات، اعتبر "تقديمها ضرورة ملحّة"[3]واقترح التّصويت عليها، لكن رئيس المجلس وأغلبية أعضاء الهيئة الأولى، وبإجماع لجنة التّصويت، التي كانت من ترتيب مسبق من طرف رئيس المجلس، لم يتّم التصويت على اقتراح قاضي[4]لان هذا الأخير، نبّه في وثيقته التي قدّمها، إلى حقّ الحكومة الفرنسية وحدها،في اتّخاذ الإجراءات اللازم لاستعادة الأمن والهدوء في الجزائر، مشيرإلى الهدوء السّائد، بتوفانة (بمنطقة الأوراس)، "بعد الحوار الذي أجرته الإدارة المحلية،التي لازالت متواجدة في عين المكان، لمعاينة الأوضاع[5]، والارتياح السائد لدى السكان بعد تكوين قوّات الدّفاع الذّاتي[6]؛ و"لان كل

(1) J.O.A : Débats…, 24 novembre 1954, Op cit, p1078.
(2) Montion présentée par la 1° commission , J.O.A, Ibid , p1076.
(3) Raymond (Laquière), J.O.A, Ibid.
(4) Vaujour Jean,Opcit, p242.
(5) Cadi (Ali), J.O.A : Débats…, 24 novembre 1954, Op cit, p1076.
(6) Vaujour Jean, Ibid,

حديث غير مناسب" [1] "أمام حضور أجنبي [2] خلال هذه الجلسة" في مثل هذه الظروف وبمثل هذه المعطيات، قد يؤدي إلى تأويلات لا تخدم سيّاسة [3] الإدماج، مما يؤثّر على علاقة الجزائر بفرنسا. لهذا اقترح قاضي تأجيل المناقشات في المجلس الجزائري إلى تاريخ لاحق."[4]

و لتقديم معلومات حول الأحداث في الجزائر، طلب **Urbani Henri**، نائب الحاكم العام توجيه الكلمة إلى المدير العام للأمن **Vaujour Jean**، لتقديم "تقرير تقني وموضوعي" حول الأحداث والأوضاع في الجزائر. لكن رئيس الجلسة **Raymond Laquière** رفض طلبه، بحجّة منح هذا الأخير الكلم ة، بعد التّصويت على الوثيقة المقدّمة من لجنة الميزانية[5].

في انتظار التصويت على هذه الوثيقة، قرأ أحمد فرنسيس، ممثّل الاتحاد الديمقراطي وثيقة اقتراح تقدّم بها زملاؤه، في التّوجُّه السّياسي، **(U.D.M.A.)**، فرحات عباس، بن الحاج سعيد، بو يوسف و ساطور.

من خلال الوثيقة المقدّمة، تفادت هذه المجموعة من ممثلي الهيئة الثانية، الحديث عن اتخاذ أي إجراء ضدّ الثورة والثوّار، و نبّهت إلى "الظروف التي أصبحت الجزائر تعاني منها، مخلّفة ضحايا وأبرياء، جرّاء الإجراءات القمعية، الردعية التي لا يمكنها "تحقيق حلول ديمقراطية للمشكلة الجزائرية، مثلما أقرّته قوانين الجمهورية الفرنسية". و طالبوا الحكومة الفرنسية "بالقيام بإصلاحات نابعة من وعودها، تتماشى وتطلّعات الشعب الجزائري" [(6)] و هذا يعني أن ممثّلي الاتحاد الديمقراطي، لازالوا يطمحون في البقاء في الدائرة الفرنسية، إيمانا منهم بمشاريع فرنسا الإصلاحية.

---

(1)Cadi (Ali), J.O.A : Débats…, 24 novembre 1954, Op cit, p1078.
(2) Rens Ivo, Op cit, p234
(3) يؤيّدها أغلب ممثلي الهيئة الثانية.
(4) Cadi (Ali), J.O.A, Ibid.
(5) Le président, J.O.A, Ibid.
(6) Motion présentée par les élus de l'U.D.M.A, J.O.A : Débats…, 24 novembre 1954, Op cit, p1077.

أما لخضاري [1] فتقدّم بقراءة نصّ من اقتراح تقدّمت به مجموعة [(2)] من ممثّلي الهيئة الثانية الأحرار، ممن كانت لهم مكانة راقية [(3)] في المجتمع الجزائري. أكّدوا فيها على "شدّة تأثّرهم بما خلّفته الأحداث "المؤلمة" وعبّروا عن ذعر الشّريحة الجزائرية والعلاقة الأخوية التي تربطها بالأوروبية، المتأثرة هي الأخرى بهذه الأحداث".

كما عبّر هؤلاء الممثلون، عن ثقتهم في الحاكم العام للجزائر "بإعادة الهدوء في الجزائر، بالعودة إلى الإصلاحات التي أعلن عنها وزير الداخلية **Francois Mittérand** الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية، "حفاظا على وحدة الجزائر التي مزّقتها الأحداث". ثمّ دعوا زملاءهم الأوربيين للتّحلّي بالهدوء. "بتفادي اتّخاذ أي إجراء "يكون سببا في زعزعة السّكينة السّائدة بين الشريحتين إلى غاية الآن"، وطالبوا بمعاقبة المذنبين و "المذنبين وحدهم" في هذه الأحداث [4]، وعيا منهم بالإجراءات التي يمكن أن تتّخذها السّلطة الفرنسية في مثل هذه الظروف لاستتباب الأمن، الذي لم يكن لممثّلي المجلس الجزائري دورا فيه، إلى حد الآن [5].

استحسن رئيس الجلسة **Raymond Laquière**، محتوى هذه العريضة واقترح تقديمها للتصويت ضمن العرائض الأخرى، على الغم من أن "نفس هذه الوثيقة لم تقبل في السابق" !؟[6] دليلا على غموض القاعدة القانونية، المنظمة لسير جلسات المجلس الجزائري.

ففي الوقت الذي كان فيه جزائريون يخوضون معارك عنيفة و غير متكافئة، مع القوّات العسكرية الفرنسية، يدفعهم الطموح، لاسترجاع الاستقلال الوطني، كان من مواطنيهم داخل المجلس الجزائر ي يدعون إلى معاقبتهم و تطبيق

(1) عضو في المجلس الجزائري من المرشّحين الأحرار، خلفا لمصباح ممثل عن الاتحاد الديمقراطي، المستقيل.

(2) بوطالب عبد القادر، لخضاري، بوطالب حسين، إيمالاين، ايت شعلال، بوسلان، حربي، حواس، بن حاج ،تباني، تامزالي و مشري.

(3) وتباني صاحب مؤسسة نقل للمسافرين وتامزالي له مكانة في المجال الفلاحي و نفوذ قوي على سير المسائل السياسية في الجزائر.

(4)Lakhdari (Smail), J.O.A: Débats…, 24 novembre 1954, Op cit, p1077.

(5) Rens Ivo, Op cit,34.

(6)Lakhdari (Smail), J.O.A, Ibid.

إصلاحات لم تتحقق إلى غاية هذا التاريخ. إمّا خوفا على مناصبهم، مراكزهم في السّلطة و الجاه، الذي لا زالو ا متمسّكين به، ولا يثقون في نجاح الثورة، فطالبوا بإخمادها. أو العكس، فيكون كلامهم محاباة للسّلطة الفرنسية خوفا أو تجنبا لتعرّضهم لنفس مصير الثوار، أو مصير كل من يقول غير ما تقوله الحكومة الفرنسية وتعمل على إقناع الرأي العام الفرنسي والعالمي به[1].

في الجلسة الثانية، المخصّصة لهذا اليوم من المناقشات، وبعد أخذ ورد في الكلام، بين رئيس المجلس والممثل قاضي، حول العريضة التي تقدّم بها هذا الأخير.

منح رئيس المجلس الكلمة لـــ **Sérigny**[2]، أحد الممثلين الذين لهم كلمة مسموعة في المجلس الجزائري [3]، عارضها الممثل قاضي، على إثر ذلك طلب**Justrabo**[4] الممثل الوحيد [5] عن الحزب الشّيوعي الجزائري الكلمة، ليطرح ليطرح سؤاله عن المنحى الذي ستأخذه الجلسة الموالية "هل بمناقشة عرائض لم يطّلع عليها أعضاء المجلس الجزائري ولا يعرفون محتواها"؟ أو طبقا لتحضير مسبق لمجرى المناقشات كما قال الممثّلان قاضي و **Baretaud** من قبله.

قاطع شكّال هذه المشادّات الكلامية بين ممثل الهيئة الثانية و رئيس المجلس، بطلبه الكلمة، منحها له هذا الأخير، بعد إذن **Sérigny**، المسجل الأول على لائحة المداخلات المبرمجة في هذه الجلسة.

حاول رئيس الجلسة عرقلة مداخلة علي شكال، لكن هذا الأخير، وعيا منه بما يجري في كواليس هذا المجلس، استطاع إقناع رئيس الجلسة بتقديم عريضته أمام لجنة المناقشات على غرار "ممثّلي الهيئة الثانية لمدينة وهران، لخضاري

(1) Papillon (Marcel), J.O.A: Débats…, 24 novembre 1954, Op cit, p1082..

(2) من أصحاب النفوذ و مدير لجريدة صدى الجزائر Echo-D'Alger

(3) Jurquet Jacques, Op cit , p 117.

(4)مستقيل مع مجموعة 61 بداية جانفي 1956 .

(5) Jurquet Jacques,Ibid.

وبوطالب، و بكل هدوء، رجا على شكال رئيس الجلسة، بأن يقدّم جميع المقترحات للمناقشة، غدا صباحا الشئ الذي ثار تعجّب البعض.[1]

II-**موقف الممثلين المعمرين من أحداث أول نوفمبر:** بعد ما فرغ ممثلو الهيئة الثانية من مداخلاتهم، أصبحت الفرصة أمام **Sérigny**، ليعبّر عن انتقاده اللاّذع لسياسة الحكومة الفرنسية "المتهاونة حيال" الحركة الوطنية من حزب الشعب إلى اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ومن موقف مصر من الوجود الفرنسي على الأرض الإسلامية". سياسة رأى فيها هذا الأخير "مغالطة سيكشف أمرها، دون شك، ثم دعا إلى "تدارك الأمور بمعاقبة المتسببين" وإتّباع جميع السبل للحفاظ على وحدة فرنسا.

في خطابه المطوّل الذي قاطعه فيه، من حين لآخر الممثلون **Valle**، قاضي و **baretaud**، المتّفقين على الأقل حول الطّريقة لتي نُظّمت بها هذه الجلسة. "نفا **Sérigny** المشاكل السياسية في الجزائر، بينما أكّد على الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الجزائري،" و"دعا فرنسا إلى مواصلة أداء واجبها نحو هذا الشعب وعليها أن تقاوم الإرهاب المستوحى من الخارج" [2]، فأنهى**Sérigny** مداخلته تحت "تصفيقات حارّة".

بعد هذا الممثل، منح رئيس المجلس الكلمة ل **Amédée Froger**[3] رئيس فدراليات رؤساء البلديات للمقاطعات الثلاثة[4].

باسم "ونيابة عن رؤساء هذه الفدراليات، الذين كلّفوه بتبليغ رغباتهم إلى الحاكم العام من خلال هذا المنبر"، تناول **Amédée Froger** كلمة تتلخّص في انتقاد وجّهه لمصالح الاستعلامات، التي كان بإمكانها أن "تمنع حصول هذه الأحداث لو قامت بواجبها، وتقرّبت من الجزائريين باستعمال لغة المسلمين العربية" والإطلاع على ما يختلج في أنفسهم، وإبعادهم عن سماع قناة صوت العرب،

(1) J.O.A: Débats..., 24 novembre 1954, Op cit, p1078.
(2) Ibid, p1079.
(3)ممثل عن بلدية بوفاريك و رئيس بلديتها، اغتيل في 29 ديسمبر 1956.
(4)وهران،الجزائر(العاصمة) و قسنطينة.

التي تبثّ التفرقة، بتشويش موجات إرسالها"، ومنع "الجرائد التي تزرع الضغينة بين الشعب". في الختام مثله مثل جميع المتدخّلين طلب بمعاقبة المذنبين، "تصفيقات".

بعد هذه التصفيقات، التي لم تكن حارة مثل التي سبقت، أعطيت الكلمة إلى **Cassaigne**[1] **ثم Saurin** الذي لفت انتباه الحاضرين إلى العمليات التي قام بها الثّوار ليلة أول نوفمبر، "على الحدود التونسية والليبية و امتدت إلى أقصى الغرب الجزائري، شارك فيها أفراد أجانب وافدين من الخارج، كادت أن تخلّف قتلى لولا تدخّل السّلطات المحلية".

من منظوره، "إن الثورة لم تنطلق لأسباب اقتصادية أو اجتماعية ولا حتى سيّاسية، وإنما اتّصفت بهذا الطابع الأخير، لعدّة أسباب متراكمة منذ زمن بعيد، بتأثير صوت العرب وبودابست" [2]. "فالوقت المختار لتفجير الثورة كان سيّئا، لكن تمّ التحضير له جيّدا دبلوماسيا" [3]، بذلك أعطى هذا الممثل البعد العالمي للثورة في إطار صراع الإيديولوجيات العالمية، الذي أصبح فيه شمال إفريقيا مستهدفا[(4)].

في الأخير وباعتباره من "مواليد أرض الجزائر"، استحلف الحضور بالموافقة على الاقتراح الخاص بتسليط العقوبات على المذنبين و العمل لاستتباب الأمن، لمواصلة فرنسا مشروعها الذي "تفتخر به"[5].

لأول مرّة في مداخلات الممثلين بعد رئيس المجلس الجزائري والحاكم العام، وولد عودية، يأتي الممثل الخطيب [(6)] **Papillon** من الهيئة الانتخابية الأولى ، ليذكّر بمقتل القائد صدّوق والمعلم [(7)] "الذي جاء ليعلّم النّاس" واعتبره عملا أقبلت

(1) Pierre HenriRené من مواليد09 مارس 1889 بليون بفرنسا، رئيس هيئة الاتحاد الجزائري وتجمع،رئيس بلدية الجزائر العاصمة سنة 1948،وأمين عام سابق للحاكم العام، مرشّح عن تجمع الشعب الفرنسي(R.P.F) في انتخابات المجلس الجزائري سنة1948في الدائرة الانتخابية الرابعة بالجزائر العاصمة.
(2) عاصمة هنغاريا تقع على نهر الدانوب ، مركز إداري، ثقافي، اقتصادي وصناعي.
(3) Saurin (Paul), J.O.A: Débats...,24 novembre 1954, Op cit, p1080
(4) Ibid.
(5) Ibid.

(6) أطول مداخلة خلال هذه الجلسة.

(7) راجع عنصر تداعيات الثورة من الفصل الأول.

أقبلت عليه عصابات "لا يمكن لأي قانون حمايتها"، و"لا يمكن للحكومة الفرنسية، أن تسمح بمثل هذه الأعمال على أرضها، و لذلك، عليها أن تتّخذ مباشرة كل الوسائل المتوفّرة" و "تضع حدا لضعفها الذي زكّاه تقصيرها، فأوحت لهذا البلد بأنه بدون قيادة تحكمه".

"فتسامح الحكومة في طريقة تجريدها الثّوار من أسلحتهم، لم يزدهم إلا جرأة، ولذلك، يجب أن يتحوّل ضعفها إلى قوّة، أثبتت عدّة مناسبات نجاعتها وأملتها قوانين الطبيعة"، "إذا فلا يجب التّراجع، وللدّيمقراطية حقّ الدّفاع عن نفسها بكل الوسائل، ويكفي أن تستعملها لتستعيد احترامها ويستطيع الشعب أن يعيش في آمان".

وعن أحداث أول نوفمبر، التي شملت عدّة نقاط في الجزائر، أرجع "برمجتها إلى **(C.N.R.A.)**، اللّجنة الثورية للوحدة والعمل، استجابة لرغبة صوت العرب بالقاهرة في تدويل قضية شمال إفريقيا، وسدا لثغرة أحدثها انقسام داخل الحركة لانتصار الحريات الديمقراطيةِ منذ سنة خلت"[1].

خلافا عن سابقيه، تحدّث **Papillon** عن قوّات الدّفاع الذاتي "التي تكوّنت وأصبحت تدافع عن مناطقها، في انتظار وصول تعزيزات عسكرية من فرنسا. فهنأهم وأثنى على مجهوداتهم المقدّمة وعبّر عن رغبة السكان في حضور الحكومة، بتقديمها لهم وسائلا يدافعون بها على أنفسهم للعيش في سلام"[2].

أما عن سبب الثورة، فقد رأى بأنها "رغبة فقط، من الشّعب الجزائري في مساندة الشعب التونسي لتحقيق استقلاله الذاتي[3] "لأنه لا يوجد تشابه بين ما يجري يجري في الجزائر مع ما حدث في تونس والمغرب."فالجزائر أرضا فرنسية على الرّغم من الامتداد الجغرافي الواحد لهذه البلدان الثلاثة" [4]، ثمّ توجّه بشكره إلى الحكومة الفرنسية، التي أكّدت على هذا الطرح بكل قوّتها على المستوى المحلي

(1) Papillon (Marcel), J.O.A: Débats…, 24 novembre 1954, Op cit, p1081.
(2) Ibid, p 1082.
(3) Ibid.
(4) تونس ،الجزائر و المغرب الاقصى.

والعالمي، وعاد ليؤكد على ذلك بتقديمه الدّليل، مراسيم، **22** جويلية **1834**، **4** نوفمبر **1848** و **24** أكتوبر **1870**، التي لم تخرج في مضمونها عن "انتماء الجزائر، بمجموع مقاطعاتها الثلاثة إلى فرنسا"، ورأى بان الجزائر، لم تكن في يوم من الأيام إلا فرنسية، وكل من يقول غير ذلك، يلقى مصير مصالي الحاج المعتقل والمحكوم عليه بـــ**15** سنة[1] أعمال شاقة في **Olonne**"[2].

ثم تحدّث عن "مشروع فرنسا الحضاري، بإحياء الأرض، وعن الحقوق التي مُنِحت للشعب الجزائري "لكنّها، لم تتحقق على أرض الواقع لأن فرنسا تمرّ بظروف صعبة منذ ما يزيد عن قرن من الزمن والمطالبة بهذه الحقوق، ليس بسلب الآخرين حقّهم للعيش في سلام".

طال خطاب **Papillon** حول الوضع الأمني والاجتماعي، ذكّر خلاله بالإجراءات الواجب اتّخاذها لإعادة الأمن، الذي "كان للشيوعيي ن دور في عدم استقراره، بتشجيعهم لحركة لانتصار الحريات الديمقراطية بعد أحداث **1945** و ساعدت في تأجيجه الدّعاية، حريّة الصحافة و مصر، مما أدّى إلى تفجير الوضع في الجزائر".

فحسب ما ورد في مداخلته "ان الجزائر قطعة من فرنسا، ولا بدّ من إعادة النّظام فيها وبكل الوسائل، بالاعتماد على هيئات تتكفّل بالوضع الأمني بشكل كاف".

وفي الأخير ألحّ على أن الجزائر، "لم تكن أبدا وطنا، وإنما كانت عرضة لموجات من الاحتلال الأجنبي. لم تتوحّد إلا بالوجود الفرنسي، الذي عمل على توفير ظروف حياة أفضل، ولو أن وتيرتها تسير ببطء لكنّها موجودة"[3]،.

(1)Papillon (Marcel), J.O.A: Débats..., 24 novembre 1954,Op cit, p1082.

(2) ميناء صيد يقع على المحيط الأطلسي غرب فرنسا.

(3)Papillon (Marcel), J.O.A: Débats, Ibid.

في هذا المعنى تدخّل هذا الخطيب و أنهى كلمته محاولا أقناع من يستمع إليه، بان الجزائر ليست إلا فرنسية، متجاهلا بذلك وجودها الأزلي، قبل مجيء الفرنسيين إليها وتوطينهم على أرضها منذ اقل من قرنين من الزمن.

"لا مانع لأن يتناول المجلس الجزائري موضوعا سياسيا، لأن ما يجري في الجزائر يبرّره". تلك هي العبارة التي بدأ بها الممثّل **Mannoni** عن الهيئة الانتخابية الأولى، مداخلته، بعدما عبّر عن ارتياحه للموقف الموحّد لممثلي المجلس الجزائري، من حتمية فشل العمل الإرهابي في الجزائر.

ثم واصل حديثه، بالتذكير بتصريح ممثل الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية ــ دون ذكر اسم ه ــ شهر سبتمبر **1954**، "بأنّ مصالي الحاج يسعى إلى تدويل القضية الجزائرية في إطارها "المغاربي" مع تونس والمغرب، ولن يتحقق ذلك، إلا بالعمل الثوري المباشر".

وأرجع أسباب اندلاع الثورة، إلى " ثقة بعض الجهات في الهدوء والأمن السائد ، الذي كان يختفي وراءه التحضير للعمل الثوري على الحدود الجزائرية التونسية و امتدّ إلى الجهة الغربية" .

وعن تبادل التّهم الحالية، بين بعض الجهات حول المسؤول الأول عن هذه الأحداث، فقد رأى "أنها كانت نتيجة لعدّة عوامل متراكمة وأعطى مثلا [1] في هذا المعنى، أثار ضحك الحضور، أراد منه الإشارة إلى الكف عن تبادل التهم، و"وضع اليد باليد، سلطة وشعبا وممثليه لمواجهة الوضع الذي وصفه بالخطير، ثم ارجع السبب مثل بعض من سبقه من المتدخلين، إلى قوة خارجية، مشيرا إلى "مصر والقاهرة"[2].

و لاستقطاب القاعدة الشعبية التي "تنتظر من السّلطة أداء مهمّتها و تخليصها"، قال: أن هذه الأخيرة "قد عزّزت منطقة الأوراس بفيالق من الجيش لمداهمة جبال المنطقة، ولحماية الشعب يجب توفير قوّات من الشرطة المتنقلة

(1) J.O.A: Débats…, 24 novembre 1954,Op cit, p1084.

(2) ذكره مصر والقاهرة، إشارة إلى الحكومة المصرية والوفد الخارجي لجبهة التحرير، المتواجد بالقاهرة.

مسلحّة، تجوب المناطق الجبلية، لتأمين حركة المسالك فيها، وحراس ة سكّان الدواوير".

كما أكّد على ضرورة عمل دبلوماسي يتم من خلاله "توضيح لبعض العواصم، أن عليها تحقيق في بلدانها، ما استطاعت فرنسا تحقيقه في الجزائر".

فالمشكل في الجزائر، حسب تحليله ليس سياسيا ولا إداريا، لأن القانون الخاص بالجزائر قد فصل في مثل هذه المسائل، وإنما المشكل اقتصادي يومي لأن فرنسا عليها أن تطعم **250.000** "فما" كل سنة"[1].

يريد بذلك الإشارة إلى النّمو الديمغرافي السّريع، لكن هذا يعكس غياب السلطة الفرنسية و سوء أو عدم كفاءتها في تسيير اقتصاد الجزائر، الذي يأتي على رأس تعاملاتها التجارية و الاقتصادية [2]، لأن الجزائر تعدّ من أغنى الدول ليس كما يدّعي البعض بفقرها، [3] و يبقى لأهل التخصّص، مهمّة تناول الأسباب و تحليلها، للوقوف على حقيقة معاناة الشعب الجزائري، الاجتماعية والاقتصادية، إبان العهد الاستعماري الفرنسي للجزائر، وما ترتّب عنها من نتائج سلبية قابلة للنّقد، أدّت إلى تفجير الثورة التحريرية.

لهذا، نجد هذا الممثل يدعو إل ى"المزيد من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، بحيث لا تخدم الصالح الخاص على حساب الصالح العام [4]، لحلّ المشاكل الاقتصادية".

أما ولد عودية، ممثل عن الهيئة الأولى في المجلس الجزائري، لكن في حديثه عن الثورة "مثّل الهيئة الثانية"[(5)].

---

(1) Mannoni (Jean), J.O.A:Débats..., 24 novembre 1954, Op cit, p1084.

(2)حول أهمية الجزائر في تعاملات فرنسا الاقتصادية في هذه المرحلة، انظر: سابق، -Cuttoli Maurice Soustelle J

(3) Narboun (Gilbert), J.O.A : Débats …,11 mars 1955, p143.

(4) دليل على سيطرة فئة معينة و قليلة على الوضع الاقتصادي لصالحها الخاص انعكست سلبا على الاوضاع الاجتماعية و السياسية في الجزائر كما ورد عند العديد من الكُتّاب و المحللين على مختلف انتماءاتهم و توجهاتهم السياسية ، عسكرية ، اجتماعية، اقتصادية ...

(5) Ould (Aoudia), J.O.A:Débats..., 24 novembre 1954, Ibid, p1085

بالنسبة له "مقتل المعلم الفرنسي والقائد [1] "حاج صدّوق كان رمزا للوحدة بين الشريحتين. هذا الأخير "ضحى بنفسه، لحماية شاب فرنسي جاء لتعليم أبناء الجزائر، ودرساً يدعونا إلى تصفية المجتمع من كل من يريد التفرقة، ولذلك علينا الحفاظ على هدوئنا لنجد الحلول المناسبة"[2].

بهذه العبارة استهلّ هذا الممثل الجزائري مداخلته حول أحداث أول نوفمبر وواصلها بسرد مداخلات ممثلين في المجلس الفرنسي، والمراحل التاريخية المتعلقة بمشاريع فرنسا الاقتصادية في الجزائر، محاولة منه الابتعاد عن أي حديث عن أسباب الثورة و الجهة المسؤولة عنها، تفاديا لنتائج "إجراءات يمكن أن تتّخذها السلطة ضد الأبرياء الذين لا دخل لهم في الأحداث"[(3)].

وعن معاقبة المتسببين في أحداث الثورة، ظهرت لهجته مطمئنة في تسليط "أشد" العقاب "ينصّ عليه القانون"[4]، وبهذا كان أول متحدّث يدعو إلى المعاقبة طبقا للقانون، ووراء موقفه هذا، تختفي عدّة تفسيرات، ابسطها أنه محام وجزائري بالدرجة الأولى، يتحدّث باسم شعب [5] ثار لأن جميع حقوقه سلبت منه، باسم ديمقراطية الاستعمار الفرنسي الزائفة.

بعبارة "تحي فرنسا" تحت تصفيقات الحضور، أنهى ولد عودية كلمته المتحفّظة ــ حسب قراءتي لها ــ، بعد ما دعا للإدماج بعبارة واضحة وصريحة جاء فيها: "اغتنم الفرصة، لأقول... أن الحل الوحيد لإنقاذ الجزائر، هو إدماج هذه الأرض، نظرا للوضع الديمغرافي لهذا الوطن و ضعف موارده".[6]

بعدما انتهى ولد عودية، أحال رئيس المجلس الكلمة إلى ممثل **(R.P.F.)** تجمع الشعب الفرنسي **VALLE** كآخر متدخّل مبرمج قبل رفع هذه الجلسة.

---

(1)يوم 04 نوفمبر1954.

(2) J.O.A:Débats..., 24 novembre 1954, Op cit, p1085.
(3) Ibid.
(4) Ibid.
(5) Ibid.
(6) Ibid, p1086.

فذهب، في حديثه المطوّل، نفس ما ذهب إليه رفقاؤه من الأوروبيين، بوصف الثوار بالخارجين عن القانون، قطّاع طرق، ومجرمين [1] وما تحتويه هذه العبارات من معاني أخرى، تعكس موقفه من أحداث أول نوفمبر، مذكّرا في ذلك بالقتلى وعلى رأسهم المعلّم والقائد [2]، ولم يخرج طرحه عن طرح من سبقه من المعمرين، في وجود يد خارجية وراء أحداث الثورة التحريرية.

دعا هذ ا المتدخّل الحكومة الفرنسية والمجلس الجزائري، " لاتخاذ كلّ الإجراءات، لاستعادة الأمن بالاعتماد على "وسائل استثنائية لوضع حد لظروف استثنائية أيضا"، إلى جانب إجراءات اقتصادية واجتماعية جاء بها قانون **47**، لعودة الهدوء، بسرعة إلى هذا البلد" ولكسب الوقت، بدون استعمال العنف والقوّة لأنهما ليسا وسيلة من وسائل الحكومة مستشهدا بقول نقله **Laniel** عضو سابق في المجلس الفرنسي، عن Mendess France ــ كما فهم أحمد فرنسيس ــ. لأن "العنف والقوة، إذا مكّنا الحكومة الفرنسية من كسب الوقت، فإنّهما يؤديان إلى تعقيد الأمور وتتحوّل المطالب إلى ثورة".

هنا، تدخّل احمد فرنسيس بكلمة مختصرة، دون أن يطلبها من رئيس الجلسة، ليعبّر عن تطلّعات الشعب في تحقيق إصلاحات وعدته فرنسا بها، منبّها الحضور، إلى استدراك الأمور بعد هدوء الأوضاع [3]. عبّر زملاؤه في التّوجه السياسي، ممثّلو الاتحاد الديمقراطي، عن تأييدهم لما جاء في مداخلته، بتصفيقات، دليلا على موافقتهم على ضرورة تطبيق إصلاحات الحكومة الفرنسية في الجزائر.

خلال ذلك، تدخّل الراديكالي **Malpel**[4] رئيس بلدية باتنة، بعد ما طلب الكلمة، ليؤكّد و يجزم، "أنّ الذين كانوا يعتقدون، أن أحداث نوفمبر، كان سببها عدم تطبيق قانون **1947** لم يكونوا يتوقعون وقوع هذه الأحداث.

---

(1) J.O.A:Débats..., 24 novembre 1954, Op cit, p1087.

(2) سبق ذكره في الفصل الأول.

(3)Francis (Ahmed), J.O.A:Débats, Ibid, p1090.

(4)من مواليد 24 -02-1896، بقسنطينة.

أراد هذا الممثل ومؤيدوه معرفة رد فعل ممثلي الهيئة الثانية، لأنهم هم الذين كانوا يرون تردي الأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية لعدم تطبيق قانون **1947**، سببا في اندلاع الثورة.

فبالنسبة ل **Malpel** الثوار"هم خارجون عن القانون، تعرّضوا بعملياتهم أولا، للأوروبيين و لكل من كان يعمل "لصالحنا"، دخلوا المشاتي طلبوا من سكّانها المال، الرّجال أو الأسلحة [1].لان الثّوار كانوا فعلا بحاجة لمثل هذه المساعدة المادية و كانت القيادة قد دعت إلى الالتحاق بصفوف الثورة، في مثل هذا الظر ف، الذي التزمت فيه الجهات المسؤولة عن الأمن في الجزائر، ووعدت بتزويد السلطات المحلية، بتعزيزات عسكرية و أمنية تصل إلى الجزائر في وقت وجيز لا يتجاوز **24** ساعة[2].

"من هؤلاء الرّجال الذين أرغمهم الخارجون عن القانون ــ مثل ما قال ــ "قد التحقوا عنوة بصفوف الثورة ولكنّهم فرّوا بعد ذلك" [3] فعرّضوا أنفسهم لعمليات القتل التي نفّذتها جبهة التحرير ضد من اعتبرتهم خونة، و اعتبرهم معمّرون مثل **Malpel** "ضحايا لهذه الأحداث لصالح القضية الفرنسية"[4].

فقانون **1947** في منظور بعض ممثّلي الهيئة الأولى، كان مطبّقا، و الثّورة "لم يكن سببها عدم تطبيق نصوصه، وإنّما كانت بتحريك من قوى خارجية عن طريق الإعلام الصحفي السوفياتي وإذاعاته وبعض الجهات المتطرّفة الفرنسية، التي كانت تدعو الشعب إلى الثورة منذ أشهر، استغلّتها الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية بجميع خلاياها، خاصّة أمام تساهل السياسة الفرنسية مع الأحزاب الوطنية، الشيء الذي سهّل مهمة هذه الأخيرة و"لنا أدلّة على ذلك"[5].

(1) المرحلة التي كان فيها الثوار يجمعون فيها المال والأسلحة.

(2) Courrière Yves, Opcit, p394.
(3) Malpel (Alfred), J.O.A: Débats…, 24 novembre 1954, Opcit, p1090.
(4) Ibid.
(5) Ibid.

من خلال هذه الكلمة التي"لم يحضّرها مسبقا" نبّه هذا المتحدّث، "إلى وجود خلايا ثورية نشيطة لم يكن التأخر في تطبيق مشروع **20** سبتمبر **1947** وعدم تطبيق قراراته الاجتماعية، و لا عدم انجازات البرامج الاقتصادية ولا رفض بعض الحريّات سببا في وجودها".

"لأن من بين الذين ألقي عليهم القبض، هم موظّفين سياسيين رسميين ومن لهم قيمة عند الشريحة الأوروبية. ومن بين الذين ساهموا في هذه الأحداث، هم من أصول تونسية ومناضلين في الحزب الشيوعي، لم ينظموا إلى الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية، خوفا من القمع".

فهؤلاء "مثلما سميتموهم الفلاّقة أو غيرها من التسميات" ــ بالنسبة له ــ "هم مجرمون قد انتشروا في منطقة الأوراس، من باتنة، بسكرة، خنشلة وخنج سيدي ناجي."

ذكّر **Malpel** بمقتل رجلين بمدينة باتنة وخنشلة وبسكرة و "صديقه القايد صدّوق"، المعلم **Monnerot** وزوجته التي تعرّضت لجروح بليغة،" قابلته الشريحتان بهدوء تام[1] طيلة الساعات الأولى من هذه الأحداث.

أما الإدارة المحلية، "إن لم تكن تتوقّع تفجير هذه الأحداث، فإنّها كانت تعلم ذلك، لأن **15** يوما قبل هذه الأحداث، تمّ استنفا ر **400** فرد من الرّماة، من المفروض أن يلتحقوا بالصين. لكنّها كانت تجهل ساعة انطلاقها بالضبط في عمالة قسنطينة و في باتنة، ولهذا يجب أن يُستعاد الهدوء باتّخاذ إجراءات صارمة.[(2)] لأن "إذا لم نتصرّف بكل قوّة، ستنتشر هذه العمليات الصغيرة"، "صغيرة لأنه قد تمّ استرجاع الهدوء في باتنة، خنشلة، بسكرة، كما أنّ مناطق أخرى، لم تمسّها هذه الأحداث مثل وادي عبدي، ومينا بين بسكرة وزمّورة.

هذه الاحداث لم "تَطل سوى المناطق الوعرة المسالك، والممرّات الواقعة شرق جبال الأوراس في خنشلة، التي تصعب مهمّة الاتصالات فيها مثل تامزه،

(1)Malpel (Alfred), J.O.A: Débats…, 24 novembre 1954, Opcit, p1090.
(2) Ibid, p1091.

تيغوزينت، يابوس، شيليا، و ولجة **Ouldja** وبعض الدّواوير في الأوراس، ثلاثة بالتحديد إيشمول، كيمل وزلاطو، وقد ركّزت فيها السّلطات العسكرية عملياتها، لأن سكّانها قد أطلقوا النّار على أفراد الجيش" الفرنسي، و"كل اهتمامنا الآن، هو استقطاب أصدقائنا والذين استدرجهم الثّوار بالقوّة وسوف ننجح".

غير أنّ هذا المحاضر، خلال حديثه حول طريقة استقطاب القاعدة، بدعوته الجزائريين إلى الالتحاق بمراكز السلطة الفرنسية وعدم الالتحاق بالثورة "وستمنح لهم أعمالا، لأنه" من غير الممكن أن نتخلّى على من ولونا ولا بد من مساعدتهم".[1]

أظهر بذلك تناقض في كلامه، باعترافه ضمنيا بوجود مشاكل اجتماعية واقتصادية، كانت سببا من أسباب الثورة على النظام الاستعماري و اتباعه من الجزائريين، نفاها في بداية حديثه.

"أما الذين حملوا السلاح، وارتكبوا أعمالا همجية" ــ يقصد بها العمليات الأولى التي نفّذتها القيادة الثورية ــ "فإن الشرطة ستقف لهم بالمرصاد، وتعيدهم إلى طريق الصّواب، في مدّة لا يمكن أن نعرفها لأن ذلك يدخل في علم الله، ولو أنّ الجميع يتمنّى أن يتمّ ذلك في أسرع وقت ممكن".لكن الشئ الخطير جدا و المؤسف، أن الكثير من الثّوار يعرفون الأرض جيّدا، ومتعوّدين على المناطق، وبإمكانهم التسلّل في عين القصر مثلاً، وهذا، يستدعي من الإدارة أن تقوم بدوريات مراقبة من حين لآخر في أصغر المراكز والدواوير".

واصل **Malpel** حديثه ليصل إلى موقف الفلاحين الجزائريين والأوروبيين صبيحة هذه الأحداث عندما "أتوا إليه، ليعبّروا عن أسفهم لهذه الأحداث ووصفوا الثوار بالجبناء لقيامهم بمثل هذه العمليات ولكن "الشئ الأخطر أن من بين هؤلاء، كان من تبادل معه المصافحة، [2] قد نظّم لهذه العمليات، لأنه ينتمي إلى حزب الشعب."

(1) Malpel (Alfred), J.O.A: Débats..., 24 novembre 1954, Op cit, p1091.
(2) Ibid.

" فلا يمكن بأي حال من الأحوال، أن ننسى أن الأمر "وللأسف"؟ يتعلّق بمجموعة قليلة نشيطة وخطيرة لها فروعها في كل الجزائر، ولكن الشيء المريح والملاحظ أن أغلب الشريحة الإسلامية بقيت وفيّة، بعرضِها المساعدة للجيش و منحِها دوابّها ومؤونة ثلاثة(**03**) أيام، لتسهيل مهمّة متابعة الثوار في الأوراس".

فقد استجاب الشّاوية "ــ لندائه كما قال ــ بتقديم خمسين (**50**) دابّة جاؤوا بها في أسرع وقت ممكن، وهذا يعني رغبتهم في تخليص الوطن من هؤلاء القتلة، وممّا لا شك، أنّ هذه هي رغبة كل مسلمي الجزائر، ولا يمكن أن تكون هذه الأحداث سببا في تعطيل التطوّر الاقتصادي في هذا الوطن."

"وأقول كما قيل كثيرا قبلي، أن الجزائر يجب أن تتطوّر و يجب أن نعلم أن الجزائر بمقاطعاتها الثلاثة فرنسية وشعبها المسلم أيضا فرنسي".

بينما وجّه الممثل **Monréal** [1] أصابع الاتهام" للإدارة الفرنسية [2] في الجزائر لمسؤوليتها عن الأحداث، لعدم تبليغها رؤساء بلديات الجزائر بأحداث **31** أكتوبر وأول نوفمبر **1954** على الرّغم من أن مرسوم **5** أبريل **1884** يحمّلهم مسؤولية النّظام العام في بلدياتهم".

"فنائب محافظة مستغانم مثلا، لم يعط معلومات لرئيس الدائرة حول عمليات التفجير التي عرفتها هذه المنطقة على الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، إلا بعد مرور أربع ساعات، لأنّه هو أيضا لم تصله الأخبار إلا عن طريق مرسول، في قرن يتوفّر فيه الهاتف والإذاعة كوسيلة اتصال، ولم تأت قوّات الشرطة إلى عين المكان إلاّ بعد **9** ساعات".

"أسباب هذا التأخّر ترجع إلى قطع الأسلاك التليفونية، فماذا سيكون الوضع لو نجح الثوار في أعمالهم؟ [3] كنّا سنتعرّض لخسائر بشرية هامّة." جهلا أو تجاهلا

(1) اشتراكي راديكالي، من مواليد 26 أوت 1904 بغليزان، من ملاّك الأراضي.
(2)الحاكم العام، رؤساء المحافظات الثلاث ونوابهم.
(3) Monréal (Norbert), J.O.A: Débats..., 24 novembre 1954, Op cit, p1091.

منه بأن الثّورة لم تستهدف الحياة البشرية بقدر ما كانت تريد توجيه ضرباتها للبنى المادية، الاقتصادية، الاجتماعية والعسكرية.

تناول المجلس الجزائري في مناقشاته يوم **24** الأحداث التي اندلعت، في نقاط عديدة، من الشرق إلى الغرب عامّة، لكنّ ركّز على المناطق الشرقية، خاصّة الممتدة على مسافة **1400** كيلومتر [1] والسّاخنة بشكل أخصّ، الأوراس، باتنة، أريس... وبلاد القبائل. في أجواء مشحونة بسوء التفاهم، حول الأسباب، الجهة المسؤولة عن الأحداث، والحلول الممكنة، بما فيها استقطاب السكان للالتفاف حول السلطات المحلية، حتى لا تنتشر الثورة، وتواصلت هذه المناقشات حول نفس الموضوع و بنفس السّياق يوم **25** نوفمبر **1954**.

ثانيا- يوم 25 نوفمبر 1954 :

I- تقييم ممثّلي الهيئة الأولى للعمليات الأولى للثورة:

واصل المجلس الجزائري في اليوم الموالي، **25** نوفمبر، مناقشاته حول أحداث الجزائر. استهلها رئيس بلدية القليعة [2] **Dromigny**، المسجّل الأول على لائحة المناقشين.

بدأ هذا الممثل مداخلته، بالحديث عن مداخلات الممثلين السابقة، التي استمع إليها ولاحظ من خلالها" أن معظم سكان هذا البلد، إذا لم نقل كلّهم أعلنوا أنهم فرنسيون، من خلال مساندتهم لفرنسا، [3] بناءا على ما عبّر عنه ممثلي الهيئة الثانية في أغلبهم [4]. واعتبر أن "موقف ممثّلي الهيئة الثانية، يبعث الأمل في النّفوس، لكنّه في نفس الوقت مصدر قلق، لأن الحركة التي انطلقت في الجزائر، تدلّ على أن مصدرها ليس في الجزائر، وإنما أتت من الخارج مثلها مثل ما حدث في تونس".

(1) Froger (Amédée), J.O.A: Débats..., 24 novembre 1954, Op cit, p1057.
(2) ممثل حر، من مواليد 16 نوفمبر1916،من كبار الفلاحين،
(3) Dromigny(Pierre), J.O.A: Débats..., Ibid, p1093.
(4) IvoRens, Op cit, p234.

أرجع أسبابها إلى "عدم إصغاء السّلطات العليا في الجزائر العاصمة إلى التحذيرات، التي وجّهها ممثلو المجلس الجزائري، منذ انعقاد مؤتمر جوان **1954**، الذي كان تشجيعا للوطنيين".

" شهر أوت **1954**، وجّهت مجموعة من الممثلين، ومعهم **43** رئيس بلدية، تحذيرا إلى مجلس الدّولة، حول السياسة الفرنسية المعتمدة في تونس، ولو أنه لا يمكن تحميلها إلى حكومة واحدة، وإنما إلى حكومات سابقة".

" يوم **4** أوت عند لقائها ب **Jacques Chevalier**، كاتب الدولة لشؤون الحرب، "أردنا أن نعبّر عن قلقلنا وخوفنا عن تأثير الأحداث على الجزائر، لأن الاصل في ما كان يجري في تونس، هو محلّي، ولكن له جذور خارجية أيضا، ويمكن ملاحظة تأثير الشيوعية والجامعة العربية، وكذلك الحركة العمّالية الأمريكية"[(1)] ولم يكن مؤتمر **M.T.L.D.** إلا وجها عاكسًا لهذا التأثير.

وبعد انتقاده لقلة وسائل الإعلام والاتصالات، التي كان لها دور في تفجير الأحداث عبّر عن رفضه، "لسياسة، الاتحاد الفدرالي للجزائر الذي أعلن عنه وزير الداخلية **Francois Mittérand** على إثر مؤتمر **U.D.R.S.** [2] "لأن هذا يعني، ولا يوجد أي تفسير آخر سوى تأسيس جمهورية جزائرية، وهل هذا يتطابق مع ما نرغب فيه؟"."لو أن ما يحدث في الجزائر كان حركة داخلية، كان بالإمكان مواجهتها بإجراءات بوليسية، وينتهي الأمر، لكن الآن أصبح مسألة عالمية وهنا يكمن الخطر".

"ولإعادة النظام في هذا البلد، لمواصلة التطوّر والإنجازات الاقتصادية اللاّزمة لا بد أولا، أن نسكت الدعاية الخارجية، و نقطع الطريق أمام الشيوعية، فيجد الشعب الهدوء، حينذاك، يمكننا أن نأمل في مستقبل أفضل"[(3)].

---

(1)Dromigny (Pierre), J.O.A:Débats..., 24 novembre 1954, Op cit, p1094.

(2) اتحاد البرلمانيين يتكون من ممثلي المستعمرات الفرنسية للتّحادث مع ممثلي الحكومة الفرنسية (1946-1948).

(3)Dromigny (Pierre), J.O.A, Ibid.

بهذا التفاؤل، أنهى ممثّل الهيئة الأولى كلمته، التي كانت واضحة وشاملة، دون أن يدعو إلى أي إجراء لمعاقبة الثوار، وأعطى الأولوية لمواجهة التأثير الخارجي على الأحداث، ليستقرّ الوضع في الجزائر، ثم تطبيق الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، دون أن يوجّه أي اتهام إلى السلطات المحلية، عن مسؤوليتها في أحداث أول نوفمبر.

لما منح رئيس المجلس فرصة التدخّل في مناقشات هذا اليوم ل قاضي، ممثل الهيئة الانتخابية الثانية، عن مدينة باتنة بعدما كان قد حرمه منها بالأمس ، أراد هذا الأخير أن يبيّن الجوانب السلبية للمجلس الجزائري بممثليه، ورأى بأن هذا الأخير، صخّر وجوده خلال السنين الماضية و لازال إلى اليوم، لمصلحة فرنسا."

"وبدون أن يتكلّم عن الأحداث، "لأن الممثلون السابقين قد أسهبوا في الحديث عنها"[1] فإن الممثل قاضي، فضّل الحديث عن المجلس الجزائري، وبوجه خاص أعضاء مكتبه، الذين حوّلوا المناقشات عن مسارها الحقيقي،" وأعاد ما قاله في السّابق، بأن من واجب البرلمان والحكومة الفرنسيين استرجاع الأمن و الهدوء في الجزائر، دون غيرهما" [2] معبّرا بذلك عن استيائه عمّا يجري في جلسات المجلس الجزائري.

ثم وجّه ملاحظته إلى جريدة يومية ــ دون ذكر اسم الجريدة ــ يقول" أنها لعبت دورا في تأجيج الحرب الأهلية، بنشرها صورا وأخبارا كاذبة، غرضها في ذلك بثّ روح الكراهية بين الجيران، لأهداف سياسية أريد منها إفشال مشروع وزير الداخلية الإصلاحي. [3] ولهذا يتساءل "لماذا لم تأخذ الحكومة العامة موقفها من هذه الجريدة وتمنع أعدادها من الصدور؟".

---

(1) Cadi (Ali), J.O.A:Débats..., 25 novembre 1954, p1095.
(2) Ibid.
(3) Ibid.

"هذه الدعاية، أرادها كل من يحلم، أن تكون الجزائر لهم وحدهم دون "العرب"[1]، ودعوا السلطة إلى القضاء عليهم، ويتحاملون عليها اليوم، لأنّها لم تقتل العدد الكافي منهم"، فإن الممثّل قاضي يقول "بأن السلطة قد قامت بواجبها، في جوّ هادئ وإنساني، يستحقّ كل تقدير "مني كممثّل لمنطقة باتنة".

ثم وجّه دعوته إلى "كل من حلم بجزائر متألّقة ومشرقة، جزائر إنسانية واجتماعية، جزائر ديمقراطية، بأن الوقت مناسب أكثر من أي وقت آخر، للاتّحاد بين الفرنسيين المسلمين(الجزائريين) والفرنسيين أصلا، بوضع اليد في اليد والذهاب بالجزائر إلى مستقبل وعالم أفضل".

بحماس قوي أنهى قاضي كلمته المختصرة، التي قاطعه خلالها عدّة ممثلين متسائلين تارة ومتعجّبين تارة أخرى عمّا جاء في مداخلت ه، دون أن يتطرّق إلى أحداث أول نوفمبر أو الحلول الممكنة للخروج من أزمة، "المتسبب فيها أناس أنانيون اعتادوا على تهميش الشعب الجزائري"[2].

بعد هذا الممثل الذي عبّر عن تأييده لبرنامج الحكومة الفرنسية الإصلاحي جاء به وزير الداخلية **Mittérand Francois** [(3)]، جاء دور ممثّل جمعية سكان الرّيف والمدن **Raoux**، عن الهيئة الأولى، ليعبّر عن "أسفه على عدم حضور الحاكم العام و ممثّليه في هذه الجلسة، لأن حضور هذا الأخير ضروري للاطّلاع على انشغالات و اهتمامات الشعب، ويمكنه أن يكون همزة وصل، بينه وبين السّلطات المحلية، بالاستماع إلى ممثّليه الرّسميين، في هذه الظروف التي لم تعد الجرائد المحلية تهتم بانشغالاته فيها". "فالاهتمام بانشغالات الشعب، ليس بالزيارا ت الحكومية المتتالية، وإنما بالتواصل الدّائم، يمكننا معرفة ذهنيته و طمأنته".[(4)]

(1)يقصد بها الجزائريين.
(2) Raoux (Maurice), J.O.A: Débats..., 25 novembre 1954, p1095.
(3)Ibid.
(4)Ibid.

أثناء إلقائه لكلمته، التي عبّر فيها عن "الطريقة المثلى للاهتمام بانشغالات الشعب، قاطعه فرحات عباس، وبدون طلب الكلمة ليقول "بالضّغط على العرب، يمكن أن نعرف مشاكلهم" "فأنتم تحبّون العرب، كحبّكم لقطعة لحم مشوية بدمها" [1] فهذه العبارة التي أثارت احتجاجات الحضور، وإن كانت تعبّر على علاقة المعمّر بالجزائري، فإنّها تعكس أنانية الأول في طريقة استغلاله للثاني لمصلحته الخاصة.

بعد مداخلة فرحات عباس، الغير مبرمجة، واصل **Raoux** مداخلته للحديث عن الظروف الأمنية في مزارع المعمرين، التي وصفها" بالهادئة، ولكنّه تخوّف من احتمال عودة الأحداث إلى ما كانت عليه في البداية، ولهذا لا بد من تزويد مقرّات البلديات والمزارع بأجهزة إنذار، تسهّل عملية تنبيه المصالح الأمنية في حالة أي هجوم محتمل"[2].

وفي الختام، وجّه ملاحظته حول هدوء الأوضاع، التي لم "يضمن استمرارها في المستقبل"[3].

أما الممثل **Justabo** وبعد خطبته السيّاسية، المركّزة والملخّصة، حول فحوى مداخلات الممثلين، منبّها رئيس المجلس، إلى عدم مقاطعته على غرار جميع المتدخّلين السابقين.

دافع عن التيار الشيوعي، بما فيه الحزب الشيوعي الجزائري، وعن الاتهامات الموجّهة له حول مسؤوليته عمّا يجري في الجزائر، كما جاء في حديث معظم أعضاء المجلس من الهيئة الأولى، في إطار دور القوى الخارجية في الأحداث، إذ لم يراها "مهمّة ، إذا ما أخذت الظروف المحلية بعين الاعتبار".

دون أن ينسى التعرض إلى "تصريح وزير الداخلية، الذي أدلى به وأعاده أمام مجلس الحكومة، حول استحالة التّفاوض مع الجزائريين، مثل ما حدث في

(1) Ferhat (Abbas), J.O.A: Débats..., 25 novembre 1954, p1095..
(2) Raoux (Maurice), J.O.A, Ibid.
(3) Raoux (Maurice), J.O.A, Ibid, p1096.

تونس والمغرب. تفاوض يراه هذا الممثل "ضروري على الرّغم من عرقلة بعض أصحاب المصالح".

كما تطرّق إلى "اللاّعدالة وعدم المساواة" الاجتماعية والسياسية بما فيها التمثيل عبر الهيئتين الانتخابيتين، الذي يعاني منه **9** ملايين من الجزائريين وطالب باسمهم، بتوحيد الانتخابات."

انتقد سياسة الإدماج، "التي يعود تاريخها إلى عهد نابليون III والتي تبقى فاشلة في منظوره مثل ما جاء عند **Charles Andrée Julien**" "... لأن الممثلين، في أغلبهم ملاّك أو ملاّك كبار، يرفضون الحقوق السّياسية للمنتخبين منذ عهد المفوضيات المالية، لأنهم لا يفهمون المعنى الحقيقي للإدماج، مثلما عبّر عنه ليون بلوم سنة **1947**[1].

بعد حديثه المطوّل حول مشروع بلوم فيولي ت وقانون **47** وموقف بعض الممثلين منهما وعلى رأسهما **Raymond Laquière** ختم ليقول "بأن الشعب قد خاب أمله بعدما حرم من حقوق كان يعتقد أنه يملكها."[2]

وجاء كلامه ملخّصا، حول عدم تطبيق قرارات قانون 47 الخاص بالجزائر، "لأغراض استعمارية"، قبل أن ينتهي، بعد ألح بقوة على رئيس المجلس، لمطالبة الجهات المعنية، بضرورة وقف العمليات القمعية، وفتح المجال أمام الصحافة لحرية التعبير، "لأن القمع الذي يطالب به من يملكون آلاف الهكتارات من الأراضي يستخدمون فيها يدا عاملة بـــ 300 فرنك يوميا، لا يمكن أن يؤدي إلا إلى رفع الرشاش"[3].

II- مداخلة de Calan و أثرها على أشغال المجلس: بعد ما انتهى **Justrabo** من إلقاء كلمته التي لم تلق أي تأييد من الحضور، أحال رئيس الجلسة الكلمة إلى أحد الملاّكين الكبار للأراضي الفلاحية، **de Calan** ، هذا الممثّل الذي

(1) Justrabo (René), J.O.A: Débats..., 25 Novembre 1954, Op cit,1097.
(2) Justrabo (René), J.O.A: Débats..., 25 Novembre 1954, Op cit,1097.
(3) Raoux (Maurice), J.O.A, Ibid, p1099.

كانت مداخلاته قصيرة حول الأحداث، بدأ حديثه ــ بنوع من الاستهتارــ، بنقد لاذع للحاكم العام، ووزير الحكومة الفرنسية، الذي لم يذكر اسمه أو طبيعة وزارته.

تلخّص نقده لهتين الشخصيتين، في كونهما "كانا قد عبّرا عن ارتياحهما لهدوء الأوضاع في الجزائر، خلال لقاء جمعهما في أيام قبل اندلاع الثورة، "في وقت كان أعداء فرنسا يصنعون المتفجرات تحضيرا ، لليوم والساعة لتفجيرها دون أدنى إزعاج لهم".

ولأول مرة، وجّه هذا الممثل أصابع الاتهام إلى دور "مصالي الحاج المتواجد في الإقامة الجبرية، إذ لم يكن ما حدث في الجزائر إلا "استجابة من رؤساء عصابات تابعين له، لتعليماته، تحت مرأى ومسمع الحكومة الفرنسية".لأن"بمعرفه المسؤول عن هذه الأحداث، يمكن تفادي أحداث مماثلة في المستقبل، ولهذا "من غير المنصف التهجّم على مدير الأمن العام، الذي جاء حديثا إلى الجزائر، ومن غير المستبعد، أن يكون قد أفاد السلطات العليا بمعلومات." و"إنما، ما يمكن انتقاده، هي الوسائل التي لدى الحاكم العام المسؤول الأول في هذا البلد"[1].

"قبل هذه الأحداث، كان الحاكم العام يعرف الكثير حول المتفجّرات، مادام الكثير من مقرّاتها قد تمّ كشفُه، عن الأسلحة، التي كانت ترد إلى الجزائر عن طريق البحر، مادامت زوارق خاصّة بنقلها، قد تمّ توقيفها، وعن العصابات المسلحة التي كانت تتوغل عن طريق الحدود التونسية الجزائرية".

"لذا" فإن هذا الممثّل، و"من أجل المصلحة العليا للجزائر، طلب من المجلس الجزائري، أن يتدخّل لدى السلطة المركزية، لتعيّن على رأس الحكومة بالجزائر، رجلا ذا موهبة، موثوق في قدرته، في أقرب الآجال" يقصد في ذلك الحاكم العام.

(1) de Calan (Jacques), J.O.A: Débats..., 25 Novembre 1954, Op cit, p1099.

بمجرّد ما وجّه هذا الممثل طلبه الأخير، تدخّل **Urbani** نائب الحاكم العام، دون أن يطلب الكلمة أو تعطى له، ليردّ على **de Calan** قائلا: "لا يمكن لي أن أسمح لنفسي أن أدعك تقول هذا، لأن ذلك ليس من حقّك." وهذا ما جعل رئيس المجلس يحتجّ على نائب الحاكم العام الذي تدخّل، "بدون أن تمنح له الكلمة وكان عليه طلبها، من رئيس الجلسة **Raymond Laquière** المسؤول الوحيد الذي كان له الحق في منحها له[1]".

بعد هذه المداخلة الغير مسموح بها واحتجاج رئيس المجلس واصل **deCalan** حديثه حول مسؤولية الأحداث، إذ حمّلها إلى سياسة التخلّي (l'abandon) التي تنتهجها الحكومة الفرنسية، أوحت للعالم بأنّها غير قادرة على التصرف، وفتحت بذلك المجال لفعل أي شيء كان".

بعد هذه العبارة غادر نائب رئيس الحاكم العام **Urbani** وجميع أعضاء مكتب الحكومة القاعة، إضافة إلى الممثّل **Lambert** الذي أيّد مغادرة طاقم الحكومة العامة، ثمّ تبعتهم، مجموعة من ممثّلي الهيئة الثانية، بدعوة من الممثل مشري"[(2)].

احتجّ رئيس المجلس عن انسحاب أعضاء مكتب الحكومة العامة، وعلى رأسهم **Urbani** نائب رئيس الحاكم العام ولكنّه طلب من الممثل **de Calan** مواصلة حديثه الذي أعاد نفس العبارة كاملة، مؤكدا بذلك على ثقته التامة في انتقاده لسياسة الحكومة الفرنسية في تونس والهند الصينية، ثم في الجزائر، التي أدّت إلى تفجير الوضع، "سندفع ثمنه".

واصل هذا الممثل كلمته، على الرغم من طلب **Sérigny** بتعليق الجلسة من رئيس المجلس الذي نالت مداخلة **de Calan** إعجابه، "وودّ لو أن المجلس احتجّ بنفس الطريقة في بعض "الخطابات الأخرى"؟ ! تعبيرا منه على تأييده ورفضه لمعارضة و احتجاج الممثلين على مداخلة هذا الأخير.

(1) Raymond (Laquière), J.O.A: Débats..., 25 Novembre 1954, Op cit, p1099.
(2)J.O.A, Ibid.

بتأييد رئيس المجلس، واصل **de Calan** حديثه حول ضعف الحكومة الفرنسية، أو بالأحرى تساهلها مع مصر"التي أصبحت تمثّل المثل المحزن في الضعف والفوضى، "وتعطي لنفسها المجال لتشتمنا وتحاربنا، دون اتخاذ أي إجراء ضدّها".

"و ضعف إزاء الصحافة التي تصدر يوميا عشرات الآلاف من المطبوعات، تؤجّج روح الكراهية والدّعوة إلى العصيان".

"ضعف كذلك مع المذنبين، لماذا لا تتخّذ ضدّهم إجراءات عسكرية مثالية؟ ينتظرها الجميع، فهؤلاء القتلة ــ تعبيرا عن استنكاره القوي للأعمال التي قام بها الثّوارــ "الذين أضرموا النّار، و أودعوا السّجن بصفتهم مجرمين، سيخصّص لهم محامين يأتون ربّما من الميتروبول [1]، للدّفاع عنهم، ثم يطلق سراحهم للعودة إلى نشاطهم."[(2)]

"فالجميع يعلم أن الضعف وعدم المبالاة، يجعلان العدوّ يكثر من طلباته التي تؤدي إلى نتائج غير مقبولة. [(3)] ولهذا يجب على الممثلين أن يتحرّكوا على كل المستويات، لوضع حد لضعف الحكومة[(4)].

وقبل أن ينتهي من حديثه تحت تصفيقات الحضور، أثنى على "حاج صدوق والمعلم الفرنسي، الذي ضحى بروحه من أجل العلم الفرنسي، وتمنى أن يكون قدوة للشّباب الصاعد".

في هذه الأثناء فقط، وبعدما أنهى الممثل **de Calan** ما عنده من كلام سأل **Raymond Laquière** رئيس الجلسة الحضور إذا ما كانوا يرغبون في رفع الجلسة لكن **Serigny** الذي طلب قبل قليل رفعها رأى مواصلتها[(5)].

---

(1)المقصود بها فرنسا.

(2) de Calan (Jacques), J.O.A: Débats..., 25 Novembre 1954, Opcit, p1100.

(3) حول هذه النتائج، أنظر: نفسه.

(4) J.O.A,Ibid.

(5) J.O.A, Ibid.

بعد لحظة العنف التي عمتّ القاعة، المشحونة بروح الاختلاف، بين ممثّلي الحكومة الفرنسية وممثلي الشعب في المجلس الجزائري، المنتمين إلى الهيئة الانتخابية الأولى على رأسهم **Raymond Laquière**. وجّه هذا الأخير الكلمة إلى **Solacroup** ، آخر متدخّل مبرمج في مناقشة هذا اليوم.

تأسف هذا المتدخّل عن مغادرة ممثل الحكومة العامة **Urbani**، وتركه المكان شاغرا، وعن عدم حضور الحاكم العام هذه الجلسة منذ بدايتها، لأنه كما قال "كنت مستأنسا بوجود شخصين نحبّهما جميعنا، وضعنا فيهما كامل ثقتنا، السيد **Urbani** كاتب ونائب الحاكم العام، والسيد **Vaujour** مدير الأمن العام، إذا لم يكن مثلهما الكثير فهما نموذجين نوعيّين على الأقل"[1].

بعد هذا الثناء على ممثّلي الحكومة، رجع **Solacroup** مثله مثل جميع المتدخّلين من الهيئة الأولى، إلى تاريخ "المغامرة الكبرى التي بدأت كما يعلم الجميع"[2]."فهل نقلب الأرشيف "ــ القديم ــ لنتعرّف على المسؤولين"[3]؟.

بهذا السؤال بدأ هذا الممثّل مداخلته للخوض في الجذور التاريخية للأحداث، برفع الغطاء على بعض الأحداث الدّموية التي مهّدت لأعمال "التقتيل المأساوية والدموية التي تعرفها أرض الجزائر الفرنسية"[4].

استهل كلامه لتوضيح الأمور، بتعقيب على كلام ،"صديق طفولته السيد أحمد فرنسيس، الذي لازالت تربطه به علاقة صداقة، على الرّغم من اختلاف أفكارهما السياسية"،كلام قاله أمام المجلس الجزائري يوم 24 نوفمبر، حول ضرورة تطبيق نصّ من قانون **1947**.

ف"باعتباره ممثّل في المجلس الجزائري كما في المجلس العام، عن أكبر وأفقر منطقة، ويحسِن الكلام باللغة العربية، لم يأته يوما ممن كانوا يقابلوه، من

(1) Solacroup (Claude), J.O.A: Débats..., 25 Novembre 1954, Opcit, p1100.
(2) Ibid.
(3)أراد بكلمته Les archives Poussiéreuses توجيه الاتهام بطريقة غير مباشرة المصالح المختصة بعدم اهتمامها بشؤون الجزائر وعدم إطلاعها على أرشيفها .
(4)Solacroup (Claude), J.O.A Ibid

أصدقاء الطفولة، أصدقاء والده أو أصدقاء جدّه ليطلبوا منه تطبيق قانون **1947**، أو يطالبون بمناقشة الأمور السياسية، فهم في أغلب الأحيان يطالبون بتشييد الطرقات، أو منشآت المياه، والعناية بماشيتهم لأنها مصدر ثروتهم الوحيد" [1]. "لكن أبدا، لم يأت أحدا منهم وطلب تطوير الأمور السياسية أو تطبيق القانون الخاص بالجزائر".

"فمسلمينا" لا يطلبون إلا شيئا واحدا، الاعتناء بالمسألة الغذائية، هذا فقط ما كان يطلبه منا هؤلاء المسلمون".

فماذا كان هذا الممثل ينتظر أن يطلب منه أفراد مجتمع فلاحي؟ يجهل ما يدور في كواليس السياسة الاستعمارية ونظامها القائم في الجزائر، وقوانينه بما فيها القانون الخاص بالجزائر، أو تطوير الأمور السياسية بموجبه.[2]

فإن تعقيب **Solacroup** وان لم يفسّر تفسيرا جيدا قصد أحمد فرنسيس، كممثل لشريحة اجتماعية، عبّرت، في العديد من المناسبات، عن رفضها للسياسة الاستعمارية، منذ أكثر من قرن من الزمن، فانّه لا يرى في عدم تطبيق القوانين سببًا في تفجير الوضع على الرغم من مطالبة ممثلي الحركة الوطنية المتكررة والمتواصلة لتطبيقها،بصفتهم ممثلون قانونيين لسكان الجزائر.

لكن ما هو وجه النصب، الذي يراه هذا الممثل، في المطالبة بتكوين مثقفين في الجزائر؟ اذ يعتبر "مسألة تكوين متثقفين بتطبيق القانون الخاص بالجزائر، إنّما هو نصب و"يكفي الحديث عنهم"ــ المثقفين ــ. وإن كان تحجّج في ذلك، بعدم جدوى الشهادات التي يتحصّل عليها هؤلاء، لأنّهم لا يمكنهم الحصول على وظائف تتناسب ومستواهم الثقافي، "لأنه يعرف دكاترة في القانون، هم موظّفون بسطاء في سلك الشرطة، وآخرون من ميدان الصيدلة، موظفون صغار."[3]

(1)Solacroup (Claude), J.O.A: Débats..., 25 Novembre 1954, Opcit, p1100.
(2)Ibid.
(3) Ibid.

بهذا نفى هذا المتحدّث السبب السياسي في تفجير الثورة التحريرية، لكنه تحدّث بوضوح عن اسباب" المشكل الغذائي المطروح فعلا، لانّ عدد السكان المحتاجين للطّعام يتضاعف كل يوم، على هذه الأرض الجزائرية، ويمكن أن يأتي يوم قريب، لا نستطيع فيه الاستجابة لاحتياجاته، وهذا راجع ربّما إلى سوء توزيع الثروة؟ وهذا وارد، لا أخشى قوله، وربّما توجد بعض الميادين لا تحترم فيها العدالة؟ و لا أخشى قوله أيضا، ربّما، هناك مناطق تسيّر فيها الثروة أكثر من مناطق أخرى، وتصرف أموال في غير مجالها، مشكّلة نزيفا في الميزانية الجزائرية عامة".

وجّه **Solacroup** كلمته للممثلين المسلمين، الذين غاب عدد منهم في هذه المناقشات واعتبر نفسه صديقا لهم، لكنّه فرنسي وسيبقى فرنسيا دائما، ويعلم الجميع "أنّه لن يتخلّى على هذه الأرض الجزائرية، ولا يفارقها" [1] تلك هي العبارة التي توقّف عندها، على وقع تصفيقات الحضور، لأنها فكرة يتبنّاها و يؤيدها جميع ممثّلي المجلس الجزائري، منظّرين وخطباء لفكرة بقاء الجزائر فرنسية.

أراد هذا الخطيب أن يعطي مصداقية لحديثه، فصوّر طلب قدماء المحاربين "بإعادة تجنيدهم" و رغبتهم التي أبدوها للتّحدّي والكفاح بالأجساد، بالقلوب والأرواح ، ضد من يريد تلطيخ "هذه الأرض التي نعيش عليها،" [2] و اعتبره استجابة جماعية لنداء وطن ضحّى من اجله "موتانا الذين لازالت النصب التذكارية تحتفظ بتاريخ الجزائر و بأسماء من ضحّوا، بكل حب، بأرواحهم في ميدان المعركة في سبيله."[3]

بهذه المغالطة التاريخية، أراد إيهام الحضور، بأن من ضحّوا بأرواحهم في صفوف الجيش الفرنسي، كان رغبة منهم في سبيل الجزائر، التي لخّص تاريخها كلّه، في هذه التضحيات عندما يقول "هذا تاريخ الجزائر كلّه" [4] و "يجب على

(1)Solacroup (Claude), J.O.A: Débats..., 25 Novembre 1954, Opcit, p1100.
(2) Ibid .
(3) Ibid, p1102.
(4) Ibid.

العالم بأسره ومصر أن يعرفا ذلك" [1]. في حين أن هذه التضحيات، إن صحّت تسميها كذلك ، كانت في سبيل تحرير فرنسا.

أنهى هذا الممثل كلمته بالثناء و التمجيد، "على كل الجزائريين، الذين ساهموا وضحّوا بأرواحهم في الحربين العالميتين، و عبر عن تقديره لكل ضحايا العنف، الذين لقوا حذفهم على يد من سماهم بالإرهابيين، خلال هذه المرحلة، مذكّرا بأن عقاب البشر والله ينتظرهم، و عن خوفه الكبير على مستقبل الجزائر، التي يفضّل الموت على أن يذهب" من ارض يرقد تحت ترابها ثلاثة أجيال من أهله، لا يريد التخلي عنهم مهما كان الثمن".

تحت تصفيقات الحضور ختم **Solacroup** "خطبته" المشوبة بالمغالطات السياسية والتاريخية، ليطلب الممثل **Lambert** الكلمة لكن رئيس الجلسة رفضها له وأعطاها لنائب الحاكم العام **Urbani** الغائب[2].

تحت وقع فوضى و شجار متصاعدين [(3)]، بين رئيس المجلس الغاضب وبعض الممثلين من الهيئة الأولى، مثل **Lambert** وممثلي الحكومة الفرنسية، **Vaujour Urbani ,** نائب رئيس الحكومة العامة و علي شكّال، بن عبيد عن الهيئة الثانية، أعلن **Raymond Laquière** عن رفع هذه الجلسة.

III ــ **دور ممثلي الهيئة الثانية في تهدئة أشغال جلسة 25 نوفمبر:** على الساعة السادسة و **55** دقيقة استأنف المجلس الجزائري جلسته ليوم **25** نوفمبر[4].

بعد أن أعلن رئيس المجلس عن افتتاح الجلسة المسائية، تناول **Urbani** نائب الحاكم العام الكلمة، دون أن يطلبها من رئيس الجلسة، وطلب ان تعطى الكلمة لمدير الأمن العام بالجزائر **Vaujour Jean** ، لكنّ رئيس الجلسة رفض،

---

(1) Solacroup (Claude), J.O.A: Débats..., 25 Novembre 1954, Opcit, p1102

(2) بعد عودة **Urbani** رفقة المدير العام إلى القاعة وطلبه الكلمة، منعه رئيس المجلس و لم يسمح له بالتدخل، إلا في الجلسة الموالية. على الرغم من إلحاح **Lambert** وتهديده بمغادرة القاعة و على الرغم من طلبات الحضور بالعودة إلى القوانين المتعلقة بمثل هذا الظرف.

(3) عمّا جاء من كلام في هذا الشجار، بين العديد من الممثلين من الهيئة الأولى و الثانية أنظر : J.O.A: Débats…,25 Novembre 1954 Opcit, p-p1102-1104.

(4) J.O.A: Débats..., Ibid, p1102.

ممّا أدى إلى صدام [1] بين **Laquière** و **Urbani** حول نصّ المادّة **34** من قانون المجلس الجزائري[2] شارك فيه عدّة ممثلين.

لم يتوّقف هذا الصدام، إلا بعدما أذن رئيس المجلس إلى الممثل **Ferrara** بتقديم اقتراح بالنيابة عن ستيّن **(60)** ممثّلا أوضحوا من خلاله "عن غضب وسخط المجلس الجزائري من الكلام الموجّه من هذا المنبر إلى الحاكم العام **Roger Léonard**، كما عبّروا عن الثقة التي يضعونها فيه، و في مساعديه وفي حكومة الجمهورية، للحفاظ على النظام العام في إطار الصداقة والثقة التي تجمع كل أفراد الشعب"[3].

قرأ رئيس المجلس هذا الاقتراح بنفسه، ولم يمنح بعدها الكلمة لأي ممن طلبوها إلا للممثل **de Calan**، لأنه كان من بين الذين وجّهوا أهم انتقاد للحكومة العامة[4] إلى درجة أنه طالب باستبدال الحاكم العام برجل آخر أكثر فعالية.

واصل **de Dalan** حديثه عن حاج صدوق وأثنى عليه وعلى خصاله وتضحياته من أجل العلم الفرنسي[5].

ولأنه هو "المسؤول الأول عمّا يقال داخل هذا المجلس، وقبل أن يوجّه الكلمة إلى علي شكّال، طلب رئيس المجلس من **de Calan**، حذف العديد من العبارات التي جاءت في حديثه".استجاب هذا الأخير لطلب رئيس المجلس، لأنه" لا يريد المزيد من الشجارات"[6].

بعدما أصبح **Raymond Laquière** مطمئنا بأن **de Calan** وافق على حذف بعض ما جاء في خطابه، سمح بمواصلة المناقشات حول أحداث الجزائر" ومنح الكلمة لعلي شكّال.

---

(1) مستندا على نص المادة 34، منع رئيس الجلسة المدير العام للأمن من تناول الكلمة.

(2) IVO Rens, Op cit, p235.

(3) Président, J.O.A: Débats..., 25 Novembre 1954, Opcit, p1104.

(4) IVO Rens, Ibid, p235.

(5) de Calan (Jacques), J.O.A, Ibid, p1105.

(6) de Calan (Jacques), J.O.A: Débats..., 25 Novembre 1954, Opcit, p1105

تناول علي شكال الكلمة ليعلن وينبّه من تحدّثوا سابقا عن "الإرهاب الذي قامت به أقلية" واللامبالاة التي قابل بها الشعب المسلم، في أغلبه، نداء المنشقين والإذاعات الأجنبية" [1] متوجّها في حديثه ذلك للممثل **Justrabo** ليقول له "أن الشعب المسلم وبكل بساطة، قد أظهر وبطريقة واضحة أنه فرنسي وله الشرف أن يكون كذلك" و"ذلك ما عبّر عنه منذ بداية هذه المعارك الدموية وبوجه الخصوص يوم **11** نوفمبر **1954** يوم الاحتفال بذكرى قدماء المحاربين المسلمين الذين ضحّوا بدمائهم من أجل القضية الفرنسية".

يبدو أن الممثل **Justrabo** لم يستسغ كلام علي شكال فتدخّل متسائلا بتعجب، عندما قال (علي شكّال)"... أعضاء هذا المجلس المنتخب في انتخابات عامة" لأن المعروف عند العام والخاصّ، أن الممثلين في المجلس الجزائري، كانوا يصلون إلى مقاعد هذا المنبر ومنذ أول انتخابات منذ أفريل **1948** وإلى غاية هذا التاريخ، بكل الطرق باستثناء الانتخابات العامة [2]، بما تحمله هذه العبارة من أبعاد قانونية متعارف عليها في نصوص الدساتير الدولية.

لكن كلام علي شكّال لقي استحسان رئيس المجلس وطلب من الحضور تحيّته، عندما طالب بمعاقبه المتسببين في الأحداث و"هذا يتوقّف على العدالة الفرنسية التي نثق فيها" و "في تأدية مهمّتها"، "لأن استعمال القمع الأعمى سيكون خطأ."[3]

ختم علي شكّال كلمته بقوله "لا شيء يمكن أن يفصلنا عن العائلة الفرنسية الكبيرة".

وفي نفس الإطار، تدخّل الممثل عرزور طويلا، بعد ما أعطى له رئيس المجلس الكلمة، فبدا خطابه بالمثل المعروف "للكعبة رب يحميها" [4] مستحضرا في

(1) Chekkal (Ali), J.O.A: Débats..., 25 Novembre 1954, Opcit, p1105.

(2) حول حقيقة هذه الانتخابات العامة، أنظر: Favrod Charles Henri, le F.L.N… , Op cit, p109 وصفحات أخرى.

(3) Chekkal (Ali), J.O.A: Débats..., Ibid, p1106.

(4) Arzour (Salah), J.O.A, Ibid, p1105.

في ذلك قصّة الأعرابي، التي قيل بمناسبتها هذا المثل، [1] ثمّ أشار إلى أسباب الصّراع والخلافات، التي عرفتها المناقشات.

بعدما تعرّض إلى مداخلات بعض الممثلين، موضّحا طبيعة مواقفهم و سبب اختلاف ردود فعل كل واحد منهم عن الآخر، فعلى سبيل المثال "أن مداخلات الممثلين قاضي، **Mannoni**[2] وبوجه الخصوص **Raoux** ترجمت ارتباطهم الشديد بالأرض، وذلك ما يفسّر حقّهم في الاهتمام بالأحداث"[3].

أرجع أحداث أول نوفمبر إلى ــ 8 ماي ــ سنة **1945**،[4]"لكن هل يوجد لذلك علاج؟ فالجواب مؤكد وإيجابي... علينا أن ننسى مصالحنا و الخلافات الواضحة التي تفرّق بيننا " بطرحه هذا السؤال والإجابة عليه، توجّه عرزور بحديثه إلى ممثلي "الهيئة الأولى، المثقفين الذين لهم التجربة في الحياة العامة و الإدراك بالمسؤولية بحكم أنّهم يشغلون عدّة مناصب" والمطلوب منهم أن يبذلوا جهدهم للقضاء على الخوف، الذي يقتل و يجعل الحياة العامة في هذا البلد بدون عطاء".

اهتمّ عرزور بالخوف الذي تعاني منه الشريحة "الأوروبية المعزولة في المزارع الشئ الذي أثار تعجّب **Solacroup** ولم يفهم من كان يقصد هذا الأخير، عندما قال "هناك أناس خائفون" [5] ممّا لا شك فيه، أنّ عرزور أراد طمأنة الأوروبيين من خلال ممثليهم في المجلس الجزائري بعودة الهدوء، مادام من قام بهذه الأحداث "إنما هم مجموعة قليلة...، و ماذا يعني **3000** أو **4000** رجل؟ صحيح أنهم أحدثوا خسائرا وهزّة عميقة في الوطن، ولكنّهم ماذا يمثلون بالنسبة لـــ**9** ملايين من المسلمين الجزائريين الذين بقوا جد هادئين وقدّموا شهاداتهم [6]

(1) Arzour (Salah), J.O.A: Débats..., 25 Novembre 1954, Op cit, p1106.
(2)ممثل جمهوري حر، ولد بكورسيكا، 08 جويلية 1907.
(3) Ibid
(4) Ibid.
(5) Ibid
(6) Ibid.

العديدة عن إخلاصهم، صداقتهم، وفائهم... وتضحياتهم بأرواحهم لحماية الممتلكات ويكفي القايد بن حاج صدّوق مثالا على ذلك[1].

بعدما أنهى حديثه الذي طمأن فيه الأوروبيين عن مصيرهم في هذه الأحداث، بدأ حديثه عن "الشريحة "المسلمة" التي كانت، منذ أن كان موظفا في البلديات المختلطة، تأتيه ظنًا منها انّه أوروبي، وتعبّر له "عن شكرها للسلطة، على توفيرها السلم" وذلك ما كانت هذه الأخيرة تريده، وما ترغب فيه اليوم ،السلم الفرنسي"[2].

عاد عرزور ليتحدّث عن الإرهاب، ــ كما سمّاه ــ، الذي لم يكن إلاّ بفعل مجموعة معزولة استجابت لنداءات خارجية أكثر منها داخلية ولذلك "علينا أن نتعامل معه، لا على أساس أنه حدث، ولكن على أساس أنه حادث أليم، لأنه أدّى إلى حالات حداد عند بعض العائلات، منهم، من هذا المجلس وخارجه ممن تعرفون، ولكم علاقات يومية بهم" [3]. اشارة إلى من نقّذت فيهم القيادة الثورية القتل، مثل حاج صدوق وحرّاس الغابات[4].

بحديثه هذا توجّه الممثل عرزور إلى أحاسيس الحضور حتى يعود "التآلف، بين الشريحتين المشكّلتين للمجتمع الجزائري، الذي أفرزه الزواج المختلط ولا زال هناك من يؤمن به".

كما وجّه نداءه "إلى الأوروبيين الذين لهم الحقّ في تخوّفهم من الأحداث، لكنّهم ابدوا سيطرةً على خوفهم... لأن عكس ذلك، لا يؤدّي إلا إلى نتائج وخيمة. لأن القمع لا يؤدي إلا إلى تحويل شعب بأكمله إلى المعارضة... فليس من حقّنا أن نرتكب مثل هذه الأخطاء في هذه الجزائر الفرنسية منذ **130** سنة" فلا تستمعون إلى صوت العنف، وأبعِدوا عنكم شبح **1945**، الذي أصبح يحوم حول هذا

(1)Arzour (Salah), J.O.A: Débats..., 25 Novembre 1954, Op cit, p1107.
(2) Ibid.
(3) Ibid.
(4) Ibid.

المنزل"مستدّلا بنص قصير مستنبط من القرآن، على نبذ الإسلام للعنف وقتل النفس بغير حق، في ما معناه بالغة الفرنسية.

"N'attentez pas à la vie de votre prochain, car Dieu l'a rendue sacrée à moins que ce ne soit pour les motifs légitimes.[1]

مذكّرا، في ذلك، بموقف بعض الزوايا، التي اجتمعت عشية اندلاع الثورة بقسنطينة للتعبير عن فضاعة الحدث، واستنكرت الجرائم التي كانت بدون سبب.

أثنى عرزور على موقف جمعية العلماء [2] مثل ما أثنى على موقف التيّار الإسلامي عامّة، بما فيه رجال الزوايا والفرق الدينية الأخرى، الذين أبدوا جميعهم تضامنهم و"استجابتهم لندائه، لاستتباب الأمن في منطقة قسنطينة، بعد عودته من فرنسا"[(3)].

ولتجاوز الأزمة وإيجاد الحلول لها، رجع هذا الممثل إلى الموقف الذي أبداه ممثلو الجزائر في الهيئة الثانية، ودعى الى السير على نفس ما ساروا عليه، خلال المناقشات التي "جرت الأسبوع الماضي في المجلس الوطني الفرنسي " [(4)]، بتعليم الشعب والرّفع من مستوى معيشته، والقضاء على أسباب استيائه وجعلهم يدركون انتماءهم الحقيقي إلى العائلة الفرنسية، يعني وفي كلمة واحدة التطبيق الفعلي لسياسة الإدماج".

أما عن مشكلة إجراءات الانتقام الجماعي، ختم عرزور كلامه بقول أستاذ بالجامعة الكاثوليكية بليون **Lyon** استنكر فيه سياسة المسؤولية الجماعية، ثم دعا الله أن يعود السّلم الحقيقي في شمال إفريقيا..."[5].

(1) Arzour (Salah), J.O.A: Débats..., 25 novembre 1954, Op cit, p1107.

(2)أحدث كلام عرزور عن موقف جمعية العلماء من الأحداث، تمتمة بين الحضور وتصريحا للممثل شنتوف يستدعي وقفة طويلة تتيح لنا معرفة العلاقة التي كانت بين ممثلي المجلس الجزائري الأحرار و التيارات الوطنية عامّة و جمعية العلماء خاصّة.

(3) Ibid.

(4) Ivo Rens, Op cit, p247.

(5) Arzour (Salah), J.O.A, Ibid.

رفعت جلسة 25 نوفمبر، على الساعة الثامنة ليلا بعد موافقة معظم أعضاء المجلس الجزائري على أن تتواصل المناقشات في جلسة أخرى يوم **26** من نفس الشهر على الساعة العاشرة صباحا.

ثالثا–جلسة 26 نوفمبر 1954:

مضت ليلة، على سوء تفاهم و شجار بين الحضور بتأثير كلمة **de Calan**، راجع فيها ممثلو المجلس الجزائري أفكارهم، لحضور آخر جلسة مقرّرة لمناقشة "أحداث الجزائر"، قبل أن يتابع المجلس مناقشاته للأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و ما تعلّق بها من ميزانية. ووصلوا إلى استنتاجات كان لها تأثيرها على مجرى باقي الجلسات و الأحداث في الجزائر.

I ــ استنتاجات ممثّلي الهيئة الأولى، حول أحداث أول نوفمبر: "

بعد ما سمح رئيس المجلس لليميني الحر **Battistini**[1]، " باعتباره ممثّل للجهة المحاذية لتونس، بما يقرب **300** كيلومتر، تضمّ بلدية خنشلة وتبسة، تعرّضت شهر جويلية **1954** لهجوم نفّذه الفلاّقة التونسيين، ولأنه لم يكن بإمكانه الامتناع عن المشاركة في مناقشات بمثل هذه الأهمية، خاصّة وأنه يعيش في هذه المنطقة، منذ **40** سنة، تربطه علاقات حميمية بسكّانها المسلمين القرويين".

أكّد على قول من سبقه من المتدخّلين حول وحدة الشعب، "الذي لم تنل منه الأحداث، لأن ما حدث هو من فعل فئة ضعيفة" "ولا يمكن أن يتبعها الشعب، لأن السّلطة المدنية و العسكرية، قد تمكّنتا و استطاعتا، بفعالية، أن تحقّق نتائج هامّة، باستعمال الوسائل اللاّزمة، على الرغم من صعوبة المهمّة.

ولهذا لا مجال للضعف، و لا لاعتماد المسؤولية الجماعية والعنف الأعمى و"لكن أيضا" من غير بيانات تهديد اللامتناهية، وخاصة من غير أي أعمال عشوائية، بدون نتائج إيجابية.

(1) Battistini (Eugène), J.O.A: Débats..., 26 novembre 1954, Op cit, p1110.

عبّر **Battistini** عن أسفه، عن "غياب مستشارين إداريين وحكوميين أكفّاء في القضايا الإسلامية، وعن قلّة التّواصل بينهم وبين المنتخبين المحلّيين، و في هذا أضاف:" لم تتّم استشارتي، لأنه كان من الممكن تفادي ما حصل يوم **4** نوفمبر، عندما تعرّض مسيّري الحركة للانتصار الحريات الديمقراطية إلى التفتيش والاعتقال في المدينة الصغيرة التي يديرها، ويعمّ فيها الهدوء التام الآن ، ليطلق سراحهم يومين فقط، فيما بعد"[1].

ولإبعاد شبهة مثل هذا الأجراء، عن المسؤولين المحلّيين، واصل قائلا "أعرف جيّدا أنه قد تمّ تنفيذها ــ عملية التفتيش والاعتقال ــ بأوامر جاءت من باريس، و"أقول لا يجب أن نمتثل لأوامر في غير محلّها، أو نقوم بتنفيذها إلا بعد التأكّد من عدم خطورتها أو على الأقل لتفادي ما يجعلنا مهزلة، لأن من يعطي هذه الأوامر، تصله معلومات غير كافية" وهذا يوحي إلى وجود من له مصلحة، في مثل هذه الإجراءات، ضد مناضلي الحركة الوطنية والشعب من هم إذا؟!".

ثم واصل محاضرته التاريخية، حول الطبيعة البشرية للمجتمع الأوراسي، التي وصفها بالخشنة، والتضاريس الطبيعية الصّعبة المسالك، ليختم بأنه جزائري، ينام خمسة أجيال من ذويه، تحت هذه الأرض. ويعتبر نفسه في بيته وصديقا للمسلمين.

فأيهما أحق بالوطنية الجزائرية؟ **Battistini** الذي يرجع تاريخ وجوده بالجزائر إلى خمسة أجيال أم "المسلم"(الجزائري) ؟ الذي ترجع وطنيته إلى قرون عديدة، يتجاوز عدد ألأجيال التي ينتمي إليها العشرات، بدءا من الفترة التي اعتنق فيها الإسلام، على أقل تقدير.

فعلى الرغم من أن مداخلة **Battistini** كانت توحي بمعارضته للإجراءات التعسّفية، بتحميل الشعب المسؤولية الجماعية وعمليات الاعتقال، التي شملت مسؤولي الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية، لكنّ تعبيره يعكس موقفه الحقيقي

(1) Battistini (Eugène), J.O.A: Débats..., 26 novembre 1954, Op cit, p1110.

من هذه الإجراءات وذلك يظهر من خلال عدّة صيغ استعملها في حديثه كقوله: "أريد أن أثمن السرعة والقوّة، التي تم بهما تسخير الوسائل اللازمة لإعادة النظام العام..." [1].ولم تكن هذه الوسائل سلمية بل بالعكس كانت عسكرية بوليسية ردعية استعملتها السلطات المحلية ضد سكّان عزّل.

II–موقف ممثلي المجلس الجزائري من الوطنية الجزائري: بعد تقييم الأوضاع التي خلّفتها الثورة الجزائرية، دخل المجلس الجزائري في مناقشة مسالة الوطنية الجزائرية، أثارها ممثّلو الاتحاد الديمقراطي، بعد إلحاح **Papillon** بان الجزائر، "لم تكن أبدا وطنا، وإنّما كانت عرضة لموجات من الاحتلال الأجنبي ولم تتوحّد إلا بالوجود الفرنسي."[2]

كان موضوع الوطنية سببا في منع رئيس المجلس فرحات عباس من إلقاء كلمته بحجّة أنها تتناول موضوعا سياسيا، ليس من اختصاص المجلس الجزائري.

1– موقف الاتحاد الديمقراطي من أحداث الثورة: بعد ما أعطى رئيس الجلسة الكلمة لبن الحاج سعيد، ممثّل الاتحاد الديمقراطي، عن قسنطينة في المجلس الجزائري، ليعبّر عن أسفه عن الأحداث التي شملت الجزائر عامّة وقسنطينة خاصة، والتي لا ينبغ استغلالها لأغراض شخصية، لتأجيج الحقد والكراهية أو الانتقام"[3]. وتمنّى "أن يعود الهدوء في "وطننا" بطريقة قانونية، بتفادي القمع وزهق الدّماء بقدر المستطاع"[4].

فصيغة المتكلّم التي تحدّث بها هذا الممثل "وطننا" صيغة لم ترد عند أي أحد من ممثلي الهيئة الأولى،هذا لا يدل على أي شيء سوى على ثقة هذا المواطن بوطنيته وحقيقة انتمائه التاريخي والحضاري إلى أرض الجزائر، لا يمكن لأي

(1) Battistini,(Eugéne), J.O.A: Débats..., 26 Novembre 1954, Op cit, p1110.
(2) Papillon (Marcel), J.O.A: Débats..., 24 Novembre 1954,Op cit, p1082.
(3) Benelhadj-Said (Cherif), J.O.A: 25 Novembre 1954, Op cit, p1111.
(4) Ibid.

كان إنكارها عليه، ولكن في"إطار تعايش الشريحتين، التي تشكّل المجتمع الجزائري، من أجل بناء جزائر جديدة"[1].

ولم يفته في هذا الخصوص أن ينوّه بموقف الشريحة المسلمة الهادئ، عشية اندلاع الثورة،[2] هدوء يستدعي عدّة تفسيرات لأسئلة عديدة منها، هل كان فقط "لتفادي زعزعة النظام العام" كما قال [3]؟ أم تفاديا لقمع السلطة الفرنسية؟ أو لأسباب تنظيمية بأمر من القيادة الثورية؟.

لكن الشئ المؤكّد، أن هذا الصّمت لم يكن يعكس بأي حال من الأحوال رضا هذه الشريحة عن النظام القائم و لا عن الأوضاع المتردّية التي كان يعيشها الجزائريون إلا النادر منهم و"إنه من الأنانية والكذب إذا ادّعينا غير ذلك"![4].

"حقيقة لقد بقي الشعب هادئا ومسالما، لكنّه يعاني، فهو بحاجة للاهتمام بمصيره، إلى إصلاحات عميقة بطرق تمكنّه من العيش والرّفاهية، والتفكير في "مستقبل أبنائه، حتى لا يتقاتلون في الطّرق ويرقون دماء بعضه م البعض بسبب نزاعات أخوية"[5].

وللفصل في نوع هذه الأخوة يقول "لابدّ من إيجاد حلول تسمح لفرنسيّي ومسلمي الجزائر بالعيش في سلام، في إطار جزائر جديدة، يجد فيها كلٌّ واحد مكانه. ولهذا لا بد من وضع حد للنظام الاستعماري، مثل ما عبّر عنه أحد ممثلي مجلس الشيوخ الفرنسي [6] **Marius Moutet** "... لا بد على الجزائريين أن يعوا، أنه للوصول إلى حل يجب وضع حد لهيمنة عنصر على الآخر من منطلق إثني... ويجب أن تُفتَحَ أبواب الأمل لأطفال هذا البلد"[7] ...، ولهذا لا بد من إدماج إدماج حقيقي، على رأس كل الحلول، غير كاذب، بأنصاف الإجراءات، وبدون

(1)Benelhadj-Said (Cherif), J.O.A: Débats…, 26 November 1954, Op cit, p1111.
(2) Ibid.
(3) Ibid.
(4)Ibid.
(5) Ibid.
(6) وزير سابق.
(7)Benelhadj-Said (Cherif), J.O.A, Ibid.

أنانية لأن عيون الشعب مفتّحة على حقائق، للأسف، لا تتناسق مع ما قيل في هذا المنبر...، لأن الشّعب كان دائما ضحية الإجراءات الاستثنائية[1].

تحدّث بن الحاج كثيرا و عبّر عمّا يعاني منه الشعب الجزائري، لكن من منطلق شخصي في إيجاد الحلول. لأن الشعب الجزائري لم يكن جميعه يؤيد أو يرغب في سياسة الإدماج، ولم يكن أبدا هدوءه إزاء أحداث أول نوفمبر دليلا على ذلك، فالشعب وإلى غاية هذا التاريخ، لا زال يطمح ويسعى إلى اعتناق كل الأفكار، التي تدعو إلى الاستقلال الجزائري عن فرنسا، إلا القليل منهم، ممّن كانت لهم مصالح اقتصادية، ارتباطات اجتماعية أو اهتمامات سياسية، يتوقف مصيرها على بقاء الجزائر أو خروجها من الدّائرة الفرنسية. وعلى رأسهم ممثلي حركة الاتحاد الديمقراطي، المقتنعين بمظاهر الحضارة الحديثة للدولة الفرنسية أمثال فرحات عباس أحمد فرنسيس وغيرهم من المثقفين ثقافة فرنسية.

فبن الحاج مثلا، يتحدّث من هذا المنبر، عن قانون سنة **1947** خصّت به فرنسا الجزائر، ميّزت به فرنسا الجزائر، على الرّغم من أنّ جميع الحكومات الفرنسية، كانت تعتبرها مقاطعة فرنسية.

هذه الخصوصية تدلّ على عدم بلوغ السياسة الفرنسية درجة النضج الحضاري، الذي كان يؤمن به بعض الجزائريين، ويجعلهم يطالبون ببقاء الجزائر في الحظيرة الفرنسية، وتطبيق ما جاء به هذا القانون المعتمد منذ سبع سنوات، ولم يطبّق أي شيء منه[(2)].

فبن الحاج مثلا خطب طويلا، يشرح الحلول النابعة منه، لتأسيس جمهورية جزائرية[(3)] في إطار "الاتحاد مع فرنسا، رغبة في الوصول إلى إنجازات رائعة، "تمكّننا من فتح أبواب الأمل أمام أبنائنا"[4].

(1)Benelhadj-Said (Cherif), J.O.A: Débats ..., 26 November 1954, Op cit, p1111.
(2) IVO Rens, Op cit , p 244.
(3)Benelhadj-Said (Cherif), J.O.A: Débats ..., Ibid.
(4) Ibid.

2- تقييم Lambert لطرح الاتحاد الديمقراطي: "فالشعب لم يقبل تلك الأحداث، ويرفض أن تنزع فرنسا يدها عن الجزائر، فهل يمكن أن ينتزع حب أم من قلوب أبنائها، الذين سكبوا دماءهم في ميادين المعركة بتونس، إيطاليا، فرنسا و ألمانيا؟(1).

بهذه العبارة و هذا التساؤل، بدأ Lambert ممثل زمّورة، المقتنع بفكرة الشراكة (l'association)، بدلا من أفكار 2 الإدماج المطروحة، للإبقاء على الجزائر في الدّائرة الفرنسية.3

بيّن أسباب هدوء الجزائريين و رأى فيها تعبيرا منهم عن الوطنية الفرنسية هم على الهامش منها و لخّصها في النقاط التالية:

1- "خوف الشعب من أن يتحوّل "الانقلاب"، الذي جاء باسم الحريّة، إلى تعدٍ على حريته، وتصبح الأمور أخطر مما هي عليه الآن، كما نراه(4) في بعض الدول الشرقية".

2- رغبة الشعب في تطوير الأوضاع الاجتماعية، رفع الأجور وتطوير التعليم والصحة وبناء المزيد من المستشفيات وتشييد المزيد من الطرقات المؤدية إلى الدوّاوير وسكنات لائقة وكل هذا قد عبّر عنه بن الحاج(5) لكن هذا الأخير، لم يرى "بأنّ المجلس الجزائري، يعمل بدون توقف وبفعالية في هذا المجال"(6).

3- "إدراك الشعب الجزائري، بأن رغباته لا يمكن أن تتحقق بين ليله وضحاها، مقارنا ما" ننجزه عندنا بما يحصل في دول أخرى مجاورة، تريد أن تعطينا دروسا. لكن لا تكون لنا مثلا"(7)،وــ يقصد في هذا مصرــ، ارتكز في ذلك ذلك كحجّة، على ما كتِب في مقال كتبه أحد الكتاب الجزائريين ــ لم يذكر اسمه

(1) Lambert (Gabriel), J.O.A,Ibid.
(2) حول مفهوم الإدماج، انظر: سابق، le Mire Henri, Histoire militaire de la guerre d'Algérie, Ed, Albin Michel, Cher, France 1995, P31.
(3) Oran Républicain, 28 janvier1956, p8.
(4) Lambert,(Gabriel), J.O.A : Débats…, 26 novembre 1954, Op cit, p1112.
(5) Ibid.
(6) Ibid.
(7) Ibid.

ـــ، و استشهد، بما قاله أحد الحجّاج، عن وضع دول أخرى مجاورة زارها هذا الأخير. غير"أنّ ذلك لم يكن مبررا لوضع عانى منه الجزائريين بصفة خاصّة".

4- والسبب الآخر، الذي رآه هذا الممثّل، مؤثّرا في عدم إتّباع الشعب للذين قاموا بهذه الأعمال، تعبيرا منهم على الوطنية الفرنسية، هوانّ هذا الأخير، "لا يريد حربا دينية وينبذ الكراهية، وقرأ محتوى بعض المقاطع الصادرة عن الإعلام المصري، الذي من المفروض أن تشوّش برامجه [1]، مركّزا على ما جاء فيها من عبارات ذات أبعاد دينية إسلامية وعربية. ولهذا لا يمكن أن نسمح للمتسببين في الأحداث أن يحضّروا أو يثيروا الثورات" أعمال إرهابية أخرى، مثل التي سبقت[(2)]، .

لأنه، مثله مثل بقية ممثّلي الهيئة الأولى، يرجع أسباب الثورة إلى تأثير خارجي، وبشكل خاص جمهورية مصر العربية فهل كانت هناك أغراض سياسية أريد تحقيقها من وراء ذلك؟

وبطريقة غير مباشرة، انتقد رئيس المجلس الجزائري، في منعه ممثلي الإدارة في الجزائر، نائب الحاكم العام **Urbani** ومدير العام للأمن **Vaujour**من إبداء رأيهما، في الجلسة الماضية. لأن ذلك، كان سيؤدي على الأقل، إلى توضيح عدّة أمور وبذلك يتّم تفادي ما حدَث من صِدامات بالأمس [(3)] وأثنى على الجهود المبذولة من طرف الإدارة لإعادة الهدوء،[(4)]مشيدا بدور القيّاد. القيّاد.

3- موقف المنتخبين الأحرار من اقتراح ممثّلي الاتحاد الديمقراطي: ذهب المنتخبون الأحرار من الهيئة الثانية في المجلس الجزائري نفس ما ذهب إليه ممثّلو الجزائر في المجلس الوطني الفرنسي" [(5)]. فعرزور مثلا، لم يهتم

(1) Froger (Amedée), J.O.A : Débats…, 26 novembre 1954, Op cit, p1112.
(2) Lambert (Gabriel), Ibid, p1113.
(3) Ibid.
(4) Ibid.
(5) IVO Rens, Op.cit, p247.

بالتصويت على الاقتراحات المقدّمة بقدر اهتمامه بمسألة الوحدة الوطنية الفرنسية،[1] متوجّها إلى الشريحة "المسلمة" لي جعلهم يدركون انتماءهم الحقيقي إلى العائلة الفرنسية، يعني وفي كلمة واحدة التطبيق الفعلي لسياسة الإدماج" لأن الجزائر فرنسية منذ **130** سنة[2]."هذه الكلمة جعلت **Laquière Raymond** يطلب منه أن يكون وجيزا في حديثه.[3] "

فانتساب الشعب الجزائري للوطنية الفرنسية أكّده عرزور وأراد لخضاري إثباته، معبّرا عن رأيه و رأي أصدقائه، من ممثلي عمالة قسنطينة، "الذين حدّدوا موقفهم من الأحداث يوم **3** نوفمبر **1954** في جريدة "**la dépêche de Constantine**" في نداء وقّعة الدكتور بن جلول[4]، قرأ لخضاري مختصرات منه.[5]

شكّل هذا النداء إطار مداخلة لخضاري وأكّد على "أنّنا كلّنا فرنسيون"[6] فهل قصد الشعب الجزائري أم الممثلين الذين يتحدّث باسمهم؟.لان الشعب الجزائري لم يكن أبدا فرنسيا بحكم انتمائه الجغرافي و ثقافته، من اللّغة إلى العادات والتقاليد.

بالنسبة له، "أن الشعب لم يستجيب لكل النداءات، التي تدعو إلى الثورة، لأنه يريد الحفاظ على وحدة هذا البلد، التي لا يمكن المس بها، لكن مسؤولية هذه الأحداث ،مباشرة "يتحمّلها من قام بالتفجيرات التي نستنكرها

(1) Arzour (Salah), J.O.A: Débats…, 26 novembre 1954, Op cit, p1139.
(2) Arzour (Salah), J.O.A, Ibid, 25 Novembre 1954, p1107.
(3) Le président, J.O.A, Ibid, 26 novembre 1954, p1140.
(4)Lakhdari (Smail), J.O.A: Débats…, 26 novembre 1954, Op cit, p1114.
(5) أنظر ملحق7 .
(6) Lakhdari (Smail), J.O.A, Ibid.

بكل أسف،[1] وليس السّلطة المحلية، مثل ما جاء على لسان بعض المتدخّلين،" أما الحاكم العام فقد قام بواجبه مثله مثل جميع المصالح التي يشرف عليها".

أما الأسباب المباشرة، حسب رأيه "المتواضع"، لا يعرف إلا واحدا وهي "الدّعاية الواردة من الخارج، التي وجدت صداها عندنا، نظرا للأرضية المهيّأة لها، بسبب الفقر والبطالة المنتشرين..."

فيجب "التمييز بين تونس، المغرب والجزائر...؟ لأن الجزائر هي فرنسا، لا يمكن مقارنتها... بالبلدان المجاورة....وهذا ما يجعلني أتعجّب لأي اتهام ضد الإدارة والحكومة... مشيدا بحكومة الدولة الفرنسية والحلول الممكنة، لخّصها في محاولة الوصول إلى طريقة يمكن الحصول بها على قروض تتجاوز على الأقل **400** أو **500** مليون، للقضاء على البطالة المنتشرة بين الشباب، الذين استغلّتهم الدعاية..."

أما "الحل السياسي، فلا بدّ من تطبيق قانون **1947** بكل نزاهة، بدون تأسيس جمهورية جزائرية مثل ما عبّر عنه أحباب البيان"[2] "لأننا نريد وبكل بساطة إدماج بلدنا داخل فرنسا" ووضع الثقة التامة في البرلمان الفرنسي لحل المشاكل السياسية.[3]

نلمس مرّة أخرى في حديث هذا الممثل الجزائري، صيغة المتكلّم عندما يقول "بلدنا" ممّا يعكس روح الوطنية التي أنكرها الاستعمار الفرنسي، وعبّر عنها الممثلون الجزائريون داخل هذا المجلس تلقائيا، لكنّهم لم يعلنوا عنها صراحة، إلى غاية هذا التاريخ، لأسباب تبقى مجهولة إلا عند من يتعمّق في دراستها.

"فالجزائر منذ قرن ونصف لم تكن شيئا آخر إلا فرنسا وتمنياتنا أن تبقى كذلك". هكذا أنهى لخضاري مداخلته، كممثل عن الهيئة الثانية، ليضاف صوته إلى صوت علي شكّال أن الحل الوحيد لإنقاذ الجزائر، هو إدماج هذه الأرض نظرا

(1) Ibid.

(2) عدم ذكره الاتحاد الديمقراطي،و معارضته لفكرة الجمهورية الجزائرية، إلا تأكيدا على نوع العلاقة السائدة بين ممثلي الهيئة الثانية (الأحرار و ممثلي الإتحاد الديمقراطي).

(3) Lakhdari (Smail), J.O.A: Débats…, 26 novembre 1954, Op cit, p1115.

للوضع الديمغرافي لهذا الوطن وضعف موارده". [1] وان شعبه قد عبّر بطريقة واضحة أنه فرنسي وله الشرف أن يكون كذلك"[2].

بهذا يضاف صوت لخضاري إلى صوت ممثلي الاتحاد الديمقراطي ببقاء الجزائر فرنسية، في ظل إصلاحات تقوم بها الحكومة الفرنسية، كحل للأزمة الجزائرية بكل أبعادها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية بتطبيق قانون **1947** الخاص بالجزائر، اعتقادا منهم أن ما تقوم به القيادة الثورية أحداث عابرة، لأنه لا يوجد تفسير لموقفهم هذا إلا هذا الاحتمال. وهذا سيؤثر سلبا على علاقتهم بالتنظيم الثوري الرّافض لمثل هذه المواقف و التصريحات.

أما حاج تبّاني، لأول مرة يتحدّث عن "الشعب الجزائري" [3] كلمة رفضها **Baretaud** لأنه "لا يوجد شعب جزائري، يوجد فقط شعب فرنسي"[(4)].

وعاد تبّاني ليعبّر بصريح القول عن و"حدتنا" الوطنية" [5] التي أصبحت مستهدفة من الخارج مثل ما أصبحت فرنسا والجزائر مستهدفتين، وبهذا فصل هذا الممثل بين فرنسا والجزائر كبلدين مختلفين، عن وحدة وطنية وشعب جزائري وتغيّرت لهجته باستعمال القوّة لمعاقبة المتسببين بالأحداث كان قد عبّر عنها بداية هذه المناقشات يوم **24** نوفمبر.

أما عن فكرة التحرير الوطني التي وجدت مكتوبة في بيانات القيادة الثورية المعنونة "بجيش التحرير الوطني" فإن نائب الحكومة العامة **Urbani** يرى بأنها زالت في هذا البلد المغاربي منذ 1830 مع مجيء الفرنسيين" [(6)] واعتبرها "خطأ نفسيا"[(7)].

(1) Ould (Aoudia), J.O.A, Ibid, 24 novembre 1954, p1086.
(2) J.O.A, Ibid, 25 novembre 1954, Op cit, p1106.
(3) Tabani (Hadj Mohata) J.O.A, Ibid.
(4) Baretaud(Henri), J.O.A, Ibid, p 1125.
(5)Tabani (Hadj Mohata) J.O.A, Ibid.
(6) Urbani (Henri), J.O.A: Débats…, 26 novembre 1954, Op cit, p1135
(7) Ibid.

فموقف و رد فعل الشعب من الثورة يوم أول نوفمبر **1954** المستنكر للأحداث "بأشكال مختلفة، ومؤثرة في بعض الأحيان،" [1] و رفضه تقديم المساعدات للثوار في أماكن معيّنة، وتوقيفه لمن تسبّبوا في الأحداث في أحيان أخرى وتسليمهم إلى العدالة الفرنسية[2]، لم يكن تعبيرا على الوفاء للسلطة المحلية، إنما كانت ظاهرة فريدة وعابرة. . و "ما حدث من أعمال حرق وتقتيل، لم تكن "مجرّد اختبار للوطنية الفرنسية، وإنما عماليات نفذتها قوى وطنية من المفروض أن تكون ثورة شاملة.[(3)]

III- الحلول المقترحة لتجاوز الأزمة في إطار الوطنية الفرنسية: قبل نهاية هذه الجلسات كان على أعضاء المجلس الجزائري أن يقترحوا حلولهم للوضع.

1- ممثلي الهيئة الأولى: بعد ما أعطيت الكلمة ل **Baretaud** ممثّل في الهيئة الأولى، المعارض لفكرة وجود شعب جزائري، انتقد رئيس المجلس، بخصوص منعه لنائب الحاكم العام من تناول الكلمة يوم **25** نوفمبر، أحدث نوعا من المناوشة الكلامية بين الشخصيتين، انتهت بتحويل رئيس الجلسة الكلمة إلى ممثّل ثاني **Mandon**.[(4)]

لم يرد **Mandon**" التدخل في هذه المناقشات، التي دارت في مجملها حول الجهة المسؤولة عن الأحداث"و سيكون تصرفا سيئا، من طرفنا إذا وضعنا الإدارة موضع اتهام".

فهذا الممثل "لا يحبّ السياسة، لأنّها لا تؤدي إلا للقسوة و الحذر بين الزملاء، لكن تدخّل "ليطلب من الحكومة أن تتخّذ الإجراءات اللازمة لمعاقبة المجرمين عقابا شديدا وبسرعة، هؤلاء الذين لطّخوا ارض الجزائر بالدّماء، وللوقوف أمام الذين يريدون إقامة نظام الفوضى والحرب الأهلية في هذا البلد".

(1) Lambert (Gabriel), J.O.A, Ibid, 26 Novembre 1954, p1111.
(2) Ibid
(3) Ibid.
(4) Baretaud (Henri), J.O.A, Ibid, p1115.

"يجب حلّ الحزب الشيوعي الجزائري، الخطير أيضا مثله مثل الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية، لأنه سيجمع الأعضاء القدماء في هذه الحركة التي قد تمّ حلّها وهذا إجراء رائع[1]."وليس بمنع صدور جريدة الجزائر الحرّة، نكون قد أدّينا واجبنا على أكمل وجه، لأنّه هناك جرائد خطيرة أيضا، "الحرية" مثلا ألا يجب أن تمنع إصداراتها"، وكلتا الجريدتين شيوعيين، وهذا يعني أن هذا الممثل يوجّه أصابع الاتهام إلى التّيار الشيوعي، مثله مثل باقي ممثّلي الهيئة الأولى.

"لتفادي قرار المسؤولية الجماعية التي يذهب ضحيّتها أطفال ونساء أبرياء، رأى في إجراءات حالة الحصار حلا بديلا لها، إذا كانت الأوضاع في بعض المناطق تستدعيها ولا يجب التردّد في ذلك" [2]. و واصل حديثه بأنه سيصوّت ضد الحكومة[3] لأنها هي من أعطت التعليمات بتحميل المسؤولية الجماعية للشعب.

" أضاف موضحا رأيه حول سياسة الحكومة الفرنسية في تونس وأثرها على اندلاع الثورة، بأن تصريح الحكومة الفرنسية للثّوار التونسيين، [4] يشجّع من يتربّصون الفرصة للوصول إلى النتائج التي وصل إليها آخرون في أحد البلدان المجاورة". ولهذا دعا "الحكومة الفرنسية إلى اتخاذ إجراءات ردعية ضد "المجرمين" كما سمّاهم "لمنع أي جرائم مماثلة، ممكن أن تحدث مرة أخرى في المستقبل"، إضافة إلى الاهتمام بالشعب الفقير جدا في عمومه، لأنه في قسنطينة يتجاوز عدد البطالين الآلاف، كما يجب اتخاذ إجراءات لتحسين من وضعية سكنهم".

وفي الأخير تمنى **Mandon** "أن تعود الأجواء إلى ما كانت عليه في المجلس، قبل تلك الصاعقة التي وقعت بالأمس في هذه القاعة، ويعود الهدوء

(1) Baretaud (Henri), J.O.A: Débats..., 26 novembre 1954, Op cit, p 1115.
(2) Mandon (Raoul), J.O.A, Ibid.
(3) Ibid.
(4) Mandon (Raoul), J.O.A, Ibid.

والمحبّة التي "جمعتنا دائما ونستطيع أن نواصل العمل الإنساني الذي هو هدفنا الوحيد في أشغالنا"[1] تصفيقات.

في نهاية هذه الجلسة الصباحية من يوم **26** نوفمبر **1954**، أعطى رئيس المجلس الكلمة ل **Benquet Crevaux** ممثل **Phillippeville** (سكيكدة حاليا)، ليوجّه انتقاده اللاذع للشيوعي **Justrabo** الغائب لحظة تناول هذا المنظّر الكلمة، التي كانت شديدة اللّهجة، ضد الحزب الشيوعي وممثّله **Jacques Duclos** في المجلس الفرنسي.

لهجة رفضها وعبّر عن استيائه عنها **Justrabo** بعد ما رجع إلى مقعده. لكن قبلها وأيدها رئيس المجلس "لأنها تعبّر عن حقيقة [2] الحزب الشيوعي وممثليه"، ولأنها كذلك تنتقد سياسة الحكومة الفرنسية في المجالات الاقتصادية و ما يتعلّق منها، بميدان التصنيع في الجزائر، التي تخدم مصالح المتروبول والمصالح الأجنبية وتمس "باقتصادنا".[3]

2- ممثلي الهيئة الثانية الأحرار: عندما اجتمع أعضاء المجلس الجزائري للمرة الثانية مساء هذا اليوم، أعطى رئيس المجلس الكلمة مباشرة لبن طيب.

قبل أن يتناول الحديث ليبدي استنكاره عن "الأحداث الأليمة التي انفجرت منذ أيام قليلة والتي أبدى العديد من المسلمين تضحياتهم على إثرها".

أثنى بن طيب طويلا على "القائد حاج بن صدوق الذي ضحى بحياته، عندما أراد الدفاع ضد العصابات لإنقاذ حياة المعلم وزوجته، اللّذان جاءا من فرنسا لتعليم أبنائنا في الأوراس" ممجّدا "لهذا العمل البطولي الذي قام به سليل الأبطال..."[4].

(1) Mandon (Raoul), J.O.A.: Débats..., 26 novembre 1954, Op cit, p1116.
(2) Justrabo (René), J.O.A, Ibid.
(3) Benquet-Crévaux (Dominique), J.O.A, Ibid, p1117.
(4) Bentaïeb (Mohamed), J.O.A.: Débats..., 26 novembre 1954, Op cit, p1117.

أثبت الحاج صدّوق" للعالم كلّه، أن المسلم الفرنسي المتشبّع من الينابيع الفرنسية، فضّل أن يموت من أجل قضية عادلة على أن يتنكر لمبادئ قد غرست فيه."[1]

عرض هذا الممثل حلّين للمشكلة الجزائرية، بإمكان السلطة الفرنسية، استعمال أحدهما، إما استعمال العنف أو العمل على كسب ثقة الشعب، وحاول أن يقنع الحضور بأن فرنسا تفضّل الحل الثاني، لأن ذلك من المبادئ الفرنسية، وهذا الحل بالنسبة لها، هو أقوى من العنف".

"ثم واصل حديثه المطوّل عن الدور الحضاري الفرنسي في الجزائر، بتعليمها وقبولها لنا كأبناء حقيقيين لها"، فهو إذا لم يقصد المبالغة لسبب أو لآخر عن دور فرنسا الحضاري خاصّة في مجال التعليم، فإنه لا يقبل ضمنيًا انّه ابنًا لفرنسا.

لكنّه نسي أو تناسى لسبب ما، معاناة أغلب الشعب الجزائري من الأمية ، إذا لم يكن كلّه باستثناء بعض العائلات، و أفرط في الثناء على المهمّة الحضارية الفرنسية في الجزائر، أوكلت مهمّتها لقلّة من المعمرين لم يكونوا يرون في الجزائري سوى الخدوم الطائع[2]. بما فيهم ممثّلي الهيئة الثانية، ممن قامت الإدارة بتعيينهم بنفسها عبر انتخابات عامة ومباشرة، شكليا.

ورأى ضرورة ملحّة في "تطبيق عدالة حقيقية يتطلّع إليها السكان المسلمون، بإصلاحات اقتصادية، اجتماعية وسياسية مشيرا إلى عمليات التزوير في الانتخابات.[3]

"تحت رعاية فرنسا الأم الواحدة، يعيش سكان الجزائر، بعضهم مع بعض، جنبا إلى جنب[4] ولا حق لأي منّا أن يحاول الانتقام من أي كان منهم [1] فلا بد إذا

(1)Bentaïeb(Mohamed), J.O.A.: Débats..., 26 novembre 1954, Op cit, p1117..
(2) Favrod Charles Henri,Le F.L.N….,Op cit, p84.
(3)Bentaïeb(Mohamed), J.O.A.: Débats..., Ibid.
(4) Ibid.

من نبذ أي إجراء قمعي ضد هؤلاء السكان".لحلّ الأزمة المترتّبة عن أحداث أول نوفمبر.

وعن المسؤولية وأسباب الأحداث التي انطلقت في الشرق، أرجعها إلى التأثير الخارجي دون أن يشير إلى أي تيّار إيديولوجي،"لأننا عندما نقول الحقيقة فإننا يؤخذ علينا بأننا شيوعيين أو من حزب الشعب" [2]. لكنّه حمّل مسؤولية الأحداث إلى الذين "تسبّبوا في العمليات التفجيرية في المغرب".

ولم يغفل هذا الممثّل التعبير عن استنكاره للاتّهامات الموجّهة للحاكم العام روجي ليونار، و الدور الذي قام به هذا الأخير، الذي لم يعرف على عهده أي إجراءات توقيف ضد أي كان بل ساد الهدوء منذ أن أصبح حاكما عاما على الجزائر.

تحت تصفيقات الحضور الحارة انتهت محاضرة هذا الممثّل الطويلة والغنية جدا بالمعلومات التاريخية، والحقائق الواضحة حول الأوضاع العامة، التي أدّت إلى تفجير الثورة بالجزائر التي لم تكن عمل عصابات غزت الجزائر كما يدّعي البعض"، و إنما كانت ثورة مثلها مثل الثورات التي كانت تحدث في "باريس" [3] وحاول بطريقة ذكّية، أن ينصف كل طرف دون أن يتعرّض لأي كان بالنقد.

أما مشري أراد أن يقف على أسباب سياسية أخرى، لم "يتطرق إليها من سبقه من المتدخلين، ولم تكن الوحيدة، التي أدت إلى أحداث أول نوفمبر، فلخّصها في سببين أحدهما مباشر والآخر غير مباشر.

فالمباشر،"هو الانقسام الذي حصل داخل الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية، بعد مؤتمر بروكسل، الذي أدّى إلى تشكيل مجموعة ثالثة، تحت اسم اللجنة الثورية للوحدة والعمل **(C.R.U.A.)**، التي أرادت أن تسير بحزبها الذي تنتمي إليه، **(M.T.L.D)**، للدخول بسرعة في العمل المباشر[4].

---

(1)Bentaïeb(Mohamed), J.O.A.: Débats..., 26 novembre 1954, Op cit, p1119.
(2) Ibid.
(3) Ibid, p1118.
(4) Méchri (Abdel madjid), J.O.A: Débats..., 26 novembre 1954, Op cit, p1120.

أما السبب غير المباشر: يتلخّص "في دور الإذاعات ليس إذاعة "صوت العرب" في القاهرة، كما ركزّ عليه المتدخّلون، وإنما توجد إذاعات أخرى كان لها نفس الدور مثل إذاعة مدريد، بودابست وبلدان ثانية كإيطاليا." [1].

إضافة إلى "الفقر، وهذه حقيقة لا بد أن تكون لنا الجرأة للتصريح بها، لأنّها، أفضل طريقة لمعالجة المشكل..."

"قدّرت البطالة، منذ سنتين خلت، بمليون عاطل عن العمل رقم تحصّل عليه، على إثر مناقشات الميزانية التي أحصيت حينذاك بـــ **400** مليون"، قيمة اعتبرها هذا الممثل غير كافية مقارنة بنسبة العاطلين عن العمل".

دقّ مشري "ناقوس خطر"هذا المشكل الضخم في الجزائر" للمصال ح العمومية بنفاذ صبر الشباب الجزائري، الذي يتراوح سنه بين (**15-30** سنة)"[2]، أنذرت عنه الأحداث المتفجرة، إذا لم تُتَّخذ الإجراءات اللاّزمة" بواسطة الميزانية المخصّصة للتهيئة المحلية في الجزائر، التي "كانا [3] **Blachette René Mayer** يسعيا لتوفيرها في الجزائر".

و"أدان[4] المسؤولية الجماعية المتخذة كإجراء ضد الأبرياء لأن **(80-90%)** من الشعب، كانوا خارج هذه الأحداث، فيجب تفادي تكوين مجموعات قوّات الدّفاع الذاتي، لأن هذه المجموعة ستتكون على هامش القانون، لمحاربة الإرهاب"... وهذا ليس من حق أي أحد سوى قانون عدالة الحكومة التي نثق فيها كثيرا"[5].

عارض أستاذ الحقوق Berger Vachon كلمة المتحدّث، واعتبر تكوين قوّات الدفاع الذاتي حق بين شرعيته القانونية و اعتبره ضرورة ملحّة للدفاع القانوني عن النفس [6].

(1)Méchri (Abdel madjid), J.O.A: Débats..., 26 novembre 1954, Op cit, p1120.
(2) Ibid.
(3) Ibid.
(4) أثارت هذه الإدانة احتجاج الحضور
(5)Méchri (Abdel madjid), J.O.A: Débats..., Ibid.
(6) Berger-Vachon(Victor), J.O.A, Ibid.

"شرعية قانونية" لم يوافقه فيها بن طيب "لأن المسألة لا تتعلّق بشخص يتعرّض لشخص آخر، وإنّما هي مجموعة من الثوار، يعملون على زعزعة الأمن الداخلي للدولة، وللحكومة وحدها، الحق في اتخاذ كل الإجراءات اللاّزمة لإعادة النظام"[1].

تفاديا لأي شجار محتمل حول هذه النقطة، تجاوز بن طيب حديث الأستاذ المتحمّس جدا لفكرة الدفاع الشرعي، فقال "أنه على السلطات أن تواصل عملها المناسب لاستتباب الأمن مرفقا بإجراءات اقتصادية و اجتماعية في هذا الوطن"، "تضمن لشعبنا حقوقه النابعة من قانون **1947** الخاص بالجزائر"[2] و"هذا ما وافق عليه مجلس الجمهورية بالأمس بمجموع **260** صوت مقابل **18** صوت"[3].

أما الممثّل ساحلي، جاءت مداخلته قصيرة وقصيرة جدا تعكس انفعاله القوّي ضد المتسببين "في الأحداث الدموية، داعيا إلى معاقبتهم، وإعادة النظام بالمناطق التي تعرّضت للفوضى على يد بعض الأفراد، على أن "لا تؤخذ هذه الأحداث حجّة لتعطيل تطبيق الإصلاحات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي أعلن عنها وزير الداخلية[4] على إثر زيارته الأخيرة إلى الجزائر"[5].

3 ــ ممثّلي الاتحاد الديمقراطي: بعد ما أعطى رئيس المجلس الكلمة لفرحات عباس، ممثل الاتحاد الديمقراطي، برهن منذ بداية إلقائه، عن درايته بما يحدث في الشؤون السياسية و عن قدرته على استيعاب الأمور، خاصّة المتعلّقة بهذا الظرف الطارئ، فرجع إلى "أحداث **1945** لأنها تشبه أحداث أول نوفمبر، لا من حيث أنها أحداث خطيرة فحسب، وإنّما كانت واجهة جديدة "أعاد بها التاريخ نفسه في الجزائر، لم يستوعب بعض الأشخاص من أحداثها الدروس، ولازالوا يطالبون باستعمال القمع"[6].

(1)Méchri (Abdel madjid), J.O.A: Débats..., 26 novembre 1954, Op cit, p1120.
(2)Ibid.
(3) Ibid, p1121.
(4) فرانسو ميتران خلال زيارته للجزائر دامت أسبوعا كاملا 17-23 أكتوبر.
(5) Sahli (Mohand), J.O.A: Débats...,Ibid, p1121.
(6) Abbas (Ferhat), J.O.A, Ibid.

"قمع مارسته السلطة الفرنسية على إثر أحداث **8** ماي **1945**، لم تجد الحكومة الفرنسية حلا غيره، إلا بعد مرور ثلاث سنوات، سنة **1948** ،باعتمادها المجلس الجزائري، الذي أصبح وسيلة قانونية بيد المعمّرين ومؤيديهم من الجزائريين لتحقيق مصالحهم[1] في الجزائر، هُمِّش فيه ممثّلو الحركة الوطنية.

في هذا الإطار، بدأ فرحات عبّاس كلمته، التي لم ترق لرئيس المجلس **Raymond Laquière**، ومنعه من مواصلة كلمته، بحجّة أنه تتطرّق إلى موضوع سياسي ممنوع في هذا المجلس، على الرغم من إلحاح **Malé** والحجج التي تقدّم بها و على الرغم من أنّ هذا الأخير، قد أعطى بالأمس لممثلين آخرين، من الهيئة الأولى والثانية الكلمة، في السياق نفسه.[2]

لأن فرحات عباس، قد أعلن "عن ضرورة إلغاء المجلس الجزائري على أن تهتمّ حكومة الجمهورية بحل "مشاكلنا" [3]، طرح رفضه **Raymond Laquière** واعتبره خطأً سياسيا، يؤدّي بالجزائر إلى المجازفة[4].

طوى فرحات عباس ملفّ مداخلته، وتوقّف عن إلقاء كلمته، في حين غادر ممثّلو الاتحاد الديمقراطي القاعة ولم يقبل رئيس المجلس من **Justrabo** طلبه لتناول الكلمة، تفاديا للخوض في الحديث حول الموضوع نفسه [5].

V- أثر موقف رئيس المجلس من مداخلة فرحات عباس:

1ــ على ممثلي الهيئة الأولى: أرجع[6] **Burgat** مسؤولية الأحداث للجنة الثورية للوحدة والعمل، التي تنشط بقوّة في هذه المدينة منذ **1952** تاريخ اندلاع

(1) Egretaud Marcel, Réalité de la nation algérienne, Ed, Sociales, Paris, France, 1961, p222.
(2) Malé (Fernand), J.O.A., Ibid.
(3) Abbas (Ferhat), J.O.A: Débats...,26 November 1954, Op cit, p1121.
(4) Laquière (Rémond), J.O.A,15 juin 1955, n°31, p775.
(5) J.O.A, Ibid.
(6) رئيس بلدية سوق أهراس و ممثّلها في المجلس الجزائري.

الأحداث الدموية في تونس [1]، ولهذا "يجب منع مثل هذه الحركات التي تتكون بصمت داخل المدينة... بمشاركة ممثلي الهيئات المنتخبة، الذين وجدت بحوزة أربعة منهم أسلحة حربية وقنابل، واثنان لازالا في حالة فرار وآخر تم القضاء عليه بعد شهرين من المتابعة".

"فهذه العمليات التي انطلقت في سوق أهراس، قد حضّر لها خارجون عن القانون، منذ شهر سبتمبر، باتّصالاتهم بأفراد ثوريين داخل المدينة، لكن الإجراءات الأمنية التي اتّخذتها السلطات، منذ شهر أوت، قد حالت دون أحداث دموية.

و"على عكس ما أعلن الممثلون في هذه القاعة" [2]، فإنّ **Burgat** قد "وجد أذان صاغية للمعلومات، الملاحظات، الاقتراحات أو الانتقادات التي أدلى بها، و قدّمها للحكومة العامة وإدارتها منذ أحداث سبتمبر إلى غاية أحداث نوفمبر **1954**، خلال اللقاءات التي كان يعقدها المسؤولون عن الشؤون العسكرية والمدنية بسوق أهراس وقسنطينة. وحظّروا جميعهم الأجواء لحماية المزارع المعزولة والموسم الزراعي، في المناطق التي كانت مستهدفة من قبل الفلاّقة لمنع الفلاحين من خدمة أرضهم"[3].

"أما الرأي العام الفرنسي، لا يكاد يفرّق بين ما يحدث في شمال إفريقيا وما يحدث في الجزائر، إذ لا علاقة لما يحدث في الجزائر بالوضع الاقتصادي والاجتماعي. لأن الشعب كلّه في هذا البلد يعمل جاهدا لتغييره، فما يتقوّل به بعض الكتاب، أساتذة أو مؤرخين، ظنًّا منهم أنّهم يخدموننا في هذا الشأن، أصبح يتعبنا إضافة إلى ما يقوله صوت القاهرة. لأن ثقل المشكل الاجتماعي المرتبط بالمشاكل الاقتصادية الصعبة، لن يجد حلا إذا ما لم يقدّم "لنا" الميتروبول يد المساعدة[4].

(1) Burgat (Gabriel), J.O.A, 26 Novembre 1954, Opcit, p1123.
(2)أراد بذلك مخالفة قول كل من يرى في نزع الثقة من السلطات المحلية ومنحها للحكومة الفرنسية لاستتباب الأمن في الجزائر،على غرار ممثلي الإتحاد الديمقراطي و على رأسهم فرحات عباس.
(3) Burgat (Gabriel), J.O.A : Débats..., 26 novembre 1954, Ibid, p 1123.
(4) Ibid, p 1124.

نفى هذا الممثل وجود مشاكل سياسية يرجع تاريخها إلى أحداث 8 ماي 1945 مثل ما قال فرحات عباس، أدت إلى ثورة على التسلّط الاستعماري في الجزائر.

2- ممثلي الهيئة الثانية(الأحرار): جاءت كلمة عزيزي قصيرة، واضحة وموضّحة لحالة "الهلع التي أحدثتها الأعمال الثورية التي دامت إلى غاية **6** نوفمبر بمفاجأتها الإدارة المحلية، في منطقة الأوراس، يوم الفاتح من نوفمبر، وأدّت إلى مقتل القائد حاج صدوق والمعلم **Monnerot**، لكنّها انتهت بسيطرة الإدارة على الوضع وإعادة النظام في المنطقة لأن **3/4** السكان وقفوا وراء السلطة" "تصفيقات حارة"[1]، بعد ما نفى أي نوع من القمع، تحدّث عنه فرحات عباس، استعملته السلطة ضد سكان الأوراس الشاوية والبربر، تاركا بذلك التفصيل في الظروف الأمنية السائدة لمدير الأمن العام**Vaujour** [2].

في حين أن شرقي، ممثّل عين تموشنت، في كلمة له، لم تتجاوز **5** دقائق، وضّح الوضع العام السائد في" مدينته، بعد مقتل رئيس المنظّمة السرّية يوم الخميس **2** نوفمبر و وصفه بالهادئ، إلى درجة أن بعض رؤساء البلديات قد طلبوا منه، أن يتدخّل لدى السلطات العليا للسمّاح لهم بالصيد، الممنوع، في المنطقة، وهذا دليل على انّه لم يكن لديهم أي شكل من أشكال الخوف"[3].

أحال رئيس الجلسة **Raymond Laquière** الكلمة ل ايمالحاين ممثل آخر من الهيئة الثانية.

بدأ إيمالحاين كلمته معبرا عن "استيائه للأحداث التي أدخلت بلدنا في الحداد"، ليذهب بعد ذلك في حديثه في نفس ما ذهب إليه معظم ممثلي الهيئة الأولى، بمواصلة الإجراءات العسكرية القوية الضرورية التي يعتبرها "قد فصلت بين البريء و المذنِب، وبقيت في إطارها القانوني، تمّ خلالها، الحفاظ على الجانب

(1) Azizi (Brahim), J.O.A : Débats…, 26 novembre 1954, Op cit, p1122.
(2) Ibid.
(3) Chergui (Abdelkader), J.O.A, Ibid, p 1123.

الإنساني الذي هو من الطّباع الفرنسية، ليختم في الأخير بتمجيد مهمّة المعمّرين في استصلاحهم أرض المتّيجة، التي أصبحت تمثّل عملا فلاحيا رائعا حقًا، حظي بإعجاب الأجانب بعدما كانت أرض مستنقعات"[1].

كما أن بن سونه الممثل الاشتراكي عن الجنوب، جاء بكلمة موجزة عبّر من خلالها عن استيائه عن الجرائم المرتكبة وأعمال القتل، التي نفّذها بعض المشرّدين وبقي الشعب هادئا حيالها[2].

كما عبّر عن ثقته في الحكومة العامة والمشرفين على الإدارة فيها، وفي حكومة الجمهورية الفرنسية تعبيرا "نقله باسم سكان الجنوب"، عن ثقتهم في مصير فرنسا[3] ونادى بمعاقبة المذنبين ومحرّضيهم مع مراعاة من لا ذنب لهم [4] قبل أن ينهي حديثه بندائه رفقة أصدقائه الاشتراكيين، بحياة فرنسا الجمهورية والاشتراكية[5].أراء و مواقف أبداها ممثلو الهيئة الثانية الأحرار تتعارض مع أفكار فرحات عباس ما عدى تبّاني الذي اختصر موقفه من الأحداث ومن السلطة الاستعمارية للمعمرين في عبارة رأى من خلالها بأن "العنف لا يولّد إلا العنف، وإذا كان هناك من يعتقد أن أفراد الشعب سيبقون خاضعين، أو مازال هناك، من يعتقدون أنهم سيبقون الجنس المسيطر، فالسلام لن يعمّ بسهولة "[6]. تعبيرا منه في الرغبة الصريحة في تخلّص الجزائري من هيمنة المعمّر؟ فتحت أي تأثيرا إذًا؟

V- ردود فعل أعضاء المجلس من تقرير المدير العام للأمن: بعد انتهاء ممثلي المجلس الجزائري من مداخلاتهم التي كانت في مجملها معارضة لأفكار فرحات عبّاس. أعلن رئيس المجلس عن قدوم وزير الداخلية على الساعة السابعة ونصف، ومنح الكلمة لمدير الأمن العام، لأنه مكلّف بالإجراءات الأمنية

(1) ImalHayène (Tahar), J.O.A : Débats…, 26 novembre 1954, Op cit, p 1125.
(2) Bensouna (Mohamed), J.O.A, Ibid, p1125.
(3) J.O.A : Débats…, 26 novembre 1954, Ibid, p1126.
(4) Ibid, p1125.
(5) Ibid, p1126.
(6) Tabani (Hadj Mohata), J.O.A, p 1123.

الخاصّة بهذا الظرف وعلى هذا الأخير أن ينصرف لاستقبال ممثل الحكومة بعد أن ينتهي من إلقاء مداخلته[1].

قدّم Vaujour من خلال خطابه [2]، تقريرا مفصّلا وطويلا، أمام أعضاء المجلس الجزائري عن أحداث أول نوفمبر وأرجع جذورها إلى سنة **1917**.

كما وقف على الانقسام، الذي عرفته الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية، منذ بداية سنة **1954** والإجراءات البوليسية المتّخذة، خاصّة عشية الأحداث، قبل وبعد أول نوفمبر، ليدعو في الأخير، للكفّ عن العمليات التفجيرية، القتل والجريمة، متسائلا عن الطريقة التي يمكن بها منع بن بله [3] و خيذر [4] من مواصلة عملهم"، الذي وصفه بالإجرامي، وتقوم السلطة الأمنية بتوقيف القمع، هذه الدعوة أثارت تأييد الحضور عبّروا عنه بتصفيقات مطوّلة[5].

بعد هذا الخطاب، ولأسباب تطلبتها ظروف استقبال وزير الداخلية، رفع رئيس المجلس هذه الجلسة و تواصلت المناقشات حول أحداث الجزائر، لتأخذ منحى آخر، مخالفا تماما عن الذي أخذته قبل التقرير الذي قدّمه **Vaujour**.

لأن هذا الأخير، كان قد أعلن أنه أفاد الحاكم العام بتقارير حول الأوضاع الأمنية العامة قبل أول نوفمبر. إذا " ماهي الأسباب، التي جعلت الحاكم العام لا يعلن على حالة التأهب؟ ولماذا لم يتم إعلام رؤساء البلديات و المسؤولين عن

---

(1)Vaujour (Jean), J.O.A : Débats..., 26 novembre 1954, p1131.

(2) حول هذا الخطاب أنظر: نفسه، ص- ص1131-1132.

(3) **أحمد بن بلة**: مواليد 1919بمغنية (عمالة وهران) التحق بالجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية بفرنسا ثم إيطاليا (بعد الحرب العالمية الثانية) انخرط في حزب الشعب الجزائري، انخرط بن بلة في الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية رقي إلى رتبة مسؤول المنظمة السرية (O.S) في مقاطعة وهران.يعتبر أحد المنظمين لهجوم المنظمة السرية على البريد المركزي لمدينة وهران سنة1949. ألقي عليه القبض سنة1950وحكم عليه بالسجن المؤبد والأعمال الشاقة بسجن البليدة، تمكن من الفرار في 16مارس من نفس السنة.توجه إلى مصر عبر فرنسا و عمل على دعم الثورة المادي. أحد الأعضاء المختطفين في حادث الطائرة في سبتمبر سنة1956 منذ سنة1956واعتبر عضوا شرفيا في لجنة التنسيق والتنفيذ ونائب لرئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1958.

(4) **محمد خيضر**: من مواليد 1912ببكسرة مناضل في نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب عمل بمصنع الكبريت وتكون تكوينا علميا عصاميا.سجن سنة1939-1946 استفاد من العفو العام.أنتخب سنة1946 نائبا للجزائر العاصمة ممثلا لحركة لانتصار الحريات الديمقراطية في الانتخابات الخاصة بالمجلس الفرنسي، أحد المشاركين في عملية الهجوم على بريد وهران غادر الجزائر بعد هذا الحادث متوجها إل القاهرة سنة 1951.أحد المختطفين في حادث الطائرة سنة 1956.

(5)Vaujour (Jean), J.O.A, Ibid.

الإدارة في البلديات المختلطة ورؤساء الدرك، ليأخذوا احتياطاتهم ويتفادوا الأحداث التي نشهدها اليوم؟" [1].هذا السؤال هو الذي رسم المسار الجديد لمناقشات هذا اليوم.

1 ــ **ردّ فعل نائب الحاكم العام من تصريح مدير الأمن:** عندما جاءت فرصة **Urbani** نائب الحاكم العام لإبداء رأيه حول الأحداث، عبّر عن سلب رئيس المجلس حقّه في تناول الكلمة التي طلبها بداية هذه المناقشات، وبيّن الأسباب التي أراد بها تناول الحديث يوم 25 نوفمبر.[2] وصرّح بأن "المؤامرة قد أجهضت" لسببين :

1- السّير الحسن للمهمّة التي أوكلت للجهاز الأمني، في المكان والوقت المناسب.

2- "خيبة أمل المنظّمين، في فرصهم لنجاح أعمالهم الإجرامية التي أقدموا عليها".

إضافة إلى فعالية عملية الإعلام، التي أصبحت تنشط من الأسفل نحو الأعلى، لتبليغ السلطات المسؤولة، والاستجابة الفورية، التي أبدتها الحكومة بتعزيزات عسكرية، وصلت عن طريق الجوّ ووضعت في أماكنها"[3].

ولإزالة شك أعضاء المجلس، حول الاتهامات الموجّهة للحكومة، بعدم اتّخاذها الإجراءات اللاّزمة ضد الثوار."ذكّر بقرار مجلس الدولة، بحل الحركة لانتصار الحريات واعتبره إجراءا مُجديا[4] في مثل هذا الظرف.

لأن "بقرار حل الحركة لانتصار الحريات، التي جاءت خلفًا لحزب الشعب المنحل، وأصبحت تنشط ضمن تنظيمين، تنظيم سياسي، وتنظيم عسكري موجّه لطرد الفرنسيين بالقوة من هذا البلد،"تمّ تفكيك هذا التنظيم المزدوج، وعملت الشرطة مباشرة، على منع الأشخاص المنتمين له، من لعب الدّور الموكل لهم".

(1) Papillon (Marcel), J.O.A : Débats…, 26 novembre 1954, Op cit, p1132.
(2) Urbani (Henri), J.O.A, Ibid ,p1133.
(3) Ibid.
(4) Ibid, p1134.

ثم، عاد ممثل الحكومة ليذكّر بالمعلومات، التي تقدّم بها مدير الأمن العام **Vaujour** حول ما قامت به السلطات الأمنية من إجراءات توقيف في حقّ مناضلي الحركة والمشتبه في مشاركتهم في هذه الأحداث، تجاوزت ــ حسب تقديره ــ **600** أمر إضافة إلى ما سمّاه عمليات "التنظيف" المتواصلة إلى أن يتّم تسليم جميع المذنبين إلى العدالة..."

أما عن حالة الحصار "فإن المجلس الجزائري [1]، بالذات يعلم بأنها تعتبر من أخطر الإجراءات بالنسبة لبلد جمهوري. لأن هذا الإجراء لا يمكن اتّخاذه إلا في حالة حرب خارجية أو عندما يتعرّض البلد إلى خطر كبير في الدّاخل" فهل يبدو الوضع الآن، قابل للإعلان عن حالة الحصار؟..."[2].

لكن حالة الحصار، التي يستبعد نائب الحاكم العام اعتمادها في الجزائر، كانت مطبقة ميدانيا منذ **12** نوفمبر على أقل تقدير، وعانى منها الشعب الجزائري[3] خاصّة في المناطق الساخنة ، داخل ما سمي بمناطق الأمان، التي تديرها قوّات عسكرية[4].

وعن قرار إطلاق سراح بعض الأشخاص، ساعات فقط بعد توقيفهم،الذي عارضه بعض ممثلي المجلس الجزائري مثل **de Calan** "...كان قرارا اتخذه قضاة حسب إدراكهم للأمور... ولا يمكن أن توجّه لهم أي انتقاد" حوله.[5]

و"كل إجراء يتّخذه القانون مبني على أدلّة" بهذا المعنى رد **Urbani** على تعقيب **Ferrara** [6] وبدأ الخلاف واضحا بينهما حول نوعية وكفاءة القضاة الموكلة لهم مهمّة تطبيق القوانين في مثل هذه الظروف[7].

---

(1) مسألة حالة الحصار، هي التي ستصبح حالة للطوارئ ، المعلن عنها في أفريل 1955.

(2) Urbani (Henri), J.O.A : Débats..., 26 novembre 1954, Op cit, p1135.

(3) انظر الفصل الثاني، تداعيات الثورة، يوم 12 نوفمبر.

(4) Urbani (Henri), Ibid, p1134.

(5) Ibid.

(6) "لأننا قد احتججنا" على إطلاق سراح بعض الموقوفين بعد 48 ساعة أنظر تعقيب Ferrara والرد الكامل لـــ Urbani عليه J.O.A : Débats…, 26 novembre 1954, Ibid, p1135.

(7) أنظر نفسه.

أما عن تكوين الميلشيات وقوات الدّفاع الذاتي، التي دعا لها بعض المتدخلين خلال هذه المناقشات، وخافوا أن لا يتمّ اعتمادها فعلا، طمأنهم نائب الحاكم العام، بأن "السلطة العمومية ستتحمّل مسؤولية إعادة النظام بإجراءات بوليسية ردعية "لكن ليس بتكوين مليشيّات خاصّة ولا قوّات للدفاع الذاتي" وإنما بتشكيل قوّات من القومية، يتكفّل المجلس الجزائري بمصاريفها، مقتنعا بضرورة تكوين هذه القوّات الإضافية"[1].

"وعن أفراد الدرك، التي عزّزت بها الحكومة الفرنسية قوّاتها في الجزائر، فقد تحدّث "عن احتمال جلب **4000** احتياطي، لكن منهم من وافق ومنهم من رفض، و في انتظار التحاق العدد الضروري، فإنه "يرى الاحتفاظ بعدد المتطوّعين" لأن الاعتماد على قوّات الدرك لإعادة النظام أمر ضروري، في هذه الظروف، التي لا بد أن نقبل فيها الوسائل المتوفّرة" "لكسب ثقة الشعب من جهة ولإعطاء الضّمان للمتردّدين من جهة أخرى"[2].

يجب التذكير بالشجاعة، التي أبدتها القيادة الثورية والثقة التي وضعتها في نجاح برنامجها الثوري، للقضاء على النظام الاستعماري، الذي نال من الشعب الجزائري مدّة تزيد عن القرن من الزمن، وواصلت عملها الثوري، على الرغم من الصعوبات المادية والمعنوية التي واجهتها، ، الواضحة جدا من خلال ما جاء في حديث نائب الحاكم العام ، خاصة و"... أن الشعب لم يتبع **3**" الثوار في الأيام الأولى من الثورة.

رأى نائب الحاكم العام "أنه من السذاجة أن يتصوّر أولئك، الذين قاموا بهذه الأعمال في الجزائر، ومن خطّطوا لها في الخارج... أن الحركة الثورية ستشمل "الجزائر" كلّها، وأنهم سيرون شعبا كاملا يحمل السلاح من أجل تحريره على غرار ما حصل في كورسيكا **Corse** بداية سبتمبر **1943** وفي باريس وكل فرنسا

(1) Urbani (Henri), J.O.A : Débats…, 26 novembre 1954, Op cit, p1135.
(2) Ibid.
(3) Ibid.
(4) Ibid.

في أوت **1944**"[1]. ثم "إنه من الخطأ أن يقارَن ما حدث في فرنسا بما يحدث بالجزائر... لأن الجزائر هي فرنسا كما قال وزير الداخلية قبل أيام... وهذا شيء ملموس"[2].

لكن أليس هو الشعب نفسه، من ساهم في تحرير باريس وفرنسا من الاستعمار الألماني، ولازالت مساهمته محط ثناء ممثلي المجلس الجزائري؟ ومستعدّ على أن يقف إلى جانب الثّوار الوطنيين، مثلما وقف إلى جانب الجنود الفرنسيين في وقت سابق، كانت فكرة الوطنية الجزائرية في المرحلة العسيرة من مراحل نضجها. أما اليوم، والعالم بأسره يعرف حركة تحرّرية وطنية، فلا شيئ يمنعه، خاصّة وأنه عانى من ويلات الاستعما ر، و احتكّ بعضه بثورات شعوب، واكتسب بعضهم الآخر تجاربًا سياسية وعسكرية، بإمكانه استغلالها في سبيل حريته، و السير في طريق رسمته له القيادة الثورية، نحو الاستقلال الوطني، إنما المسألة مسألة وقت فقط، و ما "المطالب التي عبّر عنها ممثّلوه في هذا المجلس و الاحتجاجات التي استمع إليها" [3] نائب الحاكم العام إلا دليلا محفّزا على ذلك .

"عن هذه المطالب، ذكّر بدور الأحزاب، التي كان لها الحق في احتجاجاتها عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، في إطار قناعاتها السياسية، وبضرورة توزيع حسن للعائدات الوطنية والرفع من الأجور وتطوير ظروف حياة الإنسان".

"يمكن أيضا قبول المطالب السياسية، لكن على شرط في إطار الوحدة الوطنية، ولكن لا يمكن "أن نتحاور مع مناضلي حزب... شعاره الحقيبة أو النعش" أو التحادث مع أناس يقولون "لا نريد إلا شيئا واحدا، ذهاب الفرنسيين"."لا يمكن أن نقبل حركة سياسية تسعى إلى إخراج الجزائر من المجموعة الفرنسية، وتريد نزعها من تحت سيادة فرنسا..." "لا نقبل هذا أبدا".

(1) Urbani (Henri), J.O.A : Débats…, 26 novembre 1954, Op cit, p1135.
(2) Ibid.
(3) Ibid.

عاد **Urbani** ليتحدّث عن الوضع المالي للمجلس الجزائري "منذ تأسيسه سنة **1948** ومدى توافقه واستجابته للمطالب والمشاكل المطروحة اقتصاديا واجتماعيا في المجتمع الجزائري[1].

من خلال حديثه تتضح طبيعة هذه المشاكل وعلاقتها بسوء تسيير المجلس الجزائري للميزانية المخصّصة لهذا الميدان [2]، لكنه عبّر عنها بتحفّظ كبير، ربّما خشية رد فعل أو أحكام مسبقة من أعضاء المجلس، مثل ما جاء على لسان الممثل الشيوعي Justrabo.

اعتبر **Justrabo** الإجراءات المتخذة في ميدان البطالة في هذه الظروف خطيرة جدا[3]. معقبا على حديث **Urbani** حول موضوع رفع وتسوية أجور الفلاحين، الذين قامت بهما الحكومة.[4]

ختم مداخلته بالحديث عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وما يتعلّق بها من إجراءات، و عن المسائل التي أوكلت للمجلس الجزائري بموجب قانون **1947**، كتقليص عدد البلديات المختلطة ومسألة الدين الإسلامي و قانون الانتخابات الخاص بالمرأة وغيرها من الأمور الواردة في هذا القانون. ليصل إلى إعلان عن برنامج الحكومة الرّباعي، المصادق عليه في البرلمان الفرنسي، الخاص بالمجال الاقتصادي والاجتماعي، وظروف تطبيقه في ظل هذه الأحداث التي بدورها، تتطلب مصاريف مالية[5].

2 ــ رد فعل رئيس المجلس وأثره على المناقشات: فإضافة إلى الفوضى التي بلغت ذروتها [6] في ختام هذه الجلسة [7] بعد انتهاء نائب الحاكم العام من "خطابه" لأن رئيس المجلس **Raymond Laquière** أصبح ينوب عن النظام

(1) Urbani (Henri), J.O.A : Débats…, 26 novembre 1954, Op cit, p1135.
(2) أنظر: نفسه، ص-ص 1135-1136.
(3) Justrabo (René), J.O.A, Ibid .
(4) Urbani (Henri), J.O.A, Ibid.
(5) Ibid, p1137.
(6) IVO Rens, Op cit, p.
(7) حول الفوضى البادية على فعاليات هذه الجلسة، أنظر : J.O.A : Débats…, 26 novembre 1954, Op cit,, p- p1138-1148.

الداخلي، الذي من المفروض أن تسير عليه الجلسة [1]، إذ منح الكلمة لمن أراد و رفضها لمن أراد.

فرفض طلب ولد عودية تناوله الكلمة على الرّغم من تنازل مشري له عنها ومنحها لبن عبيد متجاهلا بذلك طلب الاثنين (ولد عودية ومشري) وأعطى الكلمة لـــ**Justrabo** دون أن يبالي باحتجاج **Lambert** القانوني وأراد أن يسحبها منه عندما حاول الحديث في موضوع كان فرحات عباس قد بدأه...[2].

ولم يمنح رئيس المجلس حق التدّخل للخضاري[3] ممثل الهيئة الثانية إلا بعد بعد ما أنهى ممثلو الهيئة الأولى **Dromigny, second, Raoux** كلامهم.

بدى الخلاف واضحا، في مناقشات أريد منها توحيد كلمة ممثلي المجلس الجزائري،[4]، من جهة بين ممثلي الهيئة الأولى وعلى رأسهم رئيس المجلس وبين وبين ممثلي الهيئة الثانية من جهة أخرى وعلى رأس قائمتهم لخضاري، الذي أبدى عدم رضاه على طلب **Serigny** [5] و الكلمة التي ألقاها دون أن يبالي بموقف لخضاري، ليدعو الحكومة إلى "ضرورة معاقبة المتسببين في الفوضى، لإعادة النظام دون أي نوع من الضعف حتى تحبط عزيمة الأحزاب المنحلّة"[6].

وأعلن **Baretaud**، **Raoux** و**Saurin** عن احتمال مقاطعتهم التصويت على الاقتراح المقدّم، حول منح ثقة المجلس الجزائري للحكومة الفرنسية وممثليها الحاكم العام ومدير الأمن العام، لإعادة النظام في الجزائر، وسار على نفس نهجهم ممثلون آخرون من الهيئة الأولى برفضهم التصويت، متضامنين أحيانا مع

(1) Lambert (Gabriel), J.O.A : Débats…, 26 novembre 1954, Op cit, p1139.
(2) Justrabo (René), J.O.A, Ibid.
(3) ختم لخضاري كلمته الموجزة بالفصل بين الجزائر وفرنسا عندما قال الجزائر + فرنسا = 1 بدلا من الجزائر هي فرنسا.
(4) Saurin (PAUL), J.O.A : Débats…, Ibid p1141.
(5) Lakhdari (Smail), J.O.A, Ibid, p1139.
(6) de Serigny (Alain), J.O.A : Débats…, Ibid, p1139.

de Calan الذي انتقد سياسة الحكومة الفرنسية نقدا لاذعا يوم **25** نوفمبر [1]، ومستفزّين ممثلي الهيئة الثانية أحيانا أخرى[2].

في حين أبدى **Malé** رغبته في التصويت على الاقتراح المقدّم مقتنعا بما تقدّم به ممثلا الحكومة من شروحات [3]. وحذا حذوه **Ferrara** وبن طيب الذي قال "إذا نحن مسلمو هذا البلد لم نصوّت على هذا الاقتراح الهام لمنح الثقة لحكومة الجمهورية الفرنسية في باريس، فماذا سيعتقد الخارج الذي يرسل الفلاقة إلى أرضنا"؟ سيظن أن ممثلي الهيئة الثانية وتسعة ملايين من المسلمين الذين يمثلونهم يبرهنون على عدم ثقتهم بحكومة فرنسا." [4]

ولم ينسى الممثل **Monréal** مداخلة عرزور "وأراد التعقيب عليها، على الرّغم من أن تعقيبه كان سيبعده عن الموضوع"[5].

في جوّ هذه الاختلافات والخلافات بين ممثلي المجلس الجزائري، التي فجّر **de Calan** صاحب **6** ملايين هكتار أحداثها يوم **25** نوفمبر عندما احتج عليه نائب الحاكم العام ودافع عنه رئيس المجلس بحجة أن القانون الخاص بالجزائر **47** يتيح حرية الكلمة في هذا المجلس.

زاد وقع هذه الخلافات حدّة، يوم **26** نوفمبر **1954**، لمّا لاحظ ممثّلو الهيئة الثانية ظاهرة الدونية الجماعية [6]، عندما صعد فرحات عباس إلى منصّة المجلس الجزائري، ومنعه **Raymond Laquière** منذ كلماته الأولى، وكان قبل هذا قد منع قاضي وفرنسيين [7] وبلغت أقصاها بعد ما تقدّم مدير الأمن بتقريره حول ملابسات أحداث أول نوفمبر.

(1) عن صيغة هذا الاعتذار، أنظر : نفسه، ص1105.

(2) حول مداخلات الممثلين الثلاث ،أنظر: نفسه، ص1141.

(3) Malé (Fernand), J.O.A : Débats…, 26 novembre 1954, Op cit, p1142.
(4) Bentaib (Mohamed), J.O.A, Ibid, p1142.
(5) Monréal (Norbert), J.O.A, Ibid, p1139.
(6)Monréal (Norbert), J.O.A : Débats…,, Ibid.
(7) Favrod Charles Henri, Le FLN…, Op cit, p108.

وعلى الرّغم من ذلك، عبّر عدّه ممثّلون عن آرائهم، فمنهم من رفض منح الثقة للحكومة الفرنسية لإعادة الهدوء للجزائر ببرنامج إصلاحي اجتماعي اقتصادي و اعتبروه استسلاما للثوار، وطالبوا بتكثيف الإجراءات الأمنية الردعية. ومنهم من وافق الحكومة في إستراتجية مزدوجة إصلاحية وردعية في آن واحد، لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه فيما قبل.

ومنهم، من اتّهم الحاكم العام، مباشرة، في مسؤوليته عن الأحداث، ومنهم من اتّهم رؤساء المقاطعات والمحافظين، ومنهم من راح يتّهم رؤساء البلديات ولم يسلم مدير الأمن كذلك من هذه الاتهامات.

وانتهت هذه الجلسات بمنح المجلس الجزائري الثقة للحكومة الفرنسية والحكومة العامة، لإعادة النظام بنسبة **54** مقابل **19** صوت، بامتناع رئيس المجلس عن التصويت[1]. ليدخل المجلس الجزائري شوطا آخر في جلساته، متأثرا بالثورة ومؤثّرا فيها قبل مغادرة الحاكم العام **Léonard Roger** مقرّ حكومته تحت تأثير مطالب المعمرين بضرورة تغييره وتعويضه برجل أكفأ منه.

(1) J.O.A :… ,annexes à la 1e séance (suite) vendredi 26 novembre 1954,Ibid, p1149.

أولا- تأثير أحداث الثورة على المجلس الجزائري:

مثلما ما كان للمجلس الجزائري الأثر القويّ، وإلى حد بعيد في تفجير الوضع، بتجاهله قرارات القانون الخاص بالجزائر، وعدم تطبيقه ميدانيا لنصوصه، أو بالأحرى، فشله في أداء المهمّة الموكلة إليه. فقد كان للثّورة تأثير قويّ على أراء أعضائه و ممثّليه في الهيئتين، خلال المناقشات التي جرت أيام 24-25 و26 نوفمبر. اختلفت آراؤهم حول أسباب الثورة، الجهة المسؤولة عنها والإجراءات الواجب اتخاذها للقضاء عليها،هل بتطبيق برنامج الحكومة الإصلاحي و الحوار أم باستعمال القوّة والقمع، بتعزيزات عسكرية و أمنية؟.

لم تتوحّد الآراء، حول الجهة الواجب منحها الثقة، لإعادة النظام إلى ما كان عليه في الجزائر، للحكومة الفرنسية في باريس وممثليها الحاكم العام والمدير العام للأمن، الذين أصبحوا موضع انتقاد وتهديد بالإطاح ة بهم[1] لعدم كفاءتهم في أداء مهامهم.[2] أم للسلطات المحلية في الجزائر؟.

من هذا المنطلق، بدأت السّلطة الفرنسية بتطبيق خطّة، جمعت فيها بين إجراءات أمنية اشرف على تنفيذها المدير العام للأمن، متأثرا بالانتقادات الموجّهة له يوم 26 نوفمبر، ومحاولة تنفيذ برنامج الحكومة الإصلاحي.

فكان لهذه الخطّة تأثير على مواقف ممثلي الشريحتين في المجلس الجزائري، وبالتّالي على قرار إلغائه رسميا على عهد **Guy Mollet**، لعدم كفاءته، كمحاولة أخيرة لحل الأزمة الجزائرية، التي خلّفتها الثورة على استقرار الأوضاع في الدّولة الفرنسية.

I- موقف ممثّلي المجلس الجزائري من إجراءات مدير الأمن العام:

بعد ما انتهت الجلسات المخصّصة لمناقشة أحداث أول نوفمبر. اهتم المجلس الجزائري خلال عشرة جلسات، في مدّة لا تتجاوز الشهر (**30** نوفمبر- **22** ديسمبر)، بمسائل و مشاكل التأمين الاجتماعي، السكن، الوظيف العمومي، العقيدة

(1) de Calan (Jacques), J.O.A: Débats..., 25 novembre 1954, Opcit, p1100.
(2) Sahli (Mohand), J.O.A,26 Novembre 1954, Op cit, p1121.

الإسلامية، المنح العائلية، الوظيفية، البطالة، وضع العمال الجزائريين بفرنسا وغيرها من المواضيع الاقتصادية والاجتماعية [1] و ما تعلّق بها من ميزانية، أثارت شجون، غضب، تفاؤل و شك العديد من ممثلي المجلس الجزائري، [2] لأن مصيرهم مرتبط بمصير و سيادة فرنسا في الجزائر و هذان أصبحا مرتبطين بمسار الثورة، و نتائجها على جميع الأصعدة.

شكّلت الميزانية الخاصة بالجزائر، أهم انشغالات أعضاء المجلس الجزائري، في هذه المرحلة الحرجة التي تمرّ بها الخزينة الفرنسية، بسبب أحداث الثورة و الخسائر المادية التي خلّفتها.

أصبح الوضع الذي خلّفته الثورة، احد اهتمامات رئيس الحكومة الفرنسية Francois Mittérand فقام رفقة وفد رسمي، بزيارة لعدّة مناطق، ساخنة، بما فيها (تيغانيمين [3]) المكان الذي، قتل حاج صدّوق والمعلّم الشاب وجرحت زوجة هذا الأخير فيه. حيث التقى ببعض الممثلين المحليين عن الهيئتين الانتخابيتين، و السلطات العسكرية، للإطّلاع على الوضع محلّيا، و أصبح مقتنعا بضرورة القيام بإصلاحات اجتماعية و اقتصادية، في الوقت نفسه الذي كان أعضاء المجلس الجزائري يناقشون مسألة الميزانية المخصّصة لهذه السنة و المجالات المفروض صرفها فيها، جهلا أو تجاهلا منهم، أنّ ما يحدث في الجزائر هو ثورة عامّة[4].

أمّا المدير العام للأمن Vaujour Jean، متأثّرا بانتقادات ممثّلي المجلس الجزائري من المعمّرين، حول مسؤولية مصالح الأمن في الأحداث و دورها السلبي في إعادة الهدوء في الساعات الأولى من اندلاع الثورة. قدّم يوم 1 ديسمبر إلى الحاكم العام، تقريرا عن تطوّر الأوضاع، ضمّنه ضرور ة مواجهة قرار جبهة التحرير بتوحيد جهود الشعب الجزائري، لتوسيع نطاق الثورةّ إلى مناطق غير

(1) انظر المحضر الكامل لجلسات المجلس الجزائري ديسمبر 1954 رقم 57.
(2) انظر J.O.A. Débats…, 30 novembre, Décembre, 1954.
(3) دوار يقع على الطريق الرابط بين أريس و بسكرة بالشرق الجزائري.
(4) Jurquet Jacques, Op cit, p123.

المناطق التي اندلعت فيها ليلة أول نوفمبر [1]. بعدما أصدرت القيادة الثورية، إنذارها للمتعاونين[2] مع السلطة الفرنسية ودعتهم إلى الانضمام إلى الثورة، لعزل القوة الفرنسية، وتسهيل مهمّة العمل الثوري، مستهدفة في ذلك الأعيان في كل المناطق[3].

بناءا على هذا التّقرير، قدّم قادة الجيش الفرنسي طلباتهم، لتعزيز قوّاتهم العسكرية في الجزائر، بغرض مواجهة الثورة [4] وكثّفت السلطات الأمنية والعسكرية من عملياتها شرق، غرب ووسط الجزائر، شملت النقاط التي انطلقت منها أولى العمليات ليلة أول نوفمبر، تفاديا لانتشار الثورة. قابلتها القيادة الثورية بعمليات مضادّة، استهدفت فيها الجزائريين الذين كانت لهم علاقة [5] مع السلطة الفرنسية، ردّت عليها السلطات الأمنية بعملية "البرتقالة المرة" بدأتها يوم **22** ديسمبر، بمساعدة من تثق فيهم من الجزائريين. لتسهيل تنفيذها بموجة من الاعتقالات.

شملت هذه الاعتقالات، مناضلي الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية المنحلّة، مثل أحمد بودة، دماغ العتروس، مصطفى فروخي [6]، وغيرهم ممن ألقي عليهم القبض، وتعرّضوا للتعذيب [7]باعتبارهم مسؤولين بالدّرجة الأولى عن الأحداث في الجزائر، ومنهم منتخبون في المجالس المحلية، حتّى تحبط عزيمة مناضلي الحركة[8].كما جاء في تقييم معظم الممثلين المعمّرين للوضع عشية اندلاع

---

(1) Vaujour Jean, Op cit, p342.

(2) نفّذت القيادة الثورية عمليات متفرقة، ضد بعض المتعاونين مع السلطة الفرنسية كإنذار.

(3) Bachagha Boualem, les Harkis au service de la France, Ed, France, Empire, Paris, France, 1963, p63.

(4) بن بولعيد في السجن، أحمد فرنسيس عضو في المجلس الجزائري ممثل عن الاتحاد الديمقراطي و زعموم و فرحات عباس الذي التقى به سراً بداية جانفي 1955 في مقر الحكومة العامة.

(5) يوم 27 نوفمبر 1954، 12 كلم بعيدا عن تيزي وزو، قامت مجموعة من رجال كريم بلقاسم قائد الولاية الثالثة بمهاجمة حافلة نقل للمسافرين لعائلة تباني –حاج محمد تباني ممثل في المجلس الجزائري– واختطفوا ابن صاحب الحافلة، ثم أطلق سراحه في نفس اليوم بعد تقديم قيمة مالية، كما اغتيل المدعو {... } بعدما وصلته عدة تهديدات..Vaujour Jean, Ibid , p339 p.

(6) مصطفى فروخي: ولد في 15فيفري 1922 بمليانة وتابع دراسته فيها في المدرسة الإسلامية،عضو نشط ومرشح عن الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية في انتخابات المجلس الجزائري سنة1948و1951.

(7) Vaujour Jean, Ibid, p336.

(8) de Serigny (Alain) J.O.A : Débats…, 26 novembre 1954, Op cit,1139.

اندلاع الثورة خلال مناقشات المجلس الجزائري "لأحداث الجزائر" أيام **24، 25** و **26** نوفمبر.[1]

يوم **23** ديسمبر، توجّهت مجموعة [2] من ممثّلي الاتحاد الديمقراطي، الديمقراطي، إلى مقرّ الحكومة العامة، حيث تحادثوا مع نائب الحاكم العام و عبّروا له عن الأثر العميق، الذي خلّفته هذه العملية على الشريحة الجزائرية المسلمة [3]، ونشرت جريدة الجمهورية الجزائرية، مقالا مطوّلا استنكر فيه مكتب الإتحاد الديمقراطي،عملية الاعتقالات التي شملت مناضلي الحركة لانتصار الحرّيات الديمقراطية المنحلّة منذ 4 نوفمبر .[4]أتبعه فرحات عباس، الأمين العام للاتحاد الديمقراطي، بعد أيام قليلة، برسالة مستعجلة وجّهها إلى وزير الداخلية في نفس السياق، وطالبه فيها باتخاذ إجراءات صارمة، في إطار احترام الحرّيات الفردية، التي نادت بها مبادئ الجمهورية الفرنسية (حرية، أخوة ومساواة) [5] و الأعراف الأعراف الدولية. أما القيادة الثورية، واصلت عملياتها، التي بدأتها منذ بداية جانفي1955 كرد فعل، ضد الجزائريين المتعاونين مع السلطة الفرنسية [6] ومنتخبين في المجالس المحلية، لتحقيق أهداف أساسها توحيد القوى الوطنية، وعزل السلطة الفرنسية بإفراغ الساحة الجزائرية من منتخبين رسميين، ممكن أن تجعل الإدارة الاستعمارية،منهم، قوة ثالثة تستخدمها، إلى جانب إجراءاتها العسكرية والإعلامية ضد الثورة، ولو أنّ صداها لم يحقّق الهدف الذي سطّرت له القيادة الثورية، بفتح باب الحوار بين السلطات الفرنسية الرسمية وبين جبهة التحرير كممثل رسمي ووحيد للشعب الجزائري حتّى تتمكّن من تبليغ رسالتها إلى القوى الاستعمارية المحلية والفرنسية، التي لازالت لا تؤمن أو لاتريد أن

(1) J.O.A , Ibid, 25 novembre 1954, n°44, 26 novembre 1954, n° 45.
(2) مصطفى بو يوسف، فرنسيس، ساطور، عباس فرحات.
(3) La République algérienne, 24décembre 1954, n°50 p6.
(4) Ibid, p1.
(5) Ibid.
(6) Zdravko Pécar, Algérie, Ed, E.N.L, Alger, Algérie, 1987, p106.

تؤمن، بأن الثورة الجزائرية، نابعة من نزعة وطنية في سبيل الاستقلال الوطني. (1)

أخطأت السلطة الفرنسية في إستراتجيتها، باعتمادها على القوّة لإخماد الثورة، اعتقادا منها أنّها تهيئ الأوضاع لحل سلمي بعد ما يضع الثوار أسلحتهم[2]، فأصبحت موضع انتقادات محلية وخارجية، بممارستها القمع العسكري (3) والبوليسي، على مناضلي الحركة الوطنية، و ضدّ شعب محاص ر داخل مناطق "الأمان"[(4)]، أوكلت مصيره لإدارة عسكرية تعتمد في تطبيق إجراءاتها ميدانيا، على مدنيين جزائريين، كان الأجدر بهم أن يلتحقوا بصفوف الثورة و يساهموا إلى جانب مواطنيهم في سبيل استقلال وطني.

بتنفيذها هذه العملية، خسرت السلطة الفرنسية إحدى بطاقات إستراتجيتها لإخماد الثورة، أمام الرأي العام عامة والمثقفين خاصّة، الذين انتقدوا هذا الإجراء واعتبروه غلقا لإحدى أبواب الحل السلمي [(5)].وأثارت انتقاد بعض ممثلي المجلس الجزائري وأصبحت موضوع الصحف الفرنسية والمحلية.

بداية سنة1955، استطاعت الثورة تحقيق نجاح في خطّتها، باعتمادها على التصفية الجسدية ضد المتعاونين مع السلطة الفرنسية، عكسه تقلّص القاعدة النضالية للاتحاد الديمقراطي، كشفت عنه الزيارة التي قام ممثلو الاتحاد الديمقراطي إلى وهران وقسنطينة، و لقيت صداها عند مسيّري الحركة الوطنية [6] في القاهرة، وطالبت جمعية العلماء مناضليها بالانضمام إلى القضية الوطنية على لسان أمينها العام توفيق المدني [(7)]. في حين بقي فرحات عباس، و حتى لا يقحم حزبه في مغامرة الثورة يثق في مشاريع فرنسا الإصلاحية، يدعو الحكومة

(1) Martin Claude, Op cit, p136.

(2) العلم، 5 أفريل، 1956، العدد2141، ص1.

(3) Chevalier Jacques, Op cit, n° p127.

(4) Duchemin Jacques, Op cit, p59.

(5) Vaujour Jean, Op cit , p337.

(6) أحمد بيّوض و بوجملين. أما الحزب الشيوعي الجزائري ، ذهب نفس ما ذهب إليه الحزب الشيوعي الفرنسي، إذ اعتبر العمليات الثورية عمليات مسؤول عنها منفذوها كأفراد ودعى إلى الوحدة والأخوة بين الجزائريين والأوربيين لبناء جزائر تربطها بفرنسا مصالح متبادلة في إطار الاتحاد الفرنسي انظر:.Jurquet Jacques, Op cit, p134

(7) Vaujour Jean, Ibid , p391.

الفرنسية للاختيار بين الجزائريين وحفنة من المستغلّين [1] وأصحاب المصالح من المستوطنين، الدّاعين لاستعمال القوة، كوسيلة وحيدة للقضاء على الثورة .

عندما فتح المجلس الجزائري مناقشاته يوم **18** جانفي **1955** حول الإصلاحات الموكلة له مهمة تطبيقها في الجزائر بموجب قانون 20 سبتمبر **1947.** شارك فيها الممثلون الأوربيون، بحرّية تامّة، وأبدوا آراءهم إلاّ من لم يرض عن أفكاره رئيس الجلسة Laquière Raymond ، المتفائل جدا بالأحداث المستجدّة في هذه المرحلة و التغييرات الجديدة في الطاقم الإداري بالجزائر[2].

بينما أ خذ Segond راحته و حريته في التعبير عن ضرورة تسريح قوّات الدرك الذين أصبح منهم من يطالب بالالتحاق بأهله، "قبل أن تنهار نفسياتهم"،قاطع رئيس الجلسة الممثل الشيوعي Justrabo منذ أول كلمة أراد أن يقولها و لم يأبه لحديثه عندما أثار مسألة حسّاسة، بطرحه سؤالا عن "حقيقة التحقيقات والتعذيب التي يتعرّض لها الموقوفين، بطرق مخالفة للقوانين، لا يسمح بها القانون الجنائي، مورست ضد المشكوك فيهم"، نشرت أخبارها الصحف الفرنسية والجزائرية"[3] وتفادى الإجابة على هذا الاستفسار، واعتبره " ...سؤالا في غير محلّه" [4]، لأن و لثقل المسؤولي ة، قرّرت السلطة اعتماد السرّية في إجراءاتها العسكرية والبوليسية[5] للسيطرة على الوضع نفاها آيت علي، الذي لم يكن مديرا لشرطة الاستعلامات العامة (P.R.G.)"[6]، لكنّه اع تبر "السيد **Justrabo**،" على خطا كبير." كما لم يستسغ رئيس المجلس حديث فرحات عباس ولم يل أي اهتمام لما جاء به حول الدور الذي "أوكله قانون 1947 و

(1) Jurquet Jacques, Op cit, p134.

(2) بدى تفاؤل رئيس الجلسة واضحا من خلال التهاني التي ابداها و قدّمها لعدة شخصيات ،رجالا و تساءا، بمناسبات أفراح اجتماعية و ترقيات وظيفية ...

(6) J.O.A: Débats…,18 janvier 1955, Op cit p5.

(7) Laquière (Raymond), Ibid, p3.

(1)Jurquet jacques, Ibid, كما جاء أيضا في تصريح الحاكم العام روجي ليونار يوم 16 نوفمبر أمام المجلس الجزائري p116.

(2) J.O.A: Débats…,18 janvier 1955, Op cit , p6.

أصبح هذا الأخير محطّ ضحك أعضاء المجلس، وسخرية رئيسه عند ما طرح أسئلته.

و اختصر Laquière Raymond إجابته في ثلاث كلمات، بدون مبالاة، ليجيب عن انشغالات عرزور، عندما أراد لفت انتباه الإدارة إلى ضرورة إقحام الجزائريين ضمن قوّات الدرك[1].

فهذا التهميش الذي عانى منه ممثّلو الهيئة الانتخابية الثانية، داخل المجلس الجزائري، في وقت كانت القيادة الثورية قد جدّدت تهديد، كانت قد بدأته منذ بداية جانفي 1955 بتصفية[2] كل من يتعاون مع السلطة الفرنسية بما فيهم المنتخبين وأمرتهم بالاستقالة من مناصبهم [3]. جعل مجموعة منهم، تتكون من أربعين(**40**) ممثلا، تتوجّه بلائحة اقتراحات يوم **20** جانفي **55**، إلى وزير الداخلية، عبّرت من خلالها عن قلقها وطالبوا بتطبيق قرارات**47**.[4]

يوم 25 جانفي أعلن رئيس الحكومة، على قرار تعيينه **Jacques Soustelle**[5] حاكما عاما للجزائر، لتطبيق هذه الإصلاحات بعد ما وافق المجلس المجلس الفرنسي، على تطبيق قانون **1947** ب **260** مقابل **18** صوتا[6]، لكن هذا الأخير لم يستلم مهامه رسميا إلا بعد الإطاحة بحكومة **Mendess France**[7][8] يوم (**05**

(1) Arzour (Salah) , J.O.A: Débats…,18 janvier 1955, Op cit p5. p5.
(2) Vaujour Jean, Op cit , p360
(3) أنظر ملحق 8.
(4) Vaujour Jean, Ibid, p393.
(5) سياسي فرنسي، من مواليد 1912 بفرنسا متخصص في علم الاجناس توفي في اوت 1990.
(6) J.O.A.: Débats…, 26 novembre 1954, Op cit, p1121.
(7)سقطت حكومة منداس فرانس بسبب المعارضة القوية عبر عنها أصحاب المصالح في شمال إفريقيا داخل المجلس الفرنسي مثل : Général Aumeran, Jacques Bardeau, Maurice Renault, Henri Borgeau, Blachette RenéMayer,
(8) سياسي فرنسي راديكالي عضو في المجلس الفرنسي سنة 1932 ،ولد في 1نوفمبر 1907 بباريس ، توفي في 18 اكتوبر 1982.

جانفي **1955**)[1] على يد ائتلاف الوسط واليمين بزعامة رئيس المجلس الفرنسي **René Mayer** الذي كان له وقع قويّ داخل المجلس الفرنسي.

II- موقف ممثلي المجلس الجزائري من مشروع الحكومة

الإصلاحي وأثره على الثورة: يوم **1** فيفري **1955** منح المجلس الفرنسي ثقته للراديكالي **Edguard Faure**[2] المقتنع بفكرة الإصلاحات وإعادة النظام والهدوء في في الجزائر، بأغلبية **369** مقابل **210** صوت[3]، بعد ثلاث اقتراحات حكومية[4]، تقدّم تقدّم بها رئيس الجمهورية **René coty**.

بتدخّل و تأثير من **René Mayer** [5] واستجابة لمطالب المستوطنين الذين مُسَّت مصالحهم، عَيّن رئيس الحكومة على رأس وزارة الداخلية **Bourgés Maunoury** الذي كانت تربطه علاقة صداقة بجاك سوستال[6]، **Koening** وزيرا للدّفاع والقوّات المسلّحة مكان **Chevalier Jacques**، الذي لم يكن مرغوبا فيه من قبل المعمِّرين، نظرا للعلاقة الوطيدة التي كانت تربطه بمناضلي الحركة الوطنية،[7] منذ عضويته في المجلس الجزائري **(1951-1952)** و مع مناضلي الحركة لانتصار الحريات عندما كان رئيسا لبلدية الجزائر العاصمة سنة **(1953-1954)**.

استلمت حكومة الجمهورية الرابعة الجديد ة مهامها، في ظروف دخلت السلطة الفرنسية في مجابهات قوّية مع القيادة الثورية، بتأثير أوضاع أمنية خلّفتها الثورة و إستراتيجية المدير العام للأمن **Vaujour Jean**، أثّرت على القاعدة

---

(1) Vaujour Jean, Ibid , p 429.

(1) **ادغارفور**: رجل سياسي فرنسي راديكالي ولد بمدينة بيزيي Béziers بفرنسا وزيرا للمالية 1950-1951 ،رئيس الحكومة الفرنسية 1952 و وزيرها للخارجية 1955- 1956 ، توفي في 18 أوت 1988 بباريس.

(3) باستثناء الشيوعيين.

(4) اقترح René coty رئيس الجمهورية الفرنسية ثلاث شخصيات لرئاسة الحكومة: انطوان بيني Antoine Pinay مرشح حر، كريستيان بينو Cristian Pineau اشتراكي، وبيار فليملان Pierre Pflimlin من الحزب الجمهوري M.R.P.

(5) Vaujour Jean,Opcit , p429.

(6) Jurquet Jacques, Op cit, p146.

(7) كانت له علاقة صداقة متينة مع فرحات عباس و كيوان عبد الرحمان و بن شنوف و غيرهم من الجزائريين.

الشعبية، و ممثّليها في المجلس الجزائري و تخوفت الحكومة الفرنسية من تطوّر أحداث الثورة، ومن أثارها ونتائجها على الأوضاع وعلى مصيرها في الجزائر. فتقدّمت بطرح مشروعها الإصلاحي للمناقشات أمام المجلس الجزائري، كمحاولة لإفشال ما كانت القيادة الثورية تخطّط لتنفيذه في ربيع **1955**[1] والخروج من الأزمة الجزائرية بعدما وافق المجلس الجزائري يوم 26 نوفمبر على منح الثقة للحكومة الفرنسية لإعادة الهدوء في الجزائر ب54 مقابل19 صوت [2].

يوم **10** فيفري **1955**، تولّى جاك سوستال مهامه رسميا، بعد انتهاء مهام الحاكم العام روجي ليونار، ومغادرته الجزائر مع **Vaujour Jean** تحت وقع الاتهامات الموجّه لهما، بعدم تقييمهما الجيّد للوضع في الجزائر، أدّى إلى تفجير الثورة[3]، ليلة أول نوفمبر **1954** ، وكانت القيادة الثورية قد قرّرت إعادة تنظيم صفوفها[4]، بعدما يصلها الدّعم المادي من الحدود الشرقية [5] وأصبح الشعب الجزائري يتخوّف عن مستقبله ويميل إلى القيادة الثورية ويساندها جرّاء ما تعرّض له على يد قوات الجيش، الشرطة والدرك، من ترهيب بعد العمليات التي شنّتها السلطة الفرنسية ضد مناضلي الحركة الوطنية وأخذت الأزمة الجزائرية منحى أكثر حدّة داخل الحكومة الفرنسية في باريس[6].

يوم 11 فيفري، قام **Jacques Soustelle**، الممثل الأول و الرّسمي للحكومة الفرنسية في الجزائر، بزيارة إلى المناطق التي انطلقت فيها العمليات الأولى ليلة أول نوفمبر في منطقة الأوراس، التقى خلالها بمصطفى بن بولعيد [7]

---

(1) Vaujour Jean, Op cit , p379.

(2) J.O.A : Débats … ,annexes à la 1e séance (suite) vendredi 26 novembre 1954, Ibid, p1149.

(3) Vallaud Pierre, Op cit, p107.

(4) بعد إلقاء القبض على بن بولعيد (11 فيفري 1955) تولى شيهاني بشير قيادة الولاية (الأولى) وعقد اجتماعا انتهى فيه لعدة قرارات تنظيمية للثورة،انظر:Simon Jacques, Op cit, p188

(5) عن طريق مصر و ليبيا، معلومات تحصلت عليها سلطات الأمن على إثر عملية **Orange amère**"البرتقالة المرة" باستنطاق مناضلي الحركة الذين ألقي عليهم القبض، أنظر: Jean Vaujour, Ibid , p376.

(6) Vaujour Jean, Ibid , p385.

(7) **مصطفي بن بولعيد**: قائد الولاية الاولى -الاوراس – ولد في 5 فيفري 1917 بأريس بالاوراس، جدي في في الجيش الفرنسي 1939-1942 ثم 1943-1944 مناضل في الحركة لإنتصار الحريات الديمقراطية منذ سنة

في سجنه يوم 17 فيفري و أدرك حينذاك، ضرورة وحتمية تطبيق قانون 1947، لكن في ظروف أمنية أحسن تستدعي وقف إطلاق النار، فحاول الدّخول في حوارات جانبية مع قادة الثورة المتواجدين في السجن وخارجه ومع بعض ممثلي المجلس الجزائري[1]، أوكل مهمّتها للرائد **Monteil**[2]، المختص في الشؤون الاسلامية و **German Tillion**[3]، وطلب من الأوربيين وضع أسلحتهم [4] و أذنت السلطة الفرنسية لعباس فرحات بالاتصال[5] بعبّان رمضان[6].

في الوقت نفسه، كان فريق آخر يقوم بأعمال قمعية في مراكز التجمعات والمداشر ضد الشّعب الجزائري، بتهمة التعاون مع الثوار [7].في هذه المرحلة أصبح الثوّار أكثر تنظيم بعد تأسيس أول نواة لقيادة الأركان التي كثّفت من عملياتها المسلّحة ضد المنتخبين المحليين [8] وأعلنت عن تصفية كل من يريد الحوار مع السلطة الفرنسية[9].

يوم **14** فيفري **1955**، أعلن الأمين العام للحكومة العامة **Maurice Cuttoli** رسميًا عن قرار الحاكم العام بـتأجيل المناقشات الخاصّة بالميزانية، لموعد لاحق يكون هذا الأخير حاضرا[10].لأن القرار الحاسم الواجب اتّخاذه حول

1947 و أحد مرشحيها في انتخابات المجلس الجزائري سنة 1948 ، عضو في مجموعة 22 ، عضو في اللجنة الثورية للوحدة و العمل و احد مؤسسيها .

(1)بن بولعيد في السجن، أحمد فرنسيس عضو في المجلس الجزائري ممثل عن الاتحاد الديمقراطي و زعموم و فرحات عباس الذي التقى به سراً بداية جانفي 1955 في مقر الحكومة العامة.

(2) Le Mire Henri, Op cit, 1982, p30.

(3) German Tillion : عالمة أجناس فرنسية من مواليد 1907 أقامت منطقة الاوراس بالجزائر من 1934-1940 ،ثم نفيت خارج الجزائر لتعود اليها سنة 1955 على عهد حكومة جاك سوستال للجزائر.

(4) Le Mire Henri , Ibid , p 34.

(5)Vidal Naquet, Op cit, p32.

(6) **عبان رمضان**: ولد في 20جوان 1920 بعزوزة ببلاد القبائل. درس بمدينة البليدة وتحصّل على شهادة البكلوريا سنة1941.موظف في البلدية أدى الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية برتبة ضابط صف.انخرط في حزب الشعب سنة1950. ألقي عليه القبض وحكم عليه بست سنوات سجنا.أطلق سراحه في 19 جانفي 1956، التحق بجبهة التحرير بمنطقة الجزائر العاصمة،عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ سنة1955، استشهد في ديسمبر1957.

(7) Vidal Naquet, Ibid.

(8) Simon Jacques, Op cit, p188.

(9) Vallaud Pierre, Op cit, p188.

(10) Maurice (Cuttoli), J.O.A : Débats…, 14 février 1955, n°6, p57.

الميزانية، كان يتوقف على موافقة المجلس الجزائري أو على تطوّر أحداث الثورة.[1]

يوم **23** فيفري، حضر الحاكم العام الجلسة الافتتاحية لمناقشة الميزانية المخصّصة للجزائر، استمع خلالها، إلى كلمة ألقاها رئيس المجلس **Raymond Laquière**، الذي قدّم عرضًا عامًا حول الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و حول المشاكل التي تعترض تطبيق الميزانية مما جعل المصالح المختصة ترفع من قيمة الضرائب في الجزائر.[2] دون أن يتعرّض في حديثه للأوضاع التي خلّفتها أحداث أول نوفمبر 1954، الشئ الذي يعكس شدّة تمسّكه ببقاء الجزائر فرنسية. الفكرة التي يؤمن بها ممثّلو المجلس الجزائري من الهيئتين الانتخابيتين وطالبو بإعادة النظام، لتبقى الجزائر فرنسية كما كانت عليه قبل أحداث الثورة[3].

مقتنعا بالنتائج التي أحرزتها السلطة الفرنسية بعد عملية Orange amère ، أراد، رئيس المجلس الجزائري، الترتيب لأجواء هادئة لمناقشات المجلس الجزائري، تُمكّنه من كسب ثقة و اطمئنان ممثّل الحكومة **Jacques Soustelle** لرفع الميزانية المخصّصة للجزائر و الحصول على قروض اكبر [4] من الميتروبول، في هذه الظروف المرتبكة.

ألقى الحاكم العام **Jacques Soustelle** خطابا مطوّلا [5]على المجلس الجزائري، بَيّن فيه أهمية الجزائر الجيوستراتيجية في القارة الإفريقية بالنسبة لفرنسا، ووعد ببذل كل ما في وسعه للحفاظ عليها "بمساعدة ممثلي الشعب في المجلس الجزائري ولفائدة الجزائر" بتطبيق قانون أقرّته الجمهورية الرّابعة، لحلّ

(4) Tixier (Claude), J.O.A,…,11 mars 1955 , Op cit, p148.
(2) Laquière (Raymond), J.O.A, 23 février 1955, n°7, p63.
(3) راجع الفصل الثاني .
(4) Courrière Yves , les fils de la Toussain, Ed , Marabout, Paris, France, 1968, p 425.
(5) انظر:خطاب جاك سوستال، ملحق9.

المشاكل الجزائرية الإنسانية، بالدّرجة الأولى، لأن الجزائري له كرامته أيضا"[1].

تحدّثJacques Soustelle بإسهاب، عن المساواة بين الجزائريين والأوربيين في الحقوق والواجبات "بدون تمييز، اقتصاديا، اجتماعيا وسّياسيا، وعبّر عن قلقه عن الوضع الذي خلّفته الأحداث في الأوراس، إثر عمليات الاختطاف والقتل التي تستوجب التهدئة بمساعدة القوّات العسكرية من أجل أمن وسلامة الشريحتين، اللتين تواجهان عدوًا مشتركا، ولا شيء يمكن أن يثني السّلطة الفرنسية عن استعمال كل الوسائل، لإعادة الهدوء والنظام في الجزائر"[2].

كما قدّم عرضا لبرنامجه الإصلاحي، وأعلن عن رفع الميزانية من **45** إلى **52** مليار ورفع القروض بنسبة ½ مليار، قدّرها بمليار و **800** مليون لمواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وأكّد على أن ذلك هو خيار الحكومة الفرنسية لا رجعة فيه لأن "مستقبل الجزائر ليس إلا فرنسيا"[3].

اتضحت، من خلال خطابه، إستراتيجيته مزدوجة، بين الإجراءات العسكرية الأمنية الردعية والإجراءات الاقتصادية الاجتماعية، لإخماد الثورة وتحقيق مصالح فرنسا الاقتصادية في الجزائر.

لم يكن **Jacques Soustelle** يختلف عن **Mendess France** في مشروعه الإصلاحي إلا في ما يخصّ طبيعة العلاقة التي تربط الجزائر بفرنسا، إذ أن هذا الأخير، كان يرى في إبقاء الجزائر في إطار اتحاد فدرالي مع فرنسا، في حين رأى هذا الحاكم العام في الإدماج [4] الوسيلة الوحيدة للإبقاء على الجزائر في الدائرة الفرنسية، من هذا المنطلق، بدأ المجلس الجزائري أشغاله بمناقشة الميزانية الخاصّة بالجزائر يوم **3** مارس**1955**.

---

(1) Soustelle (Jacques),J.O.A : Débats…, Ibid, p67.
(2))Soustelle (Jacques),J.O.A : Débats…, 23 février 1955,Opcit, p67.
(3) Ibid.
(4) l'intégration: إدماج إداري للجزائر يخضع فيها المواطن الجزائري للقوانين المدنية ويحتفظ بخصائصه الدينية واللغوية.
Assimilation: إدماج إداري للجزائر يخضع المواطن الجزائري للقوانين المدنية الفرنسية، دون مراعاة خصائصه الدينية، العرقية او اللغوية.

خلال هذه الجلسة، التي من المفروض ان تجري في ظروف حسنة[1]، بدأت النزاعات تظهر بين الممثّلين المعمرين المنتمين إلى فدراليات رؤساء البلديات في الهيئة الأولى والممثّل الشيوعي **Justrabo** من الهيئة الثانية، بعد السؤال الذي طرحه هذا الأخير "عمّا إذا كانت هناك قروض قد خُصّصت للذين حوّلتهم السلطة الفرنسية من مناطق سكناهم، على إثر أحداث الأوراس وتُركوا لمصيرهم، بعدما فقدوا جميع ممتلكاتهم وأصبحوا بدون مأوى[2]؟".وطلب "أخذ الوضع الاقتصادي الذي يعاني منه، سكّان هذه المنطقة، جرّاء ترحيلهم" بعين الاعتبار[3].

ظهرت آراء الممثلين مختلفة، بين الصّامت عن التعبير والمطنب في الكلام وبين المدقق والثرثار حول موضوع [4] الميزانية، طبعتها حساسات بين رئيس فدرالية بلديات الجزائر Amedeé Froger و **Justrabo** واتهامات تبادلها هذا الأخير مع Parrès نائب رئيس فدرالية رؤساء بلديات وهران، عندما وصف الإدارة "باللامسئولة في بلد يتمتع بخيرات كبيرة، يستغلّها قلة من الناس، وليس كما يدّعي البعض بفقره [5] ويلعبون أدوارهم بكل حريّة بعيدا عن الجزائر [6] المسؤولة عن مصيرها[7].

لم تخل هذه المناقشات من الخلافات، بين ممثّلي الهيئة الأولى فيما بينهم من جهة وبين هؤلاء و ممثلي الهيئة الثانية من جهة أخرى أثارتها مداخلة Justrabo حول الميزانية المحلّية المخصّصة للإصلاحات التي وصفها بالفاشلة.[8]

تدخّل كل واحد من منطلقه لتقييم الميزانية ورؤيته لمصدرها و طريقة تدارك النقص فيها و مجال صرفها، اقتصادي أو اجتماعي أو امني أو الجميع

(1) Justrabo (René), J.O.A : Débats…,3 Mars1955, p139.
(2)Justrabo (René), J.O.A : Débats…, 25 février 1955, n°8, p80.
(3) Ibid, p82.
(4) Justrabo René, J.O.A, 3 mars 1955, p120.
(5)إشارة منه إلى أصحاب رؤوس الأموال الذين كانت لهم مصالح اقتصادية في الجزائر ولهم تأثير قوي على قرارات المجلس الفرنسي
(2) مثل بلاشات، بورجو، شيفانيو René Mayer، وغيرهم.
(3) Justrabo (René),J.O.A,3 Mars1955, p124.
(4) ibid .
(5) Narboun (Gilbert), J.O.A : Débats …,11 mars 1955, p143.

معا؟ لتنفيذ البرنامج الإصلاحي، وعلاقتها بالضريبة وأثرها على الشعب الجزائري الذي "لا يجد بعض الأحيان قوت يومه[1].

في هذا الخصوص، لم يخف الممثلون الجزائريون، ولد عودية و فارس عبد الرحمن[2] الرئيس السابق للمجلس الجزائري انتقاداتهما و قلقهما إزاء تسيير ميزانية هذه السّنة[3]، و وصفها وقيّمها ممثل الاتحاد الديمقراطي ساطور بالهدّامة و طالب بضرورة مواجهتها، بمراجعة الإصلاحات المرتبطة بها [4] لأنها تؤدي إلى فرض ضريبة ثقيلة على السكان و أضاف عرزور رأيه لرأي بكّوش [5] في دعوته إلى دراسة جادّة للإصلاح الضريبي، الذي تضرّر منه التّجار والفلاحين الصّغار بشكل أكبر[6].

كما تعذّر فارس عبد الرّحمن المختص في شؤون الميزانية عن حضور، جلسة 11 مارس، التي خصّصها المجلس الجزائري لطرح أسئلة مختلفة، وناب عنه **Loyer** ، لتقديم طلب يدعو فيه إلى تطبيق مشاريع الإصلاحات، التي أقرّتها الحكومة الفرنسية في الجزائر[7].

فهل كان غياب هذا الأخير لأسبا ب صحّية[8] ؟ أم لعدم رضاه عما يجري في جلسات المجلس الجزائري؟ أم لسوء تفاهم بين مواطنيه، يعكس العلاقة السائدة بين ممثّلي الهيئة الثانية، عبّر عنها الممثل لخضاري، و أكّدته معارضة عرزور لهذا الأخير لأنه "يتدخّل في ما لا يعنيه على حساب الآخرين" [9] أو

(6) Ibid, p140.

(1) فارس عبد الرحمن: من مواليد مدينة أقبو بالقبائل الكبرى سنة 1911 ،عضو في أول مجلس تأسيسي للجمهورية الفرنسية سنة 1946 ، عضو في مجموعة البيفرقاء، رئيس المجلس الجزائري 1953 ، بعد أحداث 20 أوت 1955 انظم إلى مجموعة 61 و سافر إلى فرنسا لمواصلة دراسته كموثق ، متوفى سنة 1990 .

(2) J.O.A, 3 Mars,Opcit, p124.

(3) Sator (Kaddour), 11 mars 1955, Ibid, p144.

(4) ممثل حر.

(6) Arzour (Salah),J.O.A, Ibid, p146.

(7) Ibid, 16 mars 1955, n°12, p163.

(8) J.O.A : Débats…,16 mars1955, Opcit, p164.

(9) Ibid, p162.

موقف احمد فرنسيس، الرّافض لاقتراح قرأه ولد عودية، لم يقبل الموافقة عليه[1]،"خاصّة انه مقترح من قبل René Mayer"[(2)].

ففي الوقت الذي كان فيه المجلس الجزائري يعيش بين خلافات و إتّفاق الممثّلين حول الميزانية المخصّصة لتنفيذ مشروع الحكومة، لإصلاح ما خلّفته الأحداث. كانت الثورة التحريرية قد انتشرت في معظم الأراضي الجزائرية، تحت قيادة جبهة التحرير الوطن ي، بإدارة مدنية وعسكرية، تهتّم بالأمور الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري. [(3)] وأصبحت القوّات العسكرية والأمنية الفرنسية، تعاني من غياب مشاركة العنصر الجزائري من المتطوعين المحليين[(4)] لإقحامهم في صفوف قوّات الدرك ضد الثورة[5].

كان نائب الحاكم العام tixier يدرك جيدا هذا النقص، فحاول إثناء الممثلين عن اقتراحهم بتسريح الدركيين المساعدين المتأثرين بأحداث الثورة الذين طالبوا بأنفسهم العودة إلى أهلهم قبل أن تنهار نفسيتهم [6] و أصبح "أمرا مستحيلا الاحتفاظ بهم داخل الجيش، و تعويضهم بمحليين جزائريين "[7].

كما أصبح مشروع سوستال الإصلاحي، مرفوضا من جهة، من قبل المستوطنين وعلى رأسهم ممثّلو فدرالية رؤساء البلديات (الثلاثة) وهران، الجزائرالعاصمة وقسنطينة [(8)]، خوفا من فقدان امتيازاتهم وحفاظا عليها في الميدان الاقتصادي. ومن قبل الممثلين الجزائريين الذّين بدا لهم جيدا، أن هذه المشاريع لا يمكن تحقيقها، مادام هناك لوبي كولونيالي يسيطر على مجريات الأحداث و يشرف على صرف الميزانية في الجزائر مثل Raymon Laquière

(1) تقدم ولد عودية بطلب الموافقة على هذا الطلب بصفته ممثل في الهيئة الأولى.

(2) في هذه المداخلة لم تقرا لائحة الاقتراح التي قدّمها ولد عودية باسم روني مايير.

(3) Hartmut Emsenhans, Op.cit, p 212.

(4) Tixier (Claude), J.O.A,…, 25 février 1955, n°8 , Op cit, p82.

(5) Hartmut Emsenhans, Ibid, p449.

(6) Baujart (Charles),J.O.A, Ibid .

(7) Segond (Eugène), J.O.A,18 Janvier1655, n°1, p5.

(8) موقف الفدراليات الثلاث من الإصلاحات كان كالآتي: فدرالية قسنطينة: قبلت الإصلاحات.فدرالية الجزائر العاصمة: أخطرهم، تحفّظت عن إبداء رأيها لكنها قبلتها فدرالية وهران، عارضتها.في هذا انظر : J.O.A :Débats,11 mars 1955, Op cit, p142.

و Froger Amédée في المجلس الجزائري ثم Blachette و René Mayer في المجلس الفرنسي، وما دامت القيادة الثورية من القمّة إلى القاعدة ترفض أي مشروع إصلاحي [1] (مواز) يؤدي إلى إجهاض المشروع الثوري الاستقلالي، وأصبح تطلّعها الوحيد هو الوطن الجزائري [2] المستقلّ عن فرنسا، عبّرت عنه بتنفيذ عملياتها مستهدفة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية و المتعاونين مع السّلطة الفرنسية منذ بداية الثورة.

أما **Jacques Soustelle**، بعد اطلاعه على الوضع، ميدانيا، و بعد استماعه للعرض الذي قدّمه رئيس المجلس، أصبح مقتنعا بضرورة الإسراع في تطبيق مشروعه الإصلاحي.

تقدّم الحاكم العام الجديد، منذ **23** فيفري بتقرير إلى حكومة **Edguar Faure**، للبتّ في قانون ناجع يساعده على إتمام المهمّة المسطّرة له في الجزائر[3]، تمكّنه من إثناء القاعدة، عن التعاون مع الثوار، خاصّة وأن انتخابات المقاطعات قد تقرّر موعدها يومي **17**-**24** شهر أفريل **1955** ممّا يستدعي و يتطلب أوضاع أمنية مستقرّة وهادئة. لذلك تقدّم وزير الداخلية **Bourgès Maunoury** باقتراح للمناقشات أمام المجلس الفرنسي [4]، منذ بداية مارس **1955**، حول ضرورة إعلان حالة الطوارئ كقرار ضروري تستدعي الاحداث تطبيقه في الجزائر.

يوم **31** مارس **1955**، تمّت الموافقة على تطبيق حالة الطوارئ في بعض المناطق، عارضه بن جلول [5] وطالب بتحديد مجالها و حصره على منطقة الاوراس والحدود التونسية لكن رأيه هذا لم يؤخذ بعين الاعتبار.[6]

(1) Martin Claude, Op cit, p142.
(2) Schreiber Jean Jacques Servan, Lieutenant en Algérie, Ed Juillard, Paris,France, 1957, p95.
(3) Vaujour Jean, Op cit, p431.
(4) Oran républicain, mardi 22 mars 1955, n°6021, p1.
(5) عضو في المجلس الوطني الفرنسي.
(6) Hartmut Elsenhans, Op cit, p 479.

ثانيا- تأثير قرارات المجلس على الثّورة.

I- أثر حالة الطوارئ على مناقشات المجلس الجزائري:

يوم 1 أفريل **1955** وافق البرلما ن الفرنسي على قرار حالة الطوارئ في الجزائر، بأغلبية **379** مقابل **219** ليدخل حيّز التنفيذ ابتداء من **3** أفريل **1955** تم بموجبه الإعلان عن إجراءات استثنائية كان القانون **47** قد منعها في مادته الثامنة[1].

اتخذت الحكومة الفرنسية هذا القرار موافقة على طلب **Jacques Soustelle** ، الذي أصبح يميل إلى طرح المستوطنين الأوروبيين بعدم التساهل في مسألة الإبقاء على الجزائر فرنسية ويخشى رد فعل مؤيديهم في باريس ، بعدما كان يحمل فكرة الحوار لحل الازمة الجزائرية[2].

اعتمدت السلطة الفرنسية في تطبيق إجراءات حالة الطوارئ على مكاتب إدارية مختصة S.A.S[3] ، يشرف على تسييرها إداريين عسكريين و مدنيين، تمّ تثبيتهم في المناطق الحسّاسة، للتأثير المعنوي والنفسي على القاعدة الشعبية [4] وركّزت السلطة الفرنسية قوّاتها العسكرية في الأوراس وجبال النمامشة، وعلى الحدود التونسية[5].

بتطبيق مواد هذا القرار[6]، استطاعت السلطة المحلّية تقييد حركة السكان و و مداهمة منازلهم في أي ساعة من اليوم، ليلا أو نهارا، غلق و مراقبة دور السينما و أماكن التجمعات العمومية و الحد من حرية الصحافة والتعبير [7]، و تمكّنت من تضييق الخناق على الثورة، وزعزعة تنظيم الولايات باستشهاد

(1) Chevalier Jacques, Op cit, p76.
(2) Julien Charles André, une pensée anticoloniale…, Op cit, p203.
(3) **S**ecteur **A**dministratif **S**pécialisé أنشأها الحاكم العام Jacques Soustelle.
(4) Discours de Bourgés Maunoury, J.O.A,…, Op cit, 26 mai 1955, n°28, p735.
(5) Vaujour Jean, Op cit, p369.
(6)انظر ملحق، 10.
(7) ملحق،10.

بعض قادتها و سجن الآخرين، و ارتكبت عدّة تجاوزات [1] بتوقيفها التّعسفي للسكان، وسلبهم ممتلكاتهم وحتى قتلهم.[2]

صرّح الحاكم العام، على إثرها، بأن حالة الطوارئ، قد أفادت كثيرا في تهدئة الأوضاع، بسبب ما قامت به السلطات من عمليات تفتيش واسعة في قسنطينة، الجزائر، وهران، عنابة، سكيكدة وعين البيضاء [3]...و كرد فعل كثّفت جبهة التحرير عملياتها ضد الهياكل الاقتصادية للمعمرين [4]، وأمرت بمقاطعة الانتخابات[5] وتوعّدت كل من يشارك فيها[6].

استجابت القاعدة الشعبية لأوامر القيادة الثورية، فارتفعت نسبة المقاطعين لهذه الانتخابات ارتفاعا قويا[7] و ردّ القضاء العسكري على أعمال جبهة التحرير التحرير بإصدار أحكام الإعدام ضد المتّهمين طبقا للمواد، **7، 12، 13** من هذا القرار [8].

بهذا الضغط الذي مارسته السّلطة الاستعمارية على منطقة الأوراس، تمكّنت من محاصرة الثورة [9]، لكنّها دفعت الثوار إلى مناطق أخرى نحو عمق الجهة الشرقية والغربية [10] في الجزائر، بعيدا عن النقاط التي تمركزت فيها القوات العسكرية الأوراس، باتنة، خنشلة... وبلاد القبائل، و فك الحصار على المناطق التي شملتها حالة الطوارئ، خاصّة الواقعة على الحدود التونسية التي تعتبر قواعدا خلفية للثورة، وبالتالي إلى انتشار الثورة بين سكان هذه المناطق.

---

(1)Vaujour Jean, Ibid, p431.
(2)Compte rendu, Le problème algérien, Opcit,p39.
(3) المقاومة الجزائرية، 24ديسمبر1956، رقم04، ص6.
(4) مخازن الحلفاء ومصانع التبغ التي كان يملكها بورجو.
(5) شارك الاتحاد الديمقراطي في هذه الانتخابات وتحصّل على 12 مقعد في وهران وقسنطينة.
([6]) Martin Claude, Op cit, p152.
(7) Ibid, p440.
(8) Collete Francis et Jeanson, Opcit , p205.
(9) بعد سجن مصطفى بن بولعيد ومن بعده رابح بيطاط شهر مارس1955 وألقي القبض على نائبه في جوان 1955بقيت الولاية الخامسة والسادسة بدون قيادة لعدة أسابيع.
(10) مغنية، سبدو، وتلمسان. Hartmut Elsenhans, Op cit, p480

واصلت الحكومة الفرنسية تعزيز قوّاتها الأمنية وكثّفت من إجراءاتها القمعية ومدّدت حالة الطوارئ إلى مناطق أخرى من الجزائر، مستعينة بقوات القومية[1] في تنفيذها.

ردّت القيادة الثورية على هذه الإجراءات، بتوسيع نطاق نشاطها و تغيير استراتيجيها، بتنفيذ عملياتها ضد المدنيين الأوربيين [2] وضد أفراد القومية الذين سجنت بعضهم واستولت على أسلحة البعض الآخر لتحقيق رهان المواجهة المضادة مع السلطة الاستعمارية .

إذا نجحت حالة الطوارئ في الضغط على الثورة، بتركيز السلطات العسكرية والأمنية، على النقاط الساخنة في المنطقة الشرقية، و أدّت إلى تراجع و تعطيل مسار النشاط الثوري، الذي بدأت به القيادة الثورية ليلة أول نوفمبر 1954، فإنها خلّفت رد فعل قوي لدى هذه الأخيرة وأثرا على القاعدة الشعبية.

فالمعمّرون أصبحوا عرضة للعمليات الثورية فعملوا على تكوين ميلشيات مسلّحة[3] للدّفاع عن أرواحهم وممتلكاتهم.أما الجزائريون بتحميلهم المسؤولية الجماعية، التي ميّزت فيها السلطة الفرنسية بين الشريحتين، جعلتهم يميلون إلى الانضمام غالى صفوف الثورة ويساندونها أكثر من قبل .

كما أن اعتماد السلطة الفرنسية على أفراد القومية [4]، كقوات دفاع عن أرواح و ممتلكات المعمّرين، حرّاس الغابات وغيرهم ممن كانت ترى نجاعة في خدمتهم للسلطة المحلية، للحد من العمل الثوري، إلى جانب الحوارات الجانبية، أمران كانت القيادة الثورية ترفضهما وجعلاها أمام حل واحد لتفادي نتائج مثل هذه الإستراتيجية، بالإعلان عن تهديدها بالقتل لكل المتعاونين مع السلطة الفرنسية بدون استثناء، ومهما كان نوع هذا التعاون[5].

(1) Vaujour Jean, Op cit, p 443.
(2) Vallaud Pierre, Op cit, p107. إلى غاية هذا التاريخ لم تستهدف الأوربيين، نفذت 40 عملية ضد المدنيين الأوربيين بشهر مارس
(3) Compte rendu,Le problème algérien,Opcit,p36
(4) Vaujour Jean, Opcit, p444.
(5) شملت عملية التصفية، حراس الغابات، القياد، وممثلين منتخبين في المجالس المحلية.

انعكست إجراءات السلطة الفرنسية بتطبيق حالة الطوارئ، وإجراءات القيادة الثورية المضادّة، على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، تأثّر به المستوطن والجزائري على حد سواء و أثّر على مناقشات المجلس الجزائري، لأنّ قرارات هذا القانون، أخلّت بالحقوق المدنية للمجتمع الجزائري .

أصبحت الحلول الاقتصادية والاجتماعية،الطّريقة الأنجع،الممكن استعمالها أمام ضغط الأحداث، للحد من العمل الثوري وتدارك أثار الثورة على المجتمع، على رأسها عمليات التقتيل، التي مسّت الأوروبيين في هذه المرحلة من الثورة التحريرية، مشكّلة إحدى اهتمامات وزي ر الداخلية **Bourgès Maunoury** والحاكم العام **Jacques Soustelle** عبّرا عنها في خطابيهما أمام المجلس الجزائري وأثارت نقاشات حادّة بين ممثلي الهيئة الانتخابية الأولى والثانية.

أدهش اتّساع نطاق الثورة الحاكم العام وأقلقه، ليجتمع بممثّلي المجلس الجزائري يوم **25** ماي **1955**[(1)]، ويعبّر أمامهم عن "انزعاجه لعمليات التقتيل التي شنّتها القيادة الثورية وأثنى على المجهودات التي بذلها الأوربيون وأفراد القومية المستهدفين للدفاع عن الأرواح و الممتلكات.

أرجع **Jacques Soustelle** أسباب ذلك إلى يد خارجية، كما أظهر رفضه لأي نوع من الحوار مع "أي كان" لأن فرنسا في بلدها ولا بد لها أن تفرض وجودها بكل الطّرق، بتوحيد الجهود وتجاوز الخلافات مشيرا إلى مساهمة وزير الداخلية **Bourgès Maunoury** ووزير الدفاع الوطني**Jacques Chevalier** بموافقة رئيس الحكومة **Edguar Faure** الذين لم يتأخّروا في الاستجابة له بتزويده بالتعزيزات العسكرية والمادية لحل الأزمة وإثناء "الخصم" عن تحقيق مشروعه"[(2)].

(1) Simon Jacques, Op cit, p205.
(2)Discours de Soustelle J, J.O.A:Débats…,26 mai 1955, Op cit, p725.

أما المنتخبون الأوربيون في المجلس الجزائري، من أصحاب المصالح الاقتصادية[1]،يبدو أنهم أصبحوا واثقين في أنفسهم و مطمئنين للنتائج المحققة على إثر تطبيق حالة الطوارئ. فعلى إثر بلوغهم خبر مجيء وزير الداخلية [2] بعثوا له برسالة مستعجلة عبّروا فيها عن معارضتهم ورفضهم لاستقباله [3] باعتباره أحد ممثّلي الحكومة الفرنسية الرسميين، الذين كان حضورهم و تدخّلهم في شؤون الجزائر غير مرغوب فيه من قِبل المعمرين.

في حين عبّر رئيس هذه الجلسة سايح عبد القادر [4]، على رأس قائمة منتخبي الهيئة الثانية، أمام وزير الدّاخلية و الحضور في المجلس الجزائري عن قلقه إزاء "الشقاق والعداء بين الجزائريين والأوربيين الذين وقفوا جنبا إلى جنب في صفوف الجيش الفرنسي".

أشار سايح عبد القادر إلى أن الثورة "لم تكن بسبب الفقر، لأن من أعلنوها ليسوا فقراءا، وإنما هي بدعم من الخارج، يدّعي تحرير الجزائريين، "بقتل النّاس وخلق الحقد بينهم".

إذا أراد عبد القادر سايح ، الإشارة إلى الأسباب السياسية في تفجير الثورة، بنفيه للسبب الاجتماعي، فإنه في منظور مسؤول الحكومة(Bourgès Maunoury)، لم يكن يتكلّم كرئيس للمجلس، وإنّما كممثّل لشريحة اجتماعية يترجم و يعبِّر عن موقفها وتطلعاتها بالوقوف على المشاكل التي تعاني منها ومحاولة إيجاد حلول لها، بمساعدة المجلس الجزائري، لكونه المدرك الوحيد للوضع في الجزائر [5]، وليس بنفيها ومطالبة "الحكومة باستعادة سلطتها القانونية لإعادة النظام والهدوء والتصدي لمن يريد فصل الجزائر عن فرنسا" [6]، بثورة إن

(1) مثل Amédée Froger, Gratien Faure, Muck

(2) خبر أعلن عنه رئيس الجلسة يوم 25 ماي 55 في غياب، ريموند لاكيير صاحب النفوذ القوي في المجلس الجزائري، الذي لم يشارك في فعاليات هذه الجلسة التي من المفروض أن يدير أشغالها، وناب عنه الممثل Déros paul.

(3) La république algérienne, 14 Juin 1955, n°63, p1.

(4) سايح عبد القادر: ولد في 26 ماي1943 عضو في المفوضيات المالية.

(5) Sayah (Abdelkader), J.O.A: Débats…, 26 mai 1955, p734.

(6) Ibid.

لم يكن سببها الفقر، فهناك اسباب أخرى، أهم من "الأسباب الخارجية" [1] التي يرتكز عليها كل من يريدون أن تبقى الجزائر فرنسية، متجاهلين سلطة المعمّرين المتطرّفة، على الشعب الجزائري.

لذا فإنّ خطاب وزير الدّاخلية جاء متماشيا مع ما جاء في كلمة عبد القادر سايح من جهة، و مع ما عبّر عنه الممثلون الأوروبيون في رسالتهم المستعجلة، الموجّهة له، قبل حضوره إلى الجزائر من جهة أخرى.

استهلّ **Bourgès Maunoury** خطابه، بدعوة المجلس الجزائري "إلى تطبيق القرارات والإجراءات التي اتّخذتها الحكومة الفرنسية على"الرّغم من صعوبة المهمة".ثمّ بالحديث عن موقف، ممثّلي الهيئة الأولى،الذي أبدوه من خلال الرسالة، الموجّهة له قبل حضوره إلى الجزائر، و اعتبر ه "ردّ فعل اندفاعي، لا يؤد إلا لتضخيم الأمور، و دعا إلى التزام الهدوء، الذي به فقط يمكن الوصول إلى طريقة للتصدي لهذه الأحداث، المستجدّة في الجزائر، بمساعدة الحكومة الفرنسية"[2].

ولإقناع ممثّلي المجلس الجزائري، باعتبار أن لهم تأثير على القاعدة الشعبية، و دور هام في حلّ الأزمة المطروحة على الساحة الجزائرية، فإن**Bourgès Maunoury** اعتبرهم، "سندا لا يمكن الإدارة و لا الحكومة، ولا حتى الجيش الاستغناء عنهم للتغلّب على المشاكل" [3]، "فيجب الاعتماد على جميع الممثّلين في جميع المجالس الجزائرية، والفرنسية للحوار بعيدا عن أي محاولة للبحث عن متحاور تريده القيادة الثورية [(4)].

وعن حالة الطوارئ، التي شكّلت قوانينها خطرا على الوضع في الجزائر، ولقيت عدّة احتجاجات على مستوى المجلس الفرنسي من ممثّلي الهيئة الأولى والثانية وحتى ممثلين سابقين على أعلى مستوى مثل **Edouard Dépreux** [(5)]

(1) Ibid.
(2) Discours de Bourgés M, J.O.A: Débats…, 26 mai 1955,p735.
(3) Ibid., p734
(4) Discours de Bourgés Maunoury , J.O.A: Débats…, 26 mai 1955, Op cit, p734.

Dépreux[1] الذي اعتبر هذا القرار تعسّفيا [2] لأنه يشبه حالة الحصار [3]، فانّ**Bourgès Maunoury** دافع عن حالة الطوارئ بطريقة لبقة، مبيّنا أهميتها باعتبارها "إجراء اتّخذه لتوفير الأمن والاستقرار لتطبيق المشروع الاقتصادي !؟ والمحافظة على الروح البشرية، تم بموجبه تكثيف قوّات الدرك، الجيش والشرطة. هذه التعزيزات أدخلت فرنسا في خلافات مع حلفائها في القارة الأسيوية والأوروبية"."وحتى لا تزيد الأمور تعقيدا، كان لا بد من تسليط أشد العقوبات على المسؤولين بصفة مباشرة على هذه الأحداث وعلى كل من وجد السلاح بحوزته".

"أما على الصعيد الخارجي، فعلى الحكومة الفرنسية أن تتّخذ إجراءات صارمة[4] حيال الدُّول التي تُخوّل لنفسها التدخّل في شؤون فرنسا الداخلية [5] بانتقادهم السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر".

عدّد **Bourgès Maunoury** ورشات البناء والمزارع التي استهدفتها الثورة، واعتبرها دليلا على تطوّر الإنجازات المحققة في الجزائر، في المجال الاقتصادي، مفنّدا قول الذين أرجعوا مسؤولية هذه الأحداث، إلى عجز الحكومة الفرنسية في هذا الميدان"[6].

لكن إذا رجع المحققون في ملكية هذه الورشات والمستفيدين منها بالدرجة الأولى، سواء من حيث اليد العاملة أو الاستثمارات سيجدون أن أغلبها الساحق، إن لم نقل جميعها ملكا للمستوطنين ويستنتجون سيطرت القلّة منهم على الاقتصاد في الجزائر، مثل بورجو، بلاشات، روني مايير،**Amédée Froger** ، Gratien

(1) وزير داخلية سابق، سنة 1946.

(2) La république algérienne , Op cit,18 avril 1955, n°58, p3.

(3) Ibid, p735.

(4)Discours de Bourgés Maunoury , J.O.A: Débats…, 26 mai 1955, Op cit, p734.

(5) وهذا ما سيتخذه غي مولي في قراره باختطاف الطائرة التي تقل الوفد الخارجي بمصر في سبتمبر 56 ثم في الهجوم الثلاثي (بريطانيا، فرنسا، إسرائيل) على مصر أكتوبر سنة 56 في إطار ربع ساعة الأخير.

(6) Discours de Bourgés Maunoury, J.O.A, Ibid.

Faure و غيرهم[1] ممن يتفاوتون في درجات غناهم على حساب بقية الشّعب الجزائري، الذي خابت أماله بعد التضحيات التي قدّمها، كرها و طواعية، في جبهات فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية، لم تنساها الحكومة الفرنسية، و"لا يمكنه أن يتحدّث اليوم، في مثل هذه الظروف، عن بناء جزائر قويّة ومزدهرة، إلا بعد استرجاع النظام و الهدوء"[2].على حساب أرواح أبنائه.

حول محاور خطاب وزير الداخلية، والمساواة المرفوضة من قبل المعمرين تواصلت، يوم**2** جوان**1955**، أشغال المجلس الجزائري، في جوّ من الشجار الحاد بين ممثلي الهيئة الثانية فارس عبد الرحمن، مصباح Justrabe و سايح عبد القادر من جهة و**Raymond Laquière** ممثل عن الهيئة الاولى، الذي احتج عن تنازل بوطالب عبد القادر عن منصبه لولد عوديه، واعتبره خرقا للمادّة المتعلقة بهذا الجانب في قانون المجلس الجزائري و حاول فرض رأيه على الرّغم من "عدم وجود أي نصّ قانوني، يتعارض مع هذا التنازل وعلى الرغم من معارضة بعض الممثلين لموقفه[3].

وتأكيدا على رفض ممثلي المجلس من الهيئة الأولى لسياسة الحكومة في الجزائر،الذي عبّروا عنه في الرسالة المستعجلة التي وجّهوها لوزير الخارجية، تقدّم Raymond Laquière وAmédée Froger رئيس فدراليات رؤساء البلديات الثلاثة يوم 10 جوان، باقتراح حول "حق المجلس الجزائري في اتخاذ القرارات الخاصة بالجزائر، التي لم تأخذ الحكومة الفرنسية رأيه فيها بعين الاعتبار.

و ردا على طلب وزير الدّاخلية بالتزام الهدوء، وعدم الاندفاع، طالب الممثل Fourment pierre الانتقام لضحايا منطقة قسنطينة، الذين تعرّضوا للتقتيل المتواصل، المصحوب بعمليات التخريب في الجزائر عامة وقسنطينة خاصّة[4]، محمّلا في ذلك المسؤولية الجماعية [1] التي كانت السلطة العسكرية

(1) إضافة إلى عائلات جزائرية غنية برجوازية مثل بن غانا، عباس، بن حلمية، لكنها لم تكن بنفس مستوى المستوطنين الاقتصادي.
(2) Bourgés Maunoury, J.O.A: Débats…, Ibid, p736.
(3) J.O.A: Débats …, 2 juin 1955, n°29, p739.

نفسها، تهدّد السكّان بها [2] و طلب بتعويض المتضرّرين بتضامن السكان بناءا على ما جاءت به قرارات قانون سنة 1884 والمعدلة سنة 1914[3].

أمّا ساطور رفض، نيابة عن ممثّلي الاتحاد الديمقراطي، التّصويت على الاقتراح الذي تقدّم به Fourment "لأن أساسه التفرقة بين الشريحتين ومنطلقه الانتقام وتصفية حسابات بين الأشخاص"، "لأنه إذا كانت المسؤولية الجماعية، تشكّل مصدرا لتعويض المتضررين، فهل هؤلاء الذين تعرّضوا للترحيل بأمر من السلطات العليا، لهم الحق أيضا في التعويض؟"، "أم أين موقعهم من قرارات هذا القانون؟" رأيٌ وافقه فيه الممثل الشيوعي Justrabo وانتقد هشاشة وشرعية النص الذي تقدم به Raoux[4] في نفس المعنى وأصدقاؤه أمثال Faure Gratien ، الذي سطع نجمة منذ بضعة أسابيع، ويرفض مثله مثل بقية الفلاحين الكبار تطبيق القوانين التي تحمي حقوق الجزائريين [5] في هذه المقاطعات، التي يعتبرها هؤلاء الممثّلون فرنسية، مادامت تخدم مصالحهم الفلاحية، فضخّموا نسبة الخسائر، التي تعرّضوا لها جرّاء أحداث اول نوفمبر 54 سعيا منهم للحصول على تعويضات مادية.

فخطاب وزير الداخلية **Bourgès Maunoury** ، عكس ارتياح الحكومة للنتائج المحققة بتطبيق حالة الطوارئ في الجزائر، و أحدث اطمئنانا لدى كبار الفلاحين المتضرّرين جرّاء أحداث أول نوفمبر **1954**، فطالبوا الحكومة بتقديم المساعدات المالية اللازمة و بتكوين وحدات للدّفاع الذاتي، لم يسمح بها الحاكم العامRoger Léonard[6] رسميا فيما قبل، و"إلا سيكون الوقت متأخرا إن لم يجمعوا محاصيلهم الفلاحية في ظرف **15** يوما، إذا ما لم تستجيب الحكومة لهم ، خاصة عائلة Gratien faure و Munck المكلّف بالقروض الفلاحية.

---

(1) Fourment (pierre), J.O.A, Ibid, p739.
(2) Le Mire Henri, Op cit, p28.
(3) Fourment(pierre), J.O.A,10 juin 1955, p754.
(4) J.O.A: Débats…,Ibid, p 752.
(1) Sator (Kaddour), République algérienne, Op cit ,10 juin 1955, p1.
(6) Compte rendu,le problème algérien,Opcit,p36

دخل Munck في شجار حاد جدا مع الممثل Justrabo وشتمه، عندما كشف هذا الاخير الغطاء على وضع "الفلاحين الجزائريين الذين يستغلّهم الفلاحون البرجوازيون من المعمرين بمرتّب لا يتعدّ (300 فرنك) يتقاضونه يوميا، مع حرمانهم من الاستفادة من التأمينات الاجتماعية. واعتبر ممثلوا الهيئة الأولى قوله بإيعاز من قوى خارجية[1].

يوم **15** جوان **1955**، طرح Raymond Laquière انشغاله المتعلّق بقرار الحكومة بإلغاء المجلس الجزائري و"اعتبره خطا سياسيا، يؤدّي بالجزائر إلى المجازفة. و طلب من رئيس المجلس، عبد القادر سايح، "أن يعرضه على الحكومة الفرنسية التي لم تأخذ رأي المجلس الجزائري فيه بعين الاعتبار [2]، لأنّ "أعضاءه، ينتمون إلى ثلاثة أجيال عاشت على هذه الأرض دفن أولادهم فيها، ولهم الحقّ وحدهم في الحوار باسم الشعب وعبّر عن رفضه لكلّ حوار يجري في الخفاء، مع من "يعتقدون أنهم يبنون جزائر الغد مراعين في ذلك، رغباتهم وطموحاتهم الشخصية"[3].

وافق Amédée Froger، رئيس المجلس السابق Raymond Laquière في انشغاله فذكّر "بأن المتحدثين باسم 10 ملايين جزائري في هذا المجلس، "هم أبناء الجزائر بالميلاد، جاءت بهم الجمهورية الفرنسية على إثر أزمات سياسية عرفتها سنة 1830، 1848، 1871، وغيرها من السنوات"، لذا فهم الممثلون دون غيرهم على أرض الجزائر الفرنسية، لشعب يكفيه من التضحيات وسفك الدماء، بإيعاز من الخارج"[4].

خلال هذه الجلسة (15 جوان 1955) التي ترأسها عبد الرحمن فارس [5] وبدا غير قادر على السيطرة على مجرياتها بطريقة غير عادية، [6]، جعلت

(1) Justabo (René), J.O.A: Débats…,Ibid, p762.
(2) Laquière (Rémond), J.O.A: Débats …,15 juin 1955, n°31, p775.
(3) Laquière (Rémond), J.O.A: Débats …,15 juin 1955, n°31,p779
(4) Froger (Amedée),Ibid, J.O.A: Ibid.
(5) . انتخب رئيسا للمجلس الجزائري يوم 25 ماي 1955.
(6) Justrabo (René), J.O.A,Ibid, p774.

Raymond Laquière و Amédée Froger يظهران بلهجة قويّة إزاء الحكومة الفرنسية والحكومة العامة، وهدّد هذا الأخير البرلمان الفرنسي "بأن المعمرين "بإمكانهم فعل أي شيء لتبقى الجزائر كما كانت، تفخر بأنها فرنسية، و دعى الحاكم العام المؤيد لبرنامج الحكومة الفرنسية للحضور أمام المجلس [1]، لتقديم تفسيراته حول هذا المشروع"، الذي اعتبره "مساومة من السلطات الفرنسية"[2]. لأن البرنامج الذي تقدّم به ريموند لاكيير لن "يكون مقبولا من قبل أعضاء المجلس الجزائري"[(3)] جميعهم.

أعطى الهدوء الذي عمّ الجزائر، بشلّ العمل الثوري نسبيا، ثقة للمستوطنين، جعلتهم يتناولون الأحداث في مناقشاتهم داخل المجلس الجزائري، من موقع قوّة و ثقة في حالة الطوارئ، محاولين فرض أرائهم، مما أدى إلى نشوب شجارات حادّة من جهة بين المعمرين المؤيدين و المعارضين، لبرنامج الحكومة وعلى رأسهم **Mock, Raoux, Baretaud, Amédée Froger,** وغيرهم من المؤيدين للاقتراح الذي تقدّم به **Raymond Laquière** و **Gratien Faure** أحد كبار الفلاحين في منطقة قسنطينة المعارضين لبرنامج الحكومة المقترح الداعي للإدماج والمساواة بين الشريحتين في الجزائر، وبين من رفضوا بعض ما جاء في اقتراح هذين الممثلين المتعلّق بتعويض المتضررين جرّاء أحداث أول نوفمبر **1954**[(4)] مثل **Charles Bauyard** الذي أيّد اقتراح النائب الحاكم العام Urbani[(5)]، للالتفاف حول تطبيق مشروع الحكومة الفرنسية من جهة، وبين الممثلين الجزائريين لدفاعهم و مطالبتهم بضرورة تطبيق القوانين، التي تمنح حقوقا اقتصادية واجتماعية، في ظروف شكّلت المساعدات المالية أحد

(1) ملحق،11.

(2) Froger (Amedée), J.O.A, Ibid, p774.

(3) Urbain (Henri), J.O.A, Ibid, p780.

(4) اقتراح تقدم به Gratien Faure يوم 10 جوان 1955.

(5) Baujard (Charles), J.O.A: Débats …,10 juin, 1955, Opcit, p758.

اهتمامات كبار الفلاحين و رأوا في مساهمة باريس [1] ضرورة ملحّة لجني غلاّتهم الفلاحية.

لم يكن اليوم الذي اجتمع فيه رؤساء البلديات (**21** جوان **1955**) ليعلنوا عن سحب ثقتهم من حكومة **Edguard Faure** والحاكم العام **Soustelle Jacques** [2]، إلاّ تهديدا، وتنبيها لمعارضة أصحاب المصالح من المعمرين داخل المجلس الجزائري للحكومة الفرنسية، لأي نوع من الحوارات الجابية، و انتقدوا استقبال المجلس الفرنسي لممثّلي الشعب الجزائري في إطار التحضيرات الخاصّة بمناقشة الأوضاع في الجزائر عامّة، و قسنطينة و المناطق الساخنة بوجه أخصّ المقرّرة يومي **(5-6)** جويلية، لإيجاد حلول واعتبروا ما يقوم به المجلس الفرنسي، "مضيعة للوقت، وتدخّل منه في اختصاصات المجلس الجزائري الكفيل الوحيد بفتح هذه المناقشات"[3].

عارض فارس عبد الرحمن، رئيس المجلس الجزائري هذه المناقشات وطلب تأجيلها إلى بعد "أن يتخّذ المجلس الفرنسي قراره حول الوضع في الجزائر، خلال مناقشاته المقررة يوم **5-6** جويلية **1955**[4].

رأي أيّده فيه نائب الحاكم العام **Urbani** وذهب فارس عبد الرحمن نفس ما ذهب إليه[5] هذا الأخير في اقتراحه الذي وافق عليه المجلس بالإجماع يوم **10** **10** جوان **1955**[6] بامتناع ممثّلي الاتحاد الديمقراطي و Justrabo عن الحزب الشيوعي الجزائري[7].

(1) تقدم بهذا الاقتراح Fourment Pierre يوم 10 جوان 1955، أنظر نفسه، ص759، 760.

(2) Claude Martin, Opcit, p143.

(3) Goëau Brissonnière(William), J.O.A: Débats …,1er juillet 1955, n°33, p825.

(4) Farès (Abderrahmane), J.O.A: Débats …,1er juillet 1955, n°33, p825.

(5) Urbani (Henri), J.O.A , Ibid .

(6) Compte rendu in extensso des séances, mai -juin, juillet 1955, n°36, p917.

(7)J.O.A,10 juin1955, n°30, Op cit, p760.

النجاح الذي حقّقته السلطة بالحد نسبيا من نشاط الثورة، في الغرب والوسط الجزائري [1]، خلال هذه المرحلة، شجّع أعضاء المجلس الجزائري للدخول في مناقشات حول برنامج الحكومة انتهى إلى اتخاذهم قرار تمديد حالة الطوارئ، يوم **29** جويلية **1955** لمدّة ستة أشهر [(2)]، قرار وافقه عليه المجلس الفرنسي يوم **7** أوت، فرفضت الحكومة الفرنسية، بذلك التراجع عن حالة الطوارئ على الرغم من أنّه زاد في تعقيد الأزمة الوزارية [(3)] لأنه مسّ بالحقوق المدنية للشعب الجزائري ودفع هذا الأخير للإيمان بجدّية الثورة، وغيّر موقفه منها[(4)] وبُثّت فيه روح الأمل في الاستقلال[(5)].

انعكست الإجراءات التي اعتمدت عليها السلطة الفرنسية في تطبيق قرار حالة الطوارئ على مواقف أعضاء المجلس الجزائري بين مؤيد و معارض للبرامج المقترحة لحلّ الأزمة، أدّت إلى صِدامات حادّة بينهم، و عقيمة زادت في تعقيد مسار الأحداث، انتهت بمأساة 20 أوت كرد فعل من السكان، بتوجيه من القيادة الثورية، تحدّيا لحالة الحصار و الرّعب التي أحدثتها قرارات هذا القانون، و تفنيدا لزعم السلطة الاستعمارية بالسيطرة على الوضع و رفضها للحوار.

كان لأحداث **20** أوت نتائج أثّرت على قرارات الحكومة بحل مجلس الحكومة الفرنسي يوم **2** ديسمبر **1955**، **6** أشهر قبل انتهاء عهدته و التحضير لانتخابات سابقة لأوانها، تقرّر إجراؤها يوم **2** جانفي **1956** لإيجاد متحاورين أكفاء كمحاولة لحل الأزمة[6].

II- أثر أحداث 20 أوت على المجلس الجزائري: إلى غاية **20** أوت **1955**، لم يحسم أعضاء المجلس الجزائري موقفهم من مشروع الحكومة

(1) Aussaresses général, services spéciaux en Algérie, 1955-1957, Ed, Perrin, Cher, France, 2001, p45.
(2) Courrière Yves, Opcit, p465.
(3) Hartmut Elsenhans, Opcit, p480.
(4) Germane tillon, Opcit, p43.
(5) Claude Martin, Opcit, p144.
(6)Fares (Abderrahmane), J.O.A, 06 décembre 1955, n°38, p945

الإصلاحي، لاختلاف و تضارب الآراء بين ممثلي الهيئة الأولى من جانب، وبينهم وبين ممثلي الهيئة الثانية وممثلي الحكومة من جانب آخر و زاد قرار تمديد حالة الطوارئ، زمنيا و مكانيا تعقيدا للأوضاع في الجزائر.

يوم **20** أوت استهدفت القيادة الثورية، بعملياتها عدّة مراكز اقتصادية و عسكرية في منطقة قسنطينة [1] وسكيكدة، الميلية، وادي الزناتي، الخروب[2] و امتدت إلى مدن ساحلية دامت ثلاثة أيام شارك فيها الجزائريون المدنيون، تعبيرا عن رفضهم للنظام الاستعماري[3] في الجزائر و التفافهم حول المشروع الثوري.

خلال هذه الأحداث، أعطت القيادة الثورية الأمر بتنفيذ عملياتها ضد المدنيين الأوربيين لأول مرة منذ بداية الثورة [4]، فتجاوز عدد القتلى في اليوم الأول **100**[5] أوربي[6] حضر الحاكم العام مراسيم دفنهم يوم **21** أوت[7]، و**1275** و**1275** من الجزائريين[8] بين أطفال دون سن 15، شيوخ و نساء وجدت جثثهم مكدّسة في المحاجر الرومانية ومناطق أخرى مجاورة لـــ Philippeville(سكيكدة حاليا) [9] إضافة إلى سجن عدد من الثّوار و تعذيبهم لاستنطاقهم، و نفّذت فيهم قوّات المظليين القتل والإعدام بدون محاكمة، عرضت جثثهم على الناس في الساحات العمومية، و دفنوا بطريقة جماعية [10].ردّت عليها القيادة الثورية بعمليات استهدفت الجزائريين المتعاونين مع السلطة الفرنسية و منتخبين محلّيين.

---

(1) منجم الحديد بلاهيه Lahia بالقرب من فليب في Philippeville.(سكيكدة حاليا)،أنظر : Le Mire Henri, Op cit, p33.

(2) المقاومة الجزائرية،24 ديسمبر1956، العدد04، ص6.

(3) Simon Jacques, Op cit, p190.

(4) Zdravko Pierre, Opcit, p106.

(5) 171 أوربي عند العسكري Henri le Mire، سابق، ص34 .

(6) Guautier Yves, Kermarec, Opcit, p28.

(7) Le Mire Henri, Ibid, p34.

(8)Le Mire Henri, Opcit, p34..

(9) Martin Claude, Opcit, p144.

(10) Ausaress Général, Opcit, p69.

بطلب من الحاكم العام **Soustelle Jacques**، استنفرت الحكومة الفرنسية قوات جيشها البرية والجوية [1] المسرّحة والتي لم يبق على تاريخ تسريحها إلا القليل، من بينهم قادة عسكريين برتبة ضباط و ضباط صف للسيطرة على المناطق المستهدفة، خاصّة الاقتصادية منها.

دعا الحاكم العام الأوروبيين إلى وضع أسلحتهم وشنّت السلطات المحلية عمليات تفتيش لمكاتب الحزب الشيوعي الجزائري وحله يوم **12** سبتمبر 1955[2]، أتبعتها بسلسلة اعتقالات لمناضليه [3] باعتبار أن ما يحدث هو بإيعاز وتحريك من الشيوعيين[4].

اعتبرت القيادة الثورية، أحداث أوت انتصارا محقّقا ما دامت الثورة قد انتشرت في أغلب الشرق الجزائري و الحدود التونسية [5]، التي أصبحت تشكّل قواعدا خلفية للثّوار و فتحت جبهة جديدة في عمالة وهران [6]. وتمكّنت من ضمّ شريحة هامّة من المجتمع إلى صفوفها [7]، من القاعدة الشعبية المتأثّرة بأعمال الانتقام التي شَنَّها الأوروبيون ضدّها على إثر هذه الأحداث [8]. على الرّغم من حملة الإعلام المضادّة لأعمال القيادة الثورية [9]. فانتعشت الثورة بعد النّكسة التي التي شهدتها جرّاء حالة الحصار [10] والارتباك، بعد فراغ الساحة الثورية من قادتها الأوائل منذ بداية **1955**[11].

(1) Ibid, p63.
(2) Jurquet Jacques, Opcit, p195.
(3) Ibid, p182.
(4) موقف أبداه معظم ممثلي المجلس الجزائري من الهيئتين، ما عدى الشيوعي Justrabo ومنتخبي الإتحاد الديمقراطي.
(5) Le Mire Henri, Ibid , p34.
(6) Aussaress Généal, Ibid , p63.
(7) Vallaud Pièrre, Opcit, p110.
(8) حول هذه الاحداث ، انظر: Ould Aoudia Jean Phillippe , Un élu dans la guerre d'Algérie, Droiture et forfaiture, Ed, Tirésias, Paris, France, 1999, p 75.
(9) Martin Claude, Opcit, p145.

(11)في 18جانفي استشهد ديدوش بين فيفري–مارس 1955ألقي القبض على رابح بطاط، ومصطفى بن بولعيد، وفرّ بوضياف إلى القاهرة شهر جوان 1955.

أصدرت القيادة الثورية، بيانا مفاده مقاطعة الانتخابات الخاصّة بتجديد مجلس الحكومة الفرنسي المرتقبة يوم **2** جانفي **1956**، لإجبار السّلطة الفرنسية على الاعتراف بحق الشعب الجزائري في استعادة استقلاله وحريته بقيادة مجلس جزائري منتخب[1]. فآخر يوم لتقديم ملفّات الترشّح، لم يضع أي جزائري ملفّ ترشّحه لهذه الانتخابات[2].

تمكّنت القيادة الثورية من تحقيق هدفها السياسي في غلق باب الحوارات الغير رسمية مع السلطة الفرنسية. بإجبار السلطة الفرنسية على إلغاء الانتخابات تفاديا لنتائجها[3]، نظرا لخطورة الوضع القائم و لأسباب أخرى ذكرها المتدخلون المتدخلون في المجلس الجزائري خلال مناقشاتهم لموضوع الانتخابات الخاصة بتجديد المجلس الوطني الفرنسي بالجزائر يوم 8 ديسمبر 1955. [4]

على إثر اغتيال علاوة [5] ابن أخ عباس فرحات، مستشار في بلدية قسنطينة، أصدر الاتحاد الديمقراطي بيانا اتهم فيه مجموعة من المعمّرين، أتبعه بن جلول ومجموعة أخرى من الممثلين بموجة انتقادات لحالة الطوارئ التي أدّت إلى أحداث **20** أوت و إلى مقتل ممثل الاتحاد الديمقراطي في المجلس البلدي[6].

بوفاة عباس علاوة[7] وأمام تراجع القاعدة الانتخابية للاتحاد الديمقراطي،[8] الديمقراطي،[8] أحسّ ممثلو الهيئة الثانية بالعزلة، وعدم جدوى دورهم في المجال المجال السياسي، خاصّة و أن مناصبهم مهدّدة، أمام قرارات القيادة [9] الثورية التي أصبحت ترفض أي نوع من الانتقادات أيا كان نوعها، وطنية أو استعمارية، تعيق سبيل مشروعها الثوري، لتحقيق استقلال وطني مثل ما جاء به بيان أول

(1) Lachref Mostepha, Opcit, p129.
(2) Martin Claude, Ibid, p152.
(3) Benchenout (Hachemi), J.O.A :Débats…, 8 décembre 1955, n°39n, p966.
(4)منها أن هذه الانتخابات فرصة للتزوير، أنظر: نفسه، 969 ولد عودية.
(5) Simon Jacques, Op cit, p190.
(6) Ibid.
(7) علاوة: نائب رئيس بلدية قسنطينة ممثل عن الاتحاد الديمقراطي.
(8) Simon Jacques, Opcit, p190.
(9) قامت جبهة التحرير بتنفيذ عمليات، استهدفت عائلة عباس والحاج سعيد شريف ممثل في المجلس الجزائري الذي أصيب بطلقات رصاص انضم بعد شفائه إلى صفوف الثورة إضافة إلى قاعة أخرى وجدت على جثث أحد الثوار.

نوفمبر، فقرّروا اتخاذ موقف علني، من الأحداث، كان له تأثير قويّ على قرار الحكومة بإلغاء المجلس الجزائري يوم 12 أفريل 1956 و تجديد أعضائه عبر انتخابات حرّة تقرّر إجراؤها بعد ثلاثة اشهر من تاريخ إلغاء المجلس الجزائري.

ثالثا- قرار إلغاء المجلس و أثره على الثورة.

I- موقف مجموعة 61[1] وأثره على إلغاء المجلس الجزائري:

يوم 26 سبتمبر **1955**، وبمبادرة من بن جلول وفرحات عباس اجتمع منتخبو الهيئة الثانية [2] في لقاء ضمّ واحد و ستّون عضوا، أربعة منهم من الاتحاد الدّيمقراطي[(3)] على رأسهم فرحات عباس وأغلبهم من الممثلين الأحرار والإداريين[(4)] للتعبير علنا عن تنديدهم لسياسة القوّة [5] و رفضهم لبرنامج الإدماج المقترح من طرف **Soustelle Jacques** أمام المجلس الجزائري[6]، لأنه لم يعد يتوافق مع طموحات الشعب الجزائري، الذي أصبح يساند ويميل إلى فكرة الوطنية الجزائرية[(7)]، وقرّرت الانسحاب من التمثيل في المجالس المنتخبة بعد قراءة محتوى الوثيقة [8]، التي أمضى عليها جميع الأعضاء المجتمعين، يوم 26 سبتمبر 1955 أمام المجلس الجزائري.

اعتبرت الصحف الفرنسية ما قامت به مجموعة **61** قنبلة فجرتها هذه الأخيرة برفضها سياسة الإدماج[(9)] ودليلا على قوّة[(10)] بدى بها ممثّلو الهيئة الانتخابية الثانية وأصبح للثورة صدى على مستوى عدّة جهات على رأسها هيئة

(1) ملحق، 12.
(2)جاء قرار هذه المجموعة بعد عدة لقاءات فيما بينها واتصالات مع ممثلي الحكومة الفرنسية في باريس
(3) Opperman Thomas, Opcit, p101.
(4) Lacheraf Mostepha, Opcit, p128.
(5) Egretaud Marcel, Op cit, p234.
(6) Ould Aoudia Jean Phillippe , op cit, p 88.
(7) Martin Claude, Opcit, p147.
(8)حول ما جاء في البيان انظر ملحق، 13 .
(9) Ould Aoudia Jean Phillippe , Op cit , p92.
(10) Egretaud Marcel, Op cit, p241.

الأمم المتحدة التي سجّلت المسألة الجزائرية في جدول أعمالها في **30** سبتمبر **1955**.

لكن الحاكم العام، تفاديا لأي صِدام بين الممثلين الأوربيين والجزائريين ألغى جلسة يوم(**26** سبتمبر **1955**)، لأن قرار الممثلين الجزائريين في نظره لم يكن نهائيا[1] وكان تحت ضغط الخوف و التهديد بالموت الذي تعرّضوا له [2] ولم ولم يعقد المجلس جلساته بعد هذا القرار إلا يوم **29** نوفمبر **1955**.

خلال هذه الجلسة، اقترح **Raymond Laquière** ضرورة مناقشة المجلس الجزائري للقانون الخاص بالجزائر لإحداث تغييرات على مواده ماعدا الواحدة والثلاثون(31)، المقرّة للهيئتين الانتخابيتين [3]، معارضا بذلك طرح الحاكم العام حول توحيد الانتخابات الذي أعلن عنه في منتصف شهر جانفي **1955** في إطار برنامجه المقترح حول الإدماج[4].

اغتنم الممثلون الأوروبيون فرصة تدهور الوضع، ليطالبوا بالمزيد من القروض.[5] فلم يضع Faure Gratien هذه الفرصة ليعبّر عن انشغالات الفلاحين ومصير عائلاتهم الاقتصادي، جرّاء الأحداث التي مسّتهم [6]، و لم ينسى، أن يطالب يو م **06** ديسمبر، بالميزانية المخصّصة للحملة الانتخابية في إطار التحضيرات، لإجراء الانتخابات التشريعية الخاصة بالمجلس الفرنسي في الجزائر، ودعى **Serigny** للتّصويت على القروض اللاّزمة لحل مثل هذه المشاكل المطروحة عندما فتح المجلس الجزائري مناقشاته يوم **08** ديسمبر.

أما ممثلو الهيئة الثانية، انقسموا إلى مجموعة منهم من وقّعوا على بيان مجموعة61[7]، مثل بن عبيد يوسف، بن عفان، حبيب بن إسماعيل، لخضاري، إلّول عمار، ولد عودية، بن حليمة أحمد، بن سونه محمد، بن طيب محمد،

(1) Martin Claude, Op cit, p147.
(2) Ould Aoudia Jean Phillippe , Ibid, p93
(3) Laquière (Raymond), J.O.A:...,29 novembre 1955, n°37, p 928.
(4) Lachref Mostepha, Op cit, p142.
(5) Justabo(René), J.O.A,29 novembre 1955, Ibid, p926.
(6) Faure (Gratien), J.O.A,29 novembre 1955, Ibid.
(7) أنظر ملحق، 12.

بوشنافة محمد، بوسلان محمد، بوطالب عبد القادر، شكّال علي، حليمي دحمان[1]. شاركوا في هذه الجلسات بمداخلات تمحورت حول الإصلاحات الخاصة بالميادين الاقتصادية والاجتماعية، وما تعلّق بها من ميزانية وقروض لم تؤخذ اقتراحاتهم ولم تحظى بطرحها على لجان التصويت.

أما مجموعة ممثلي الأحزا ب السياسية، من منطلق أن الجزائر جزائرية، حاولت طرح ما يعاني منه الوضع السياسي، الذي لا تبال به السلطة الفرنسية، وتريد إجراء انتخابات في الجزائر، لحل الأزمة المطروحة، متجاهلة مساهمة التيارات الوطنية في حل المشاكل المتعلّقة بالجزائر.

خلال جلسة 08 ديسمبر، حاول **Justrabo** كشف الغطاء على المجازر المرتكبة ضد الثّوار [2] وأيد رأي مصباح، المعارض لإجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس الفرنسي في الظرف القائم، مقدّما الحجج والبراهين القانونية والتاريخية لإمكانية تأجيل هذه الانتخابات، ردّ بها على **Serigny** ، الذي اعتبر قرار تأجيلها غير قانوني و انتقد تصريح **Chevalier jacques** بعدم إجرائها، إلا بعد رفع حالة الطوارئ[3]، على الأقل على مستوى الهيئة الانتخابية الثانية، لأن مناضليها وممثليها السياسيين لازالوا معتقلين، والمسؤولية الجماعية لازالت جارية في إطار هذا القانون القائم، على الرّغم من أن إلغاءه ضروريا، مادام المجلس الفرنسي الذي أقرّه قد تمّ حله[4].

انتقد فارس عبد الرحمن تصريح عبد القادر سايح، الذي أدلى به للصحافة الفرنسية حول احتمال إجراء [5] "انتخابات أرادت السلطة الفرنسية م ن خلالها، إيجاد متحاورين أكفّاء، في ظروف تمّ فيها "حل الأحزاب السياسية"، "التي من المفروض أن تشارك في مثل هذه الانتخابات التشريعية، كالحركة لانتصار الحريات الديمقراطية والحزب الشيوعي الجزائري"، و"حجزت جريدة الجزائر

(1) أنظر: المحضر الكامل لجلسات نوفمبر، ديسمبر 1955، ص 1120.

(2) Justabo (René), J.O.A :Débats,… , 08 décembre 1955, n°39, p968.

(3) Serigny (Alain), J.O.A :Débats,… , Ibid, p962

(4) Mesbah (Salah), , 08 décembre 1955, n°39,Opcit, p964.

(5) Fares (Abderrahmane), J.O.A, 06 décembre 1955, n°38, p945.

الجمهورية Alger republicain"، لسان حال الاتحاد الديمقراطي، "بطريقة غير قانونية، على الرغم من عدم وجود أي قانون يبيح منع الصحف من صدورها على أرض الجمهورية الفرنسية" [1]، وفي ظروف، "لا زال فيها الكثير من الأوروبيين والجزائريين مسجونين أو معتقلين و رفعت ضدّهم أحكاما قضائية وصلت إلى حدّ الإعدام[2].

لهذه المعطيات أضاف مصباح و Justrabo صوتيهما لصوت فارس عبد الرحمن بتأجيل هذه الانتخابات في الجزائر [(3)]. مثل ما تنصّ عليه المادة الرابعة عشر من قانون[(4)] حالة الطوارئ[5].

اعتبر مصباح قرار الحد من حرية التعبير والتجمعات والحركة، لا يسمح بإجراء انتخابات شفّافة. رأي أيدّه فيه بن شنوف وأعطى في ذلك مثلا عن ظروف الحملة الانتخابية التي قام بها سنة **1951**.

بعد شرح مطوّل لاستحالة إجراء هذه الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني الفرنسي، دعا مصباح إلى ضرورة الاجتماع حول طاولة واحدة للحوار مع جميع التشكيلات السياسّية الإثنية، دون استثناء لحل المشكل الجزائري [(6)]. واعتبر justrabo كل من يؤيد إجراء هذه الانتخابات، إنما "أنانيون يرفضون رؤية الأشياء على حقيقتها و يريدون فرض أرائهم بالقوّة لاستغلال الفرصة" [(7)]، ودعى ودعى مثله مثل مصباح إلى فتح الحوار مع من "يسميهم المستوطنون بالمتطرفين"[8].

كانت دعوة مصباح للحوار، واردة فـي كلامه، الشئ الذي لم يدع إليه ايا من ممثلي الهيئة الأولى، و لسبب ما، أخفى قصده ورغبته الحقيقية في الحوار، مع القيادة الثورية. لأن التيار الوحيد الذي كان يدعو للحوار الرّسمي، وسعى إليه

(1) Ibid, p-p965-970.
(2) Egretaud Marcel, Opcit, p235.
(3) Faure (Gratien), J.O.A, 29 novembre 1955, Opcit, p491.
(4) République Algérienne, Op cit, 16 décembre 1955, p1.
(5) انظر نص المادّة ملحق،10.
(6) Mesbah (Sabah), J.O.A, 8 décembre 1955, Opcit, p965.
(7) Justabo (René), Ibid, p968.
(8) Ibid.

بشتّى الوسائل إلى غاية هذا التاريخ هو التيار الثوري بزعامة جبهة التحرير، الرافضة للحوارات الجانبية، التي يجريها مفوّضون عن الحكومة الفرنسية بحذر تام[1].

انتهت جلسات هذه السنة، يوم **21** ديسمبر، تبّين من خلالها تأثير الثورة على أعضاء المجلس، تجلّى في سوء التفاهم و التناقض الواضحين في مواقف ممثلي الهيئتين، بين انتقادات بعض ممثلي الهيئة الأولى لسياسة الحكومة الفرنسية[2] و اتهامات وجهوها للحكومة العامة، لم يسلم منها، الحاكم العام **"Soustelle Jacques** بتضخيمه للأحداث"[3] دفاعا عن امتيازاتهم في الجزائر. الجزائر. وتأييد ممثلي الهيئة الثانية، للوصول إلى قرارات تستجيب لتطلّعات الشعب الجزائري، يشغلهم في ذلك الوضع، الذي أصبح يعاني منه في إطار حالة الطوارئ وما خلّفته أحداث 20 أوت، ورغبتهم في فك الحصار المفروض ميدانيا للدخول في الحوار [4] لحلّ الأزمة الجزائرية، بعدما أصبحت فكرة الإبقاء على الجزائر فرنسية غير مقبولة منطقيا[5].

أما تراجع بعض أفراد مجموعة 61 عن قرارهم بالاستقالة الجماعية و عودتهم إلى مناصبهم في المجلس الجزائري والمشاركة في المناقشات، يمكن تفسيره برغبتهم في تتبّع مستجدات المجلس، ليعبّروا عن استيائهم على الوضع جرّاء القمع الممارس و رفضهم لفكرة إجراء انتخابات، خاصّة وان ضمير الشعب الجزائري أصبح يدرك عدم جدواها ويطمح الآن إلى استقلال جزائري. [6] تفاديا لرد فعل مضاد من السلطة الفرنسية.

---

(1)Horne Alistair, Opcit, p162 .

(2) التهديد الذي وجهه رئيس فدراليات البلديات Amdée Froger والرسالة المستعجلة التي وجهتها هذه المجموعة عشية زيارة وزير الخارجية بورجس مونوري الجزائر يوم 26 ماي 1955.

(3) J.O.A : Débats…, Ibid, p963.

(4) الممثل مصباح والممثل الشيوعي René Justabo سبق ذكره.وعبر عنها عبد الرحمن فارس في تصريحه لجريدةle monde يوم 25 سبتمبر 1956.

(5) Martin Claude, Opcit, p167.

(6) Compte rendu, le problème algérien, Opcit, p27.

لكن الجدير بالإشارة ، هو أن مجموعة **61** لم تبق فعلا بنفس عددها الذي أمضى على الوثيقة، وأن العديد منهم قد تراجع عن موقفه لسبب أو لآخر، أثار فضول **Baretaud** الذي أراد معرفة عدد المتبقين من هذه المجموعة "هل لازالوا **61**، أم أصبحوا **58**، **59** أو **55**" واعتبر ذلك "مهما"[1] بالنسبة له، لماذا؟.

عدم الانسجام العميق، الواضح بين ممثلي المجلس الجزائري، الاستقالات المتتالية التي بدا ممثلو الشعب المنتخبين في المجالس المحلية في الجزائر يطالبون بها منذ نهاية سنة 1955، بداية بالممثل الأوروبي Sérigny[2] الواثق من حصوله على منصب مماثل في المجلس الفرنسي[3] ثم بداية شهر جانفي 1956[4] بعد ما ما استقال بن سالم[5] عزرور، آيت شعلال، قاضي علي و سايح عبد القادر [6] من من المجلس الجزائري، بن باحمد و بن حبيلس شريف من المجلس الفرنسي ،لاشاني و بن تشيكو من مجلس الاتحاد الفرنسي [7]، و الاستقالات الجماعية لمنتخبي المجالس المحلية، المستشار ابراهيمي علي في بلدية بيراغبالو(بالبويرة حاليا)، سبعة عن الهيئة الثانية و ثلاثة آخرون عن الهيئة الانتخابية الأولى[8] وعن وعن الاتحاد الديمقراطي، في المجالس البلدية والعامة، بعد الاجتماع الذي عقده منتخبو هذا الحزب، متأثرين بمواقف فدرالية رؤساء البلديات، التي كانت تعرقل [9] تعرقل[9] مساعي مجموعة **61** داخل وخارج المجلس الجزائري، أهمّها استقالة فرحات عباس، الدّاعي للاعتدال وانضمامه إلى صفوف الثورة ربيع **1956.**

(1) Baretaud (Henri), J.O.A, Débats…, 08 décembre 1955,Opcit, p964.
(2) Serigny (Alain), J.O.A, Ibid, p962
(3) République algérienne, 16 décembre 1955, Opcit, p1.
(4) Lacheraf Mostepha, Opcit, p128.
(5)ثم تلاه عبد الرحمن فار رئيس المجلس اجزائري في هذه السنة،يوم 18 مارس 1956.
(6) Alleg Henri et autres, la guerre d'Algérie,Ed, temps actuels, Paris, France, 1981, p189.
(7) Echo d'Oran, 5 Janvier1956,p8.
(8) Ibid,Mercredi 11 Janvier1956,p8.
(9) يوم 12جانفي 1956،التقى الحاكم العام جاك سوستال بمجموعة من ممثلي فدراليات رؤساء البلديات نيابة عن مجموعة 82ممثلا كانوا قد وقعوا على بيان مشترك يوم 15 ديسمبر 1955 وعلى رأسهم Raymond Laquiére,Baretaud, Amdée Froger لمناقشة مشروعهم المقدم حول الجزائر.

الذي أدلى بتصريح [1] فجّر به غضب الحاكم العام [2] **SoustelleJacques**، إضافة إلى عمليات الاعتقال التي قامت بها السلطة المحلية في حق بعض المنتخبين المحليين و وضعتهم، تحت الحراسة المشدّدة بسبب أفكارهم الوطنية المعارضة للاستعمار[3] و تعرّض آخرون لمحاولة اغتيال من مجهول.[4]

إضافة إلى تأثير الثورة والاستقالا ت المتتالية، فان تصريح فرحات عباس، كان له وقع قوي على سياسة فرنسا بالجزائر، ابتدءا من هذه السنة و سخّرت جميع جهودها العسكرية لترسيخ فكرة الجزائر فرنسية.[5]

لكن الاحتجاجات المؤيدة للثورة المسلحة التي عرفتها شوارع باريس بداية **1956**[6] والعرائض الموجّهة ضد سياسة القمع [7] الممارس جراء السلطات التامة[8] التي منحتها الحكومة الفرنسية للحاكم العام في الجزائر، كما أن تخلّي بعض التيارات السياسة عن فكرة الإدماج [9] وميلها إلى الحل السلمي للأزمة الجزائرية[10] عقّدت الأمور، وأصبح الوضع أشد خطورة عن ذي قبل [11]. دليلا على فشل سياسة القوة، التي اعتمدتها الحكومة الفرنسية للسيطرة على الأوضاع ووجدت السلطة الفرنسية نفسها أمام مشكلة حقيقية، أصبحت من الاهتمامات الأولى للشارع الفرنسي.

---

(1) في جيجل بان "الجزائر، جزائرية عربية".

(2) Horne Alistair, Opcit, p145.

(3) العلم، 07أفريل1956، العدد2143، ص1.

(4) Echo d'Oran, 21Janvier1956,p8.

(5) Fauve Jacques-Planchais Jean,La fronde des gènéraux,Ed,Arthaud, ,Paris,France , 1961,p17.

(6) عرفت شوارع باريس مظاهرات للعمال الجزائريين، بمختلف فروعهم، أوقفت على إثرها عدة جرائد، أنظر: Simon Jacques, Opcit, p200.

(7) Jurquet Jacques, Opcit, p242.

(8) سلطات وافق عليها المجلس الفرنسي يوم 9 مارس 1956، منحت بموجبها صلاحيات للحاكم العام باتخاذ جمع الإجراءات، لاستتباب الأمن وإعادة النظام، وبتحويل كل من أشتبه في مساهمته في أي عمل ضد الأفراد و ممتلكاتهم أو من وجد بحوزته أسلحة أو متفجرات إلى المحاكم العسكرية مباشرة وترجع هذه المحاكم في تحقيقها حول الشخص المتهم إلى ما قبل 30 أكتوبر 1954م، وقسمت الجزائر إلى ثلاث مناطق محرمة على جيش التحرير ومناطق تهدئة ومناطق تنفيذ العمليات استعملت فيها الطائرات المروحية للتنسيق بين وحدات الجيش البري .

(9) Hartmut Elsenhans, Opcit, p71.

(10) Girardet Raoul, Op cit , p262.

(11) Simon Jacques, Op cit, p71.

وهذا ما جعل الرئيس الجديد غي مولي، يقتنع بحل الأزمة بمنح الجزائر نوع من الاستقلال الذاتي، ليتحدّث رسميا عن الشخصية الجزائرية، رافضا فكرة الوطنية الجزائرية، وتجسيدا لفكرته كان عليه الدّخول في مفاوضات مع ممثلى جبهة التحرير لكن بعد وضع الثوار أسلحتهم وإجراء الانتخابات [1] فقام بإلغاء المجلس الجزائري في 12 أفريل **1956**[(2)]، طبقا لما تمليه المادة **46** من قانون**1947**[3]، ليحل محله مجلس جزائري جديد منتخب، في انتخابات عامة وموحدة[4] ينبثق عنها ممثلين جدد يمكن التفاوض معهم دون قادة جيش التحرير [5] التحرير[5] بعد وقف إطلاق النّار.

II- قرار لاكوست بإلغاء المجلس الجزائري[6] وأثره على الثورة:

الثورة: بداية سنة **1956** عرفت الساحة السّياسية الجزائرية عدم استقرار خلّفتها تهديدات القيادة الثورية [(7)]و قرار الحكومة الفرنسية بحل الأحزاب الوطنية، الحركة لانتصار الحريات الديمقراطية في أول أسبوع من اندلاع الثورة، ثم الحزب الشيوعي يوم **12** سبتمبر **1955**[8] ،أثّرت على موقف بعض الممثلين الجزائريين من أحداث **20** أوت بعد مقتل عباس علاوة.

(1) Simon Jacques, Ibid, p817.

(2) Vatin Jean Claude,Opcit, p247.

(3)**نص المادة 46 من قانون 1947** :اذا خالف المجلس اجراءات المادة السابقة ،او اذا رفض التصويت على الميزانية ،يجوز حله بمرسوم من مجلس الوزراء.وفي هذه الحالة يجدد المجلس بواسطة الانتخاب طبقا للقوانين السارية في مدة اقصاها شهرين من تاريخ حله ....انظر ملحق،1.

(4) بعدما أصبح غي مولي رئيسا للحكومة الفرنسية، أعطى أولوية لحل الأزمة الجزائرية، للإبقاء على ارتباط الجزائر بفرنسا، بإلغاء الهيئة الانتخابية الثانية في الانتخابات الخاصة، بجميع المجالس المحلية، في الجزائر و فرنسا.

(5)مثل ما أوضحه جاك سوستال لرئيس الحكومة ادغار فور خلال الاجتماع المنعقد يوم 7 جانفي 1956.

(6) حول هذا القرار أنظر ملحق، 14.

(7) صبيحة مقتل علاوة صرّح بن جلول بأنه هو أيضا محكوم عليه بالإعدام، أما بن أحمد ممثل هو أيضا في المجلس الفرنسي فقد بلغه أن الشرطة الفرنسية قد وجدت بيانا يحكم عليه بالإعدام، أنظر: Claude Martin, Opcit, p6.

(8)Egretaud Marcel, Opcit, p234.

ووجدت السلطة الفرنسية، نفسها أمام حرب غير مفهومة، دخلت جيوشها في عدّة معارك، مع جيش التحرير، تكبّدت على إثرها خسائرا، أثّرت على معنويات الجيش الفرنسي، دليلا على فشل مصالح الدّعاية الفرنسية[1].

تحت ضغط الأحداث من جهة و ضغط المعمرين [2] من جهة أخرى، عيّن عيّن **Robert Lacoste Guy Mollet** وزيرا مقيما في الجزائر، يوم **06** فيفري **1956**[3]، منحت له جميع الصلاحيات التي كانت موكلة للمجلس الجزائري[(4)]، بعد استقالة معظم أعضاء الهيئة الثانية والتحاقهم بصفوف الثورة.[(5)]

عملت الحكومة الفرنسية على إلغاء المجلس الجزائري، وانتخاب ممثلين جدد للشعب الجزائري، ممكن أن تدخل معهم في مفاوضات رسمية علنية لحل الأزمة الجزائرية، بعد فشلت في حواراتها الجانبية التي رفضها المعمرون في المجلس الجزائري و أعطوا لأنفسهم الحقّ، دون غيرهم للحديث باسم الشعب، الذي يمثّلوه[6].

---

(1) المقاومة الجزائرية، 24ديسمبر1956، العدد04، ص7.

(2) بعد اعتماده رئيسا للجمهورية يوم 31 جانفي تحدث غي مولي عن ضرورة وقف إطلاق النار للإعتراف بالشخصية الجزائرية وأراد توحيد الانتخابات و تعيين Catroux حاكما عاما على الجزائر، لكن المعمرين المتطرفين قاموا بأعمال عنف عبّروا خلالها عن رفضهم لقرار غي مولي، بمظاهرات على إثر مغادرة الحاكم العام سوستال الجزائر، يوم 02 فيفري 1955 واستقبلوا رئيس الجمهورية غي مولي على اثر زيارة قام بها للجزائر، يوم 06فيفري، بمظاهرات ساخطة منادين ببقاء الحاكم سوستال، وحرب بلا هوادة، وتنفيذ الإعدام في المتهمين و نجحت هذه الفئة من المعمرين في إجبار غي مولي لإلغاء قراره و قام بتعيين Lacoste حاكما عاما بالجزائر، منحت له صلاحيات خاصة وتامة في اتخاذ ال قرارات المتعلقة باعتباره وزيرا مقيما بالجزائر،له علاقة مباشرة مع الحكومة الفرنسية في باريس.

.

(3)المقاومة الجزائرية، العدد04 ،24 ديسمبر1956، ص7.

(4) أنظر ملحق 14حل المجلس الجزائري.

(5) منذ 22 أفريل 1956، التحق كل من فرحات عباس، أحمد فرنسيس، عبد الرحمن كيوان، توفيق المدني بالقيادة الثورية في مصر.

(6) Laquière (Rémond), Froger (Amedée), J.O.A: Débats …,15 juin 1955, n°31, p-p775-779.

لتوفير أجواء أمنية هادئة لإجراء هذه الانتخابات الخاصة، ، المرتقبة بعد ثلاثة أشهر[1]، لتجديد أعضاء المجلس الجزائري، كرّست السلطة الفرنسية جميع جهودها لتكثيف قوّاتها العسكرية [2]، عزّزها **Robert Lacoste**، بطائرات حربية وهيلوكبتر شاركت في أصغر المشادّات [3] لوضع حدّ للثورة [4] و ضاعفت الحكومة الفرنسية قوّاتها بتعبئة الجيش الاحتياطي، كما لجأت إلى الاضطهاد و التقتيل الجماعي، راح ضحيتها العديد من الأطفال، الشيوخ والنساء أثارت سخط الرأي العام الفرنسي [5] عبّرت عنه عدّة جرائد فرنسية [6]، قامت السلطة بمنع بيعها بيعها في فرنسا [7] ودخولها إلى الجزائر تفاديا للتأثير على معنويات الجنود الفرنسيين[8].

تواصلت عمليات الحجز، القمع، الاستنطاق، التعذيب مارستها وحدات المظليين و نفّذت أحكاما بالإعدام، في العديد من أفراد الثورة التحريرية [9]، و قامت بترحيل جماعي للشعب، دمّرت على إثره قرى بأكملها [10] تحت غطاء شرعي، أصدرتها المحاكم العسكرية[11]، بعيدا عن أي مراقبة[12].

---

(1) Revue politique et parlementaire, cinquante neuvième année- juin 1957, n°669. Ed, Sam maison, Paris,France, 1957, p281.

(2) في 12 أفريل، وقّع وزير الدفاع والقوات المسلحة، بورجس مونوري، على ثلاثة قرارات حكومية تدعو إلى إبقاء القوات العسكرية بالجزائر.

(3) مثل عملية "الأمل الكبرى"التي شملت المنطقة الواقعة بين سطيف والمسيلة ثم البرج والبيبان ومناطق أخرى من الجزائر.

(4) المقاومة الجزائرية،24 ديسمبر 1956، رقم04، ص7.

(5)حول ما جاء من تعاليق هذه الصحف و غيرها حول سياسة الحكومة الفرنسية و الحلول الممكنة للقضية الجزائرية انظر جريدة العلم المغربية، الأعداد:2118، 18مارس 1956،-2116،21 مارس،- 2124،22 مارس،2133،7 أفريل،2136 10 أفريل،2137 11 فريل،1956.

(6) Parisien libéré, Libération, Sud ouest, Populaire, Combat, la Croix, Fraternitée fracaise

(7) العلم، العدد2116، 21 مارس1956، ص4.

(8) المقاومة الجزائرية، 24 ديسمبر 1956، العدد04، ص6 .

(9) يوم 19 جوان نفذت السلطة الفرنسية حكم الإعدام في أحمد زبانة وفراج بالجزائر العاصمة.

(10) Jurquet Jacques, Opcit, p295.

(11) محاكم نادى بانشائها جون ماري لوبان Jean Marie le Pen تصدر أحكاما فورية تنفذ مباشرة.

(12) Egretaud Marcel, Opcit, p241.

أرفقت هذه الإجراءات بحملة دعائية بأن الثورة قد انتهت، لإجبار القيادة الثورية على وضع السّلاح والدّخول في مفاوضات بعد فشل الحوارات الجانبية. لكن الثوار لم يكن بإمكانهم وقف إطلاق النّار قبل أن تعترف السلطة الفرنسية رسميا بأن ما يحدث في الجزائر هو عمل وطني[1].

ردّت القيادة الثورية على عمليات القمع، بعمليات تفجير وسط العاصمة، ونفّذت عمليات ضد ضبّاط لهم وزنهم، اهتزّت لها الأوساط العسكرية الفرنسية وتأثرت لها تأثيرا كبيرا [2]، وتعرّضت الجيوش الفرنسية لهزائم راح ضحيّتها شباب من الجيش الفرنسي.

أحدثت الخسائر البشرية في صفوف الجيش الفرنسي استياءا عبّر عنه الرأي العام الفرنسي [3]، بمظاهرات احتجاجية ضد التجنيد [4] ولأجل السلم في الجزائر[5].

يوم 13 أفريل ، بعد عودته من باريس إلى الجزائر العاصمة، صرّح **Robert Lacoste** ، عن رغبته في تطبيق مشروع خاص بالجزائر وافقت عليه حكومة[6] **Guy Mollet**، ردّت عليه القيادة الثورية بعمليات متفرّقة ضد مزارع المعمرين والعسكريين والمتعاونين مع السلطة[7].

أدّت القوّة التي اعتمدت عليها السلطة الفرنسية لتحقيق مشروعها للدخول في حوار مع ممثلين جدد، متجاهلة جبهة التحرير كممثل وحيد للشعب الجزائري، والقوة المضادة التي ردّت بها القيادة الثورية إلى إجهاض مشروع الحوار المقترح من طرف الحكومة الفرنسية المشروط بوقف إطلاق النار المرفوض أساسا من قبل جبهة التحرير.

---

(1) Julien Charles André, une pensée anticoloniale…, Opcit, p173.

(2)العلم،13 افريل1956، الغدد2139، ص4.

(3) بلغ عدد الموقف بين شهر جانفي-جوان 1956، 288 و537 جريح و 22 مفقود. Vallaud Pierre, Opcit, p134.

(4) Jurquet Jaques, Ibid, p289.

(5) Egretaud Marcel, Ibid, p235.

(6) العلم، نفسه.

(7)نفسه، 15 افريل، العدد2141، ص1.

و تمكّنت جبهة التحرير من إفراغ الساحة الجزائرية من المثقفين خاصّة ومن أهم فئة بينهم تمثّل المجتمع ويمكنها التعاون والدخول مع السلطة الفرنسية في حوار [1] واستطاعت استقطاب القاعدة الشعبية عامّة و كسب الرأي العام الفرنسي، العربي و الافرواسيوي بطرح القضية الجزائرية على مجلس الأمن[2].

ولتأكيد شرعيتها الوطنية للرأي العام الجزائري، الفرنسي والعالمي، وحقّها في حوار رسم ي، خاصّة و أن الجزائر العاصمة[3] و الكثير من المناطق، قد أصحبت تحت سيطرتها و مناضليها يحتلّون أماكن الموظفين الأوروبيين [4].

اجتمعت القيادات الثورية يوم 20 أوت 1956 لعقد مؤتمر الصومام.

بعقدها مؤتمر الصومام، أرادت جبهة التحرير إعادة النظر في تنظيم صفوفها، بتأسيس هيئة رسمية عليا يمكنها الدّخول في حوارات مع السلطة الفرنسية. فكان مؤتمر الصومام من بين الآثار التي خلّفها قرار إلغاء المجلس الجزائري[5] الذي تلقّاه الممثلون المعمرون بانزعاج كبير [6] باعتباره خطا سياسيا، سياسيا، يؤدّي بالجزائر إلى المجازفة [7]." لأنه تقرّر توحيد الانتخابات [8] الخاصّة بالمجلس الجزائري وهذا يعني تقلّص نسبة التمثيل الاوروبي في المجلس الجزائري المنبثق بعد الإنتخابات.

خرج مؤتمر الصومام بقرارات تنظيمية للثورة، لتنفيذ المشروع الوطني، بتحطيم البني القاعدية للاقتصاد، الإدارة والجيش الفرنسي بالجزائر، وتعويضها بهياكل تشرف عليها هيئات إدارية جزائرية. كما وضع شروطا للسّلم مع فرنسا،

---

(1) Hrtmut Elsenhans, Opcit, p760.

(2) العلم، نفسه.

(3) Simon Jacques, Op cit, p203.

(4) Vallaud Pierre, Opcit, p135.

(5) Martin Claude, Opcit, p166.

(6) يوم 12 أفريل 1956، بعث الممثل أميدي فروجي رئيس فدراليات رؤساء البلديا ت في الجزائر برسالة مستعجلة إلى رئيس الجمهوريةRené Coty وريس الحكومة Guy Mollet والحاكم العام Robert Lacoste يبر فيها عن المفاجأة التي أحدثها قرار الحكومة بإلغاء المجلس الجزائر لدى فدراليات رؤساء البلديات وطلب منه مراجعة هذا القرار الذي يحرم الجزائر من حقها في التمثيل، أنظر: Le journal d'Alger ,12 Avri11956,P3

(7) Raymond Laquière J.O.A: Débats …,15 juin 1955, n°31, Opcit, p775.

(8) اقتراح تقدم به الممثل بن شنوف إضافة إلى اقتراح عبد السلام بن طيب ،أنظر الأرشيف الوطني الجزائر العاصمة fichier proposition de Ben Chennouf et de Mostefai El-hadj,علبة I.B.A/E.L.A84

أولها الاعتراف بجبهة التحرير كممثل شرعي و وحيد للشعب الجزائري وبوحدة الأراضي الجزائرية.

عند انعقاد هذا المؤتمر، كانت جل التشكيلات السياسية، قد انضمت إلى صفوف الثورة، منهم من كانوا، في السابق، ممثلين في مجالس منتخبة وأصبحت تشكّل الإطارات الأولى المثقفة في أول نواة لبرلمان جزائري بهيئتيه، المجلس الوطني للثورة[1](C.N.R.A.) كهيكل تشريعي و لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E.) كأول هيئة تنفيذية تشرف على تنظيم الجيش والإدارة.

حُدِّدت خلاله الأرضية السياسية[2] لحكومة الجمهورية الجزائرية وأجهضت وأجهضت جبهة التحرير برنامج الحكومة الفرنسية في إيجاد منافس لجبهة التحرير على المستوى المحلي[(3)].

وأصبح المجتمع الجزائري، بعد هذا التاريخ، داخل مؤسسة قويّة في المجال الاقتصادي والاجتماعي[(4)]، أعطت ثقة للقاعدة في القيادة الثورية وعزلت بذلك السلطة الفرنسية التي أصبحت إجراءاتها عشوائية، بدأتها باختطاف الطائرة التي كانت تقل الوفد الخارجي، واعتقالهم و سجنهم ومشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي(فرنسا، بريطانيا و إسرائيل) على مصر، اعتقادا منها أنها تتّخذ إجراءات صارمة[5] حيال الدُّول التي تُخوّل لنفسها التدخّل في شؤون فرنسا الداخلية بانتقادهم بانتقادهم السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر [6]. وهذا كله ترتّب على ضغط الثورة بندائها لمقاطعة الانتخابات لتجديد المجلس الجزائري ، وفرضت تطبيق تنظيمها الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي الذي سطّرت له [(7)]، أي أنها أصبحت تتبنّى تنظيم تأسيسي، لدولة يتعارض مع التنظيم الاستعماري في جميع المجالات،

(1) تتكون من 34 عضوا منهم 17 دائمين و 17 غير دائمين.
(2) Favrod Charles Henri, Le F.L.N…., Opcit, p148.
(3) Hartmunt Elsenhans, Opcit, p762.
(4) Vatin Claude, Op cit, p270.
(5) إجراءات اتخذها غي مولي، في إطار ربع ساعة الأخير للقضاء على الثورة في اقصر وقت ممكن، على الدّاخلي والخارجي .
(6) Discours de Bourgés Maunoury, J.O.A: Débats…, 26 mai 1955, Opcit, p735.
(7) Pervillé Guy, Opcit , p175.

لأن استسلام القيادة الثورية للانتخابات المقرّرة من قبل السلطة كان يعني خطوة قاضية على مشروعها.

فالمؤسسات التي اعتمدتها جبهة التحرير، كانت تهدف إلى العمل في الدّاخل ضدّ فرنسا، في المجال الإداري بجميع مجالاته، وعلى المستوى الدبلوماسي للحصول على المساندة والدعم، مثل ما أقرّه بيان أول نوفمبر، ولم تكن لتحققه لو بقي المجلس الجزائري قائما، تعتمد فرنسا على وجوده لتؤكد أن المشكل الجزائري مسألة داخلية، و تترسّخ فكرة الجزائر قطعة من فرنسا وتتمكن السلطة الفرنسية من إقصاء البعد الوطني للقضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة، ولكن بإلغاء المجلس الجزائري و تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ أصبحت "فكرة الجمهورية الجزائرية المستقلة موجودة وممكن أن تجد مساندة من عدّة دول دائمة على مستوى الهيئة العالمية [1].

(1) le Mire Henri, Opcit, p92.

الفـــهـــرس

صفحة

المقدمة.....ا

توطئة.....1

الفصل التمهيدي: المجلس الجزائري بين مشروع فرنسا الاستيطاني والوطنية الجزائرية

أولا– مراحل اعتماد المجلس الجزائري (1848–1948) 4

ثانيا– الظروف والعوامل المؤثرة لاعتماد المجلس الجزائري.....8

I- العوامل:.....8

1- مطالب الحركة الوطنية الجزائرية.....8

2- مشروع فرنسا لتحديد طبيعة علاقتها بالجزائر.....12

II- الظروف.....15

1- أثر أحداث 8 ماي 45 على ظروف اعتماد المجلس الجزائري.....15

2- مناقشات مجلس الجمهورية الرابعة للبرامج المقترحة للقانون الخاص بالجزائر.....18

3- مناقشات مجلس الجمهورية الرابعة الثاني لبرنامج الحكومة الخاص بالجزائر.....20

ثالثا– مسار انتخابات المجلس الجزائري 1948–1954 23

I- مظاهر تزوير انتخابات أفريل1948.....26

انتخابات1951.....36

انتخابات 1954.....41

الفصل الأول: الثورة التحريرية، و بداية طرح أحداثها على المجلس الجزائري على عهد الحاكم العام روجي ليونار بداية نوفمبر1954.

اولا– الوضع العام لاندلاع الثورة:.....44

I - في الميدان الاقتصادي: 44

II - الميدان الاجتماعي.....45

1-التعليم.....45

2-العمل.....46

3-السكن 47

4- الغذاء.....48

5- الصحة.....48

III - الوضع السياسي.....49

ثانيا– تداعيات الثورة الجزائرية.....53

-في اليوم التالي. 2 نوفمبر 1954 56

-يوم 3نوفمبر.....56

-يوم 4 نوفمبر 56

- يوم5 نوفمبر1954 57

-يوم 12 نوفمبر. 59

ثالثا– بداية طرح أحداث الثورة في مناقشات المجلس الجزائري....59

الفصل الثاني: جلسات المجلس الجزائري لمناقشة أحداث الثورة.

أولا– جلسة 24 نوفمبر 1954:.....65

I- موقف رئيس المجلس من مداخلات ممثلي المجلس الجزائري 66

II- موقف الممثلين المعمرين من أحداث أول نوفمبر..... 70

ثانيا– جلسة 25 نوفمبر 1954..... 82

I- تقييم ممثّلي الهيئة الأولى للعمليات الأولى للثورة..... 82

II- مداخلة de Calan و أثرها على أشغال المجلس..... 87

III- دور ممثلي الهيئة الثانية في تهدئة أشغال جلسة 25 نوفمبر..... 94

ثالثا– جلسة 26 نوفمبر 1954..... 100

I- استنتاجات ممثلي الهيئة الأولى، حول أحداث أول نوفمبر.....100

II- موقف ممثلي المجلس الجزائري من الوطنية الجزائرية.....102

1- موقف الاتحاد الديمقراطي من أحداث الثورة..... 102

2- تقييم Lambert لطرح الاتحاد الديمقراطي..... 105

3- موقف المنتخبين الأحرار من اقتراح ممثلي الاتحاد الديمقراطي.....106

III- الحلول المقترحة لتجاوز الأزمة في إطار الوطنية الفرنسية.....110

1- ممثلي الهيئة الأولى..... 110

2- ممثلي الهيئة الثانية الأحرار.....112

3- ممثّلي الاتحاد الديمقراطي..... 116

IV- اثر موقف رئيس المجلس من مداخلة فرحات عباس:.....117

1-على ممثلي الهيئة الأولى..... 117

2- ممثلي الهيئة الثانية.....

.....119

V-ردود فعل أعضاء المجلس من تقرير المدير العام للأمن.....120

1 ــ رد فعل نائب الحاكم العام من تصريح مدير الأمن.....122

2 ــ رد فعل رئيس المجلس وأثره على المناقشات..... 126

الفصل الثالث: الأثر المتبادل بين الثورة والمجلس الجزائري....131

أولا– تأثير أحداث الثورة على المجلس الجزائري..... ..131

I- موقف ممثلي المجلس الجزائري من إجراءات مدير الأمن

العام.....

131

II- موقف ممثلي المجلس الجزائري من مشروع الحكومة الإصلاحي وأثره

على الثورة..... ...146

ثانيا–تأثير قرارات المجلس على الثورة.....147

I - أثر حالة الطوارئ على مناقشات المجلس الجزائري.....147

II - أثر أحداث 20 أوت على المجلس الجزائري.....159

ثالثا– قرار إلغاء المجلس و أثره على الثورة.....162

I- موقف مجموعة 61 وأثره على إلغاء المجلس الجزائري...162

II- قرار لاكوست بإلغاء المجلس الجزائري وأثره على الثورة ..169

الخاتمة.....

176

كرونولوجيا المجلس الجزائري.....180

الملاحق.....

181

قائمة المصادر و المراجع.....241

قائمة المختصرات.....251

الفهرس.....

252

قـائـمـة الـمــخـتـصــرات

U.D.M.A.
C. F.L.N.
A.M.L.
M.R.R.
O.S.
R.P.F.
M.T.L.D.
P.C.A.
U.D.R.S.
ASS.
Alg.
O.P.U.
E.L.N.
J.O.A.
U.P.A.
C.N.R.S.
A.N.E.P.
U.R.A.S.
M.P.R.
I.H.T.P.
S.F.I.O.
I.B.A.
E.L.A.
P.R.L.
C.R.U.A.
C.N.R.A.

قـــائـــمـــة المـــصـــادر و المـــراجـــع

أولا ــ المـــصـــادر:

I – باللغة العربية

1 ــ الجرائد

ــ المقاومة الجزائرية،لسان حال جبهة التحرير، سنة 1956 .

ــ العلم يومية مغربية ،سنة 1956 .

II– باللغة الفرنسية

1 ــ الكتب:

1- Aron Robert et autres, Les origines de la guerre d'Algérie, Ed, Librairie Arthène Fayard,Paris, France, 1962.

2- Boyer P,L'évolution de l'Algérie, médiane (ancien département d'Alger) 1830 à 1956, Ed, André Maisonneuve, Paris, France, 1960.

3- Chevalier Jacques, Nous algériens, Ed, Calm- 241 -ann Levy, Paris, France, 1958.

4- Cuttoli Maurice-Soustelle Jacques, exposé de la situation générale de l'Algérie en 1954, Ed, imprimerie officiel du gouvernement général de l'Algérie, Alger, 1955.

5- Duchemin Jacques Claude, Histoire du F.L. N., Ed, table ronde, Paris, France, 1963.

6- Egretaud Marcel, Réalité de la nation algérienne, Ed , Sociales,Paris,France,1961.

7- Favrod Charles Henri, La révolution algérienne, Ed, Plon, Paris, France,1959 .

8- Favrod Charles Henri, Le F.L.N et l'Algérie, Ed, Plon,Paris France,1962.

9- Ivo Rens, l'assembleé algérienne, Ed, A Pedone, Paris, France,1957.

10- Lamunière Marc, Histoire de l'Algérie illustrée de 1830 à nos jours, Ed, Gontier, Paris, France, 1962.

11- Juin Alphonse, Amar Naroun, Histoire parallèle de la France en Algérie 1830-1962, Ed, Perrin, Paris, France 1963.

12- Lannay Michel, Paysans algérien, la terre, la vigne et les hommes, Ed, le Seuil, Paris, France, 1963.

13- Naegelen Marcel Edmond, Mission en Algérie, Ed, Flammarion, Paris, France, 1962 .

14- Opperman Thomas, le problème algérien donnée historique politiques, juridiques, Ed, Maspéro, Paris, France, 1961.

15- Servan Schreiber Jean Jacques, Lieutenant en Algérie. Ed, Juillard, Paris, France, 1957.

2 ــ الأرشيف:

- **مركز الأرشيف الوطني بالجزائر العاصمة.**

I.B.A / E.L.A : Procès verbaux des élections de l'assemblée algérienne 4/4/48 E.L.A /01, E.L.A / 03, E.L.A /04, E.L.A /06, E.L.A /017, E.L.A /091, E.L.A /84.,E.L.A / 145,E.L.S /011.

- **مصلحة الأرشيف لولاية وهران.**

A.P, 104: Comptes rendus de délibération de l'assemblée financière de l'Algérie session ordinaire de décembre 1947 – janvier 1948, Ed, imprimerie officiel, Alger, 1948, 3 eme seance du vendredi 1947, tome II .

3 ــ الــدوريــات

" FlorinRaymond," La solution fédérale et démocratique du problème algérien" Revue politique et parlementaire, Ed, Chèr, France, n°672 Novembre 1957, p-p 134-144.

4 – يوم دراسي:

Le problème Algérien,Compte rendu de la journée d'étude et d'information qui s'est déroulée à paris,le dimanche 20 Mai, 1955,Ed S.E.P.T. ,Paris,France,1955

5 ـ الجرائد:

1- Echo-d'Oran

2- Journal d'Alger (Le),Avril 1956.

3- Journal Officiel de l'Algérie : Débats de l'assemblée algérienne, Ed: Imprimerie officielle du gouvernement général,Alger,Algérie,1954,1955.

4- Journal Officiel de la république Française.

5- Oran Républicain

6- République Algérienne (La),1954,1955.

ثانيا ــ الــمــراجع:

1 -الكتب:

2- Ageron Charles Robert, L'Algérie algérienne de Napoléon III à de Gaulle, Ed Sindbad, Paris, France,1980.

3- Ageron Charles Robert, La décolonisation française. Ed Armond Collin, Paris, France, 1991.

4- Aussaress Général, Services spéciaux Algérie, 1955-1957, Éd, Perrin, Cher 2001.

5- Bachagha Boualem, Les Harkis au service de la France, Ed, France empire, Paris, France, 1963.

6- Benjamin Stora, Les sources du nationalisme algérien, parcours idéologiques, Ed, l'Harmattan, Paris, France, 1988.

7- Carnattan Michel, Les camps de regroupement de la guerre d'Algérie, Ed, l'Harmattan, Paris, France, 1998.

8- Collot Claude et Jean Robert Henry, le mouvement national algérien textes 1912-1954, Ed, Office des publications universitaire, Alger, Algérie, 1981.

9- Collot Claude, les institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830-1962, Co Ed, Centre nationale de la recherche scientifique, Paris, France.

10- Courriére Yves, les fils de la toussaint, Ed, Marabout, Paris, France, 1968.

11- Djeghloul Abdelkader, d'Eldjazair à El Djazair, en passant par l'Algérie, pour un regard national.Essais algériens d'histoire sociale et culturelle, Ed, Dar El Gharb, Oran, Algérie 2004.

12- Duby Georges, Histoire de la France, Ed, la Roux , Paris, France,1970.

13- Dupreux Georges, La France de 1945 à 1965, Ed , Armand Colin, Paris, France, 1969.

14- Gallissot René, Algérie colonisée, Algérie algérienne 1870-1962, la république française et les indigènes, Ed, Barzakh, Alger, Algérie, 2007.

15- Gautier Yves, Kermarec Joël, Naissance et croissance de la république algérienne démocratique et populaire, Ed, Marketing, sans pays d'édition 1978.

16- Giraredet Raoul, L'idée coloniale en France 1871-1962, Ed, Table ronde, Paris, France, 1972.

17- Guy Pervillé, De l'empire français à la décolonisation, Ed, Hachette, Paris, France, 1996.

18- Hannache Ahmed, La langue marche de l'Algérie combattante 1830-1962, Ed, Dahleb, Alger, Algérie, 1990.

19- Hartmut Elsenhans, La guerre d'Algérie 1954-1962, La transition d'une France à une autre. Le passage de la 4ème à la 5ème république, Traduit de l'anglais par Yves Du Guerny en collaboration avec Philipe Bourdrel, Ed, Publisud, Paris, France, 2000.

20- Henni Ahmed, La colonisation agraire et le sous développement en Algérie, Ed, Société National d'Edition du Livre, Alger, Algérie, 1982.

21- HorneAlistair, Histoire de la guerre d'Algérie, Traduit de l'anglais par Yves du Guerny en collaboration avec Philippe Bourdrel, Ed, Abin Michel, Paris ,France,1991.

22- Jeanson Colette et Francis, L'Algérie hors la loi, Ed, Sindbad, Paris France,1993

23- Jordi Jean Jacques et autres, Collection « mémoires », Alger 1940-1962, une ville en guerres, Ed, Autrement 2001.

24- Julien Charles André, l'Afrique du nord en marché, Ed, Juilliard, Paris, France 1972.

25- Julien Charles André, Une pensée anticoloniale, les positions 1914-1979, Ed, Sindbad, Paris, France, 1979.

26- Jurquet Jacques, Années de peur, Algérie 1954-1956, Ed, l'Harmattan, Paris, France, 1997.

27- Kaddache Mahfoud, Sari Djillali, l'Algérie dans l'histoire, la résistance politique (1900-1954), Ed, Office de publication universitaire/ entreprise nationale du livre, Alger, Algérie, 1989.

28- Lachref Mostefa, L'Algérie nation et société, Ed, Maspéro, Paris France, 1976.

29- Lavie Louis, Le drame algérien ou la dernière chance de la France, Ed, Bacconnier, Paris, France , Sans date.

30- Le Mire Henri, Histoire militaire de la guerre d'Algérie, Ed, Albin Michel, Cher, France 1995.

31- Lefeuvre Daniel, la guerre d'Algérie, la France et sa colonie 1930-1962, Ed, Flammarion, Paris, France, 2005.

32- Mahsass Ahmed, le mouvement révolutionnaire en Algérie, de la 1er guerre mondiale à 1954, Ed, l'Harmattan, Paris, France , 1979.

33- Martin Claude, Histoire de l'Algérie française, Ed, Robert Laffond, Paris, France, 1969.

34- Ougouag Abdelkader, les grands procés ,Organisation spéciale Oran 6 mars 1951 procès politiques, Alger 20 Octobre 1959, Ed, Dahlab Alger,Algérie, 1989.

35- Ould aoudia Jean Phillippe , Un élu dans la guerre d'Algérie, Droiture et forfaiture, Ed, Tirésias, Paris, France, 1999.

36- Paillat Claude,Vingt ans qui déchirèrent la France, le Ed, Laffont, Paris, France, 1969.

37- Pérennes Jean Jacques, Structures agraires et décolonisation, les oasis de l'oued R'hir (Algérie), Ed, l'Harmattan, Paris, France 1979.

38- Pervillé Guy, de l'empire à la colonisation, Ed, Hachette, Paris, France, 1999.

39- Service des archives de la wilaya d'Oran, Aux origines d'un faux , le statut de 1947 et grande peur des colons Archives nationales, sans 1977 n°6.

40- Simon Jacques, Messali Hadj 1898-1974, la passion de l'Algérie libre, Ed, Tirésias Paris France, 1998.

41- Sivan Manuel, communisme et nationalisme en Algérie 1920-1962, Ed, presses de la fondation national des sciences politiques, Paris, France 1976.

42- Thobie Jacques et autres, Histoire de la France coloniale 1914-1999, Ed, Armond Colin, Paris, France, 1999.

43- Tillon Germane, les ennemis complémentaire, la guerre d'Algérie, Ed, Tirésias, Paris, France 2005.

44- VAallaud Pierre, la guerre d'Algérie 1830-1658, 1ère coloniale, Ed, Acropole, Paris, France, 2005.

45- Vatin Jean Claude, l'Algérie politique, Histoire et société, Ed, presses de la fondation nationale des sciences politiques, Paris, France, 1983.

46- Vaujour Jean, de la révolte à la révolution, aux premiers jours de la guerre d'Algérie, Ed, Albin Michel, Paris, France, 1985.

47-Vidal Naquet Pierre et autres, Les crimes del' armée fran-caise, Ed, Maspéro, Paris, France, 1977.

48- Zdravko Pécar, Algérie, Ed, E.N.L., Algérie,1987.

2 - ملتقى

Les chemins de la décolonisation de l'empire colonial Français, Colloque organisé par l'Institut d'Histoire du Temps Présent. les 4 et 5 octobre1984 sous la direction de Charles-Robert Ageron.

3- قواميس

1- Dictionnaire biographique du mouvement ouvrier Maghreb,Algérie. Algérie ,Engagements sociaux et question nationale,de la coloniasation à l'indépendance 1830-1962,Sous la direction de René Gallissot, Ed Barzakh, Alger ,Algérie, 2007.

2- Le petit Larousse Illustré,Ed, larousse, Paris, France,2005.

الفـــهـــرس

صفحة

المقدمة.....ا

توطئة.....1

الفصل التمهيدي: المجلس الجزائري بين مشروع فرنسا الاستيطاني والوطنية الجزائرية

أولا– مراحل اعتماد المجلس الجزائري (1848–1948) 4

ثانيا– الظروف والعوامل المؤثرة لاعتماد المجلس الجزائري.....8

I- العوامل:.....8

1- مطالب الحركة الوطنية الجزائرية.....8

2- مشروع فرنسا لتحديد طبيعة علاقتها بالجزائر.....12

II- الظروف.....15

1- أثر أحداث 8 ماي 45 على ظروف اعتماد المجلس الجزائري.....15

2- مناقشات مجلس الجمهورية الرابعة للبرامج المقترحة للقانون الخاص بالجزائر.....18

3- مناقشات مجلس الجمهورية الرابعة الثاني لبرنامج الحكومة الخاص بالجزائر.....20

ثالثا– مسار انتخابات المجلس الجزائري 1948–1954 23

I- مظاهر تزوير انتخابات أفريل1948.....26

انتخابات1951.....36

انتخابات 1954.....41

الفصل الأول: الثورة التحريرية، و بداية طرح أحداثها على المجلس الجزائري على عهد الحاكم العام روجي ليونار بداية نوفمبر1954.

أولا– الوضع العام لاندلا ع الثورة:.....44

I - في الميدان الاقتصادي: 44

II - لميدان الاجتماعي.....45

1-التعليم.....45

2-العمل.....46

3-السكن 47

4- الغذاء.....48

5- الصحة.....48

III - الوضع السياسي.....49

ثانيا– تداعيات الثورة الجزائرية.....53

-في اليوم التالي. 2 نوفمبر 1954 56

-يوم 3نوفمبر.....56

-يوم 4 نوفمبر 56

- يوم5 نوفمبر1954 57

-يوم 12 نوفمبر.. 59

ثالثا– بداية طرح أحداث الثورة في مناقشات المجلس الجزائري.....59

الفصل الثاني: جلسات المجلس الجزائري لمناقشة أحداث الثورة.

أولا– جلسة 24 نوفمبر 1954:.....65

I- موقف رئيس المجلس من مداخلات ممثلي المجلس الجزائري 66

II- موقف الممثلين المعمرين من أحداث أول نوفمبر.....70

ثانيا– جلسة 25 نوفمبر 1954.....82

I- تقييم ممثّلي الهيئة الأولى للعمليات الأولى للثورة.....82

II- مداخلة de Calan و أثرها على أشغال المجلس.....87

III- دور ممثلي الهيئة الثانية في تهدئة أشغال جلسة 25 نوفمبر.....94

ثالثا– جلسة 26 نوفمبر 1954.....100

I- استنتاجات ممثلي الهيئة الأولى، حول أحداث أول نوفمبر.....100

II- موقف ممثلي المجلس الجزائري من الوطنية الجزائرية.....102

1- موقف الاتحاد الديمقراطي من أحداث الثورة..... 102

2- تقييم Lambert لطرح الاتحاد الديمقراطي..... 105

3- موقف المنتخبين الأحرار من اقتراح ممثلي الاتحاد الديمقراطي.....106

III- الحلول المقترحة لتجاوز الأزمة في إطار الوطنية الفرنسية.....110

1- ممثلي الهيئة الأولى..... 110

2- ممثلي الهيئة الثانية الأحرار.....112

3- ممثّلي الاتحاد الديمقراطي..... 116

IV- اثر موقف رئيس المجلس من مداخلة فرحات عباس:.....117

1-على ممثلي الهيئة الأولى..... 117

2- ممثلي الهيئة الثانية..... 119

V-ردود فعل أعضاء المجلس من تقرير المدير العام للأمن.....120

1 ــ رد فعل نائب الحاكم العام من تصريح مدير الأمن.....122

2 ــ رد فعل رئيس المجلس وأثره على المناقشات..... 126

الفصل الثالث: الأثر المتبادل بين الثورة والمجلس الجزائري.....131

أولا- تأثير أحداث الثورة على المجلس الجزائري..... 131

I- موقف ممثلي المجلس الجزائري من إجراءات مدير الأمن

العام.....131

II- موقف ممثلي المجلس الجزائري من مشروع الحكومة الإصلاحي وأثره

على الثورة..... 146

ثانيا-تأثير قرارات المجلس على الثورة.....147

I - أثر حالة الطوارئ على مناقشات المجلس الجزائري.....147

II - أثر أحداث 20 أوت على المجلس الجزائري.....159

ثالثا- قرار إلغاء المجلس و أثره على الثورة.....162

I- موقف مجموعة 61 وأثره على إلغاء المجلس الجزائري.....162

II- قرار لاكوست بإلغاء المجلس الجزائري وأثره على الثورة 169

الخاتمة.....176

كرونولوجيا المجلس الجزائري.....180

الملاحق.....181

قائمة المصادر و المراجع.....241

قائمة المختصرات.....251

الفهرس.....252

مـلـخـص الـبـحـث

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتحت ضغط الأحداث العالمية والمحلية في الجزائر، بوم 20 سبتمبر 1947،، اعتمدت حكومة الجمهورية الفرنسي ة الرابعة مجلسا خاصا بالجزائر يتكون من 120 ممثلا،ستون منهم يمثلون الجزائريين ينتخبهم الجزائريون المنتمين للهيئة الانتخابية الثانية حدد القانون الخاص بالجزائر شروط الانتماء إليها ، و ستون ينتخبون عبر هيئة انتخابية ثانية ينتمي إليها كل من تتوفر فيه الشروط التي نص عليها نفس القانون. لكن عملية التزوير التي عرفتها الانتخابات الخاصة بالمجلس،انعكست على دور أعضائه في حل مشاكل المجتمع الجزائري الجزائر و بالتالي على اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية لبله أول نوفمبر،وبدا الخلاف بينهم واضحا حول المتسبب في أحداث الثورة،الجهة المسئولة عنها والحلول الممكنة للوضع المترتب عنها، فادى، ذلك، بالحكومة الفرنسية إلى اتخاذ إجراءات غير مضبوطة و متناقضة ضد الثورة فانعكس ذلك سلبا على استمرارية وجود المجلس الجزائر كهيئة رسمية استعمارية في الجزائر اذ تم حله يوم 12 افريل 1956 تحت تأثير أحداث الثورة كما اثر على قرار القيادة الثورية لعقد مؤتمر الصومام كقرا ر حاسم في تاريخ الثورة بعد انضمام العديد من ممثلي المجلس الجزائري إلى صفوف الثورة .